

الجامعة زيان عاشور بالجلفة  
كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

## محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية

مطبوعة مقدمة لطلبة سنة اولى جذع مشترك نظام ل م

اعداد الدكتور: محفوظي فؤاد

السنة الجامعية

2021/2020





كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المجلس العلمي للكلية

الجلسة في: 19 ديسمبر 2020

الرقم: 111/م.ع.ك.ك.ع.إ.ع.ت.ع.ت

مستخرج محضر اجتماع المجلس العلمي في دورته العادية رقم 2020/03

تبعاً لاجتماع المجلس العلمي في دورته العادية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنعقد يوم الثالث عشر من شهر ديسمبر عام ألفين وعشرين، غرض الملف التالي:

1. عرض الملف

قدم الأستاذ المذكور بالجدول أدناه مطبوعة بيداغوجية مرفقة بتقارير ايجابية، حيث كل مطبوعة بها تقريرين ايجابيين لخبير من داخل الكلية والخبير الثاني من خارج الجامعة، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	عنوان المطبوعة
قسم العلوم التجارية			
01	د. محفوظي فؤاد	أستاذ محاضر - أ.	محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الاولى جذع مشترك نظام (ل م د)

2. الرأي والتوصية

صادق المجلس العلمي على المطبوعة البيداغوجية للأستاذ المذكور بالجدول أعلاه.

المجلس العلمي للكلية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
جامعة زيان عاشور الجلفة  
رئيس المجلس العلمي للكلية  
أ. و. قاورى محمد الطاهر

جامعة زيان عاشور بالجلفة  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية



مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك نظام ( ل م د )

إعداد الدكتور:

محفوظي فؤاد

السنة الجامعية 2021/2020

الفهرس



## فهرس المحتويات

- 1.....المحور الأول : ماهية الوقائع الاقتصادية.
- 2.....أولا- مفهوم الوقائع الاقتصادية
- 4.....ثانيا- أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية.
- 5.....المحور الثاني : الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة.
- 5.....أولا- فترة المشاعة البدائية
- 7.....ثانيا- نظام الرق (النظام العبودي) لبعض الحضارات البشرية في العصور القديمة.
- 14.....المحور الثالث : الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى.
- 14.....أولا- الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى الأوروبية.
- 17.....ثانيا- الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى العربية الإسلامية.
- 24.....المحور الرابع : النظام الرأسمالي ومراحل تطوره.
- 24.....أولا- ماهية الرأسمالية.
- 28.....ثانيا- الرأسمالية التجارية
- 31.....ثالثا- الرأسمالية الصناعية
- 35.....رابعا- الرأسمالية المالية.
- 37.....المحور الخامس : الوقائع الاقتصادية بين الحربين.
- 37.....أولا- المشكلة الألمانية ومعااهدات السلام.
- 42.....ثانيا- الازمة الاقتصادية العالمية ازمة الكساد العظيم(1929).
- 54.....ثالثا- النظام الاقتصادي الاشتراكي.
- 57.....المحور السادس : الوقائع الاقتصادية المعاصرة.
- 57.....أولا- نظام بريتن وودز.
- 63.....ثانيا- بروز الاقتصاديات الآسيوية.
- 69.....ثالثا- انهيار معسكر الاشتراكي.
- 70.....رابعا- النظام العالمي الجديد.
- 72.....خامسا- العولمة.
- 88.....سادسا- الازمة المالية العالمية 2008.
- 98-97.....الخاتمة:
- 104-99.....قائمة المراجع.

## قائمة الجداول

### قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم
46	انمؤشرات الاقتصادية للتعرض الأزمات المالية والاقتصادية	01
47	عرض أولى على أزمات (1797، 1720، 1637)	02

### قائمة الأشكال :

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم
68	إستراتيجيات النموذج التنموي المالي	01

## مقدمة :

تعد هذه المطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى التي تعطي مفاهيم أولية حول تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويقصد بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية ، ان التاريخ الاقتصادي يرتبط بمفهوم الفكر الاقتصادي، حيث ان التاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشكلات الاقتصادية بينما يتولى الفكر الاقتصادي إيجاد الحلول لها والسياسات الملائمة للتطبيق، لهذا فان الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي يكمل كل منهما الآخر.

عرف المجتمعات البشرية عدة أنظمة اقتصادية مختلفة، حيث ان لكل نظام اقتصادي له مبادئ وأسس يقوم عليه، فكل له نظرة وزاوية الذي ينظر إليه، لاسيما في معالجة الظواهر الاقتصادية.

ارتأينا في هذه الدراسة إلى معالجة موضوع تاريخ الوقائع الاقتصادية وفق ستة محاور أساسية وهي كما يلي:

◀ المحور الأول : ماهية الوقائع الاقتصادية؛

◀ المحور الثاني : الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة؛

◀ المحور الثالث : الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى؛

◀ المحور الرابع : النظام الرأسمالي ومراحل تطوره؛

◀ المحور الخامس : الوقائع الاقتصادية بين الحربين؛

◀ المحور السادس : الوقائع الاقتصادية المعاصرة.



# المحور الأول :

ماهية الوقائع الاقتصادية

## المحور الأول : ماهية الوقائع الاقتصادية

تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، وعلى هذا فكثيراً ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية<sup>1</sup>.

أولاً- مفهوم الوقائع الاقتصادية:

عاشا الإنسان في زمان ومكان معينين، ومرت عليه أحداث حيث شملت حيزاً من التاريخ ومجالاً مكانياً واضح المعالم فظهرت النظريات الاقتصادية المختلفة لتوضيح وتفسير مجريات هذه الأحداث. وعليه فإن التاريخ الاقتصادي يتناول دراسة الوقائع الاقتصادية التي حدثت في تاريخ المجتمعات البشرية منذ نشوء الإنسان. فالتاريخ الاقتصادي هو عرض وتحليل الأحداث التاريخية بهدف استخلاص المضامين الاقتصادية التي تنطوي عليها والانعكاسات الناتجة عنها بالإضافة إلى تحديد أسبابها وآثارها. الوقائع الاقتصادية قد تكون ايجابية كالثروة الصناعية مثلاً أو وقائع اتسمت بآثارها السلبية كالنظام الإقطاعي إلا أنها في عمومها كانت في خدمة المجتمعاتها وحركة تطورها. وهكذا يعني التاريخ الاقتصادي تاريخ النشاطات الاقتصادية كما جرت أو تجري في الواقع<sup>2</sup>.

### 1- النظريات الأكاديمية حول مراحل الوقائع الاقتصادية

توجد العديد من النظريات حول مراحل التاريخ الاقتصادي تتميز في :

**1-1 نظرية ليست liste :** هو احد رواد المدرسة التاريخية الألمانية والتي تمثل رد فعل للمدرسة الكلاسيكية الانجليزية، إذ انه يؤكد على الجوانب التاريخية، فيؤكد على حقيقة عدم المساواة في مستوى التطور التاريخي بين الأمم، واستناداً إلى هذا الركن طرح ليست نظريته الشهيرة في المراحل التاريخية الخمس التي تمر بها كل أمة والممثلة بالمرحلة الوحشية، ومرحلة الرعي، والمرحلة الزراعية، والمرحلة الزراعية الصناعية، والمرحلة الزراعية الصناعية التجارية؛

**2-1 دنارب هيل براند hill prand :** ويؤكد على ان علم الاقتصاد ينصرف إلى دراسة قوانين التطور الاقتصادي أي القوانين ذات الطابع التاريخي بمعنى أدق تنحصر مهمة علم الاقتصاد على دراسة التاريخ الاقتصادي الحقيقي للأمم ؛

**3-1 نظرية مورغان Morgan :** كان الاقتصادي الأمريكي هو أول من ركز على العوامل التكنولوجية (تطور أدوات الإنتاج ) في نشوء وتطور وانحلال النظم الاقتصادي، وتعد نظريته، احد المصادر الأساسية للنظرية الاشتراكية، وذلك بتأكيداها على عامل قوى الإنتاج، واعتباره الحافز الأول للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

<sup>1</sup> قارة ريج & خياية عبد الله، « الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص : 5.

<sup>2</sup> صادق الهادي، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017، ص : 3.

ويلاحظ على هذه النظرية من أنها أحادية الجانب لاعتبار ان التقدم التكنولوجي نفسه مشروط دائما بالمحيط الاجتماعي، وقد شرح في كتابه " المجتمع القديم 1877 " المراحل التي مرت بها المجتمعات القديمة في أقطار مختلفة؛

1-4 نظرية بوخر : وهو احد أقطاب المدرسة التاريخية الألمانية الجديدة وذهب في كتابه " نشوء الاقتصاد " 1893م إلى ان الاقتصاد مر بثلاث مراحل اقتصادية : اقتصاد منزلي - اقتصاد مدني - اقتصاد قومي؛

1-5 نظرية روستو : ويرى بان جميع الأقطار تمر في تطورها التاريخي بخمس مراحل تقضي من مرحلة دنيا إلى مرحلة أعلى، وهي : مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الشروط المسبقة للانطلاق، ومرحلة الانطلاق ثم مرحلة السير نحو النضوج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع<sup>1</sup>.

## 2- العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية

توجد علاقة وثيقة بين الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي من حيث التأثير المتبادل حيث الاعتماد الكبير على الفكر الاقتصادي في تفسير الوقائع الاقتصادية واكتشاف القوانين، يتولى الفكر الاقتصادي تفسير الوقائع وتأسيس أسبابها واستنباط الحلول الملائمة للمشكلات الاقتصادية، يساهم في استنباط النظريات واكتشاف القوانين ووضع السياسات التي تخدم المجتمع في إيجاد الحلول لمشكلاته وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والطبيعية والمالية والبشرية<sup>2</sup>.

لذلك فان مظاهر الارتباط بين التاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشكلات الاقتصادية بينما يتولى الفكر الاقتصادي إيجاد الحلول لها والسياسات الملائمة للتطبيق، لهذا فان الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي يكمل كل منهما الآخر.

ان الأفكار الاقتصادية والوقائع الاقتصادية في غاية الصعوبة الفصل بينهما، وهذا بسبب ان الأفكار الاقتصادية كانت بنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في زمان ومكان معينين، كما ان الوقائع تأثرت على مدى التاريخ بأفكار اقتصادية دافع عنها الإنسان وحاول الوصول إليها<sup>3</sup>.

في ظل الاكتشافات الجغرافية والإصلاحات الدينية ثم النمو الاقتصادي بعد جلب الأموال من القارات المكتشفة، كان من جراء ذلك ارتفاع الأسعار بشكل هائل حيث تعرفت أوروبا مبكرا على ظاهرة التضخم النقدي مما جعل رجال الفكر الاقتصادي يعكفون على معالجة تلك الظاهرة. وكان أول من لاحظها الاقتصادي الماركنتيلي " Jean Bodin " ووضع النظرية الكمية بالنقد؛

وتتلخص بأنه كلما ارتفعت كمية النقد كلما انخفضت قيمته، وترتفع القيمة بتقلص الكمية، أي ان قيمة النقد رهن بكميته أدى كل هذا إلى:

<sup>1</sup> أسماء جاسم محمد، «التاريخ الاقتصادي الوقائع الاقتصادية»، ص ص : 3-4.  
<sup>2</sup> لورنيسي لطيفة، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص : 5.  
<sup>3</sup> خالد ابو القمصان، «موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص : 6.

- ✓ ارتفاع دخول التجار؛
- ✓ تكس الثروات في يد فئة قليلة؛
- ✓ نشاط حركة المدن؛
- ✓ تطور العمل المصرفي.

مما دعا الاقتصاديين التجاريين إلى تدوين كثير من الأفكار الاقتصادية مثل :

- ✓ الميزان التجاري؛
- ✓ قضايا التجارة الدولية؛
- ✓ الضريبة الجمركية<sup>1</sup>.
- ✓ لقد كان من أثر الحروب النابليونية ان ارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية ارتفاعا كبيرا وقد عاد هذا الارتفاع بالفائدة على ملاك الأراضي، وكان من جراء ذلك ان صيغت نظرية الربح عند ريكاردو، وأصبحت جزء لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية الانجليزية.
- ✓ أثر الأزمة العالمية الكبرى عام 1929 في القضاء نهائيا على النظرية التقليدية في التشغيل وإفساح الطريق إلى حلول نظرية كينز التي ساهمت في حل هذه الأزمة<sup>2</sup>.

ثانيا- أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية :

تكمن في :

- 1- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات، متمثلة في<sup>3</sup> :
    - ✓ الكمية المنتجة؛
    - ✓ الطريقة الفنية المستعملة لإنتاجها؛
    - ✓ أي الموارد يمكن ان تستخدم؛
    - ✓ المكان الذي يمكن ان يتم إنتاجها فيه؛
    - ✓ وفي ظل أي نمط للعلاقات بين القوى المنتجة؛
- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل الإنتاج ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ قارة ربح، خبايا عبد الله، ص: 22.

<sup>2</sup> بن ظاهر حسين، «مدخل إلى الوقائع الاقتصادية»، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 8.

<sup>3</sup> المرجع السابق لـ قارة ربح، خبايا عبد الله، ص: 5-6.

## المحور الثاني:

الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

## المحور الثاني : التاريخ الوقائع في العصور القديمة

عرفت هذه الفترة عدة مراحل يمكن سردها في ما يلي :

أولا- فترة المشاعة البدائية :

عرفت البشرية سلسلة من العلاقات الاجتماعية التي تكونت بهدف العمل الجماعي لتلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان وتطورت هذه العلاقات عبر التاريخ.

ان نظام المشاعية هو أول نظام عرفته البشرية، حيث كان البشر في هذا النظام يجتمعون في شكل قطع يهيمنون في الغابات وعلى ضفاف الأنهار ويلتقطون كل ما هو صالح للأكل في طريقهم (أوراق، ثمار.....).

كان الإنسان في بداية هذا النظام لا يعرف بعد كيفية صنع اللباس والمسكن حيث كان يعيش في الكهوف والمغارات، وبما ان الإنسان يتميز بالعقل بدأ يلاحظ الظواهر التي تحيط به، وبدأ يستعمل الأدوات التي تساعده في حياته اليومية كاستعمال الحجر كأداة وسلاح للصيد وبعدها.

ظهرت الأدوات القاطعة المخصصة لحفر الأرض، فسهلت هذه الأدوات حياة الإنسان البدائي حيث ان النشاط الأساسي الذي عرف في هذا الوقت هو الصيد بعد ان كان الإنسان يعتمد كليا على خيارات الطبيعة في شكلها الجاهز، وأخذ الإنسان يؤدي أبسط الأعمال بصورة جماعية لمواجهة الحياة القاسية التي يعيشها.

ان تطور العقل البشري جاء نتيجة العمل الجماعي، حيث ظهرت الحاجة إلى التواصل بين الناس فكانت الرموز الصوتية والإشارات هي أول لغة تواصل في المشاعية البدائية والتي تطورت إلى كلمات مميزة ولغة مما ساهمت في نقل التجربة والخبرات الإنتاجية<sup>1</sup>.

### 1- مراحل النظام المشاعي :

يمكن تقسيم النظام المشاعي إلى ثلاث مراحل أهمها ما يلي<sup>2</sup>:

#### 1-1 مرحلة الوحشية : تبعا لفنون الإنتاج، يمكن ان تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة أفكار:

الطور الأول : اعتمد هذا الطور على الجمع والنقاط الثمار كالنباتات الطبيعية الغابية، وفي ذلك الطور لا فرق بين الإنسان والحيوان إلا في التصرفات الإنسانية، وكان الإنسان يستخدم آنذاك كل من العصي والحجارة في حيات اليومية.

الطور الثاني : تميز هذا الطور باحتراف الإنصاف لصيد السمك واستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.

الطور الثالث : خلال هذا الطور استخدم الإنسان القوس والسهم في الصيد خاصة بعد اكتشاف النار ومعرفة أهميتها.

<sup>1</sup> حوحو سعاد، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص : 9.

<sup>2</sup> المرجع السابق لـ قارة ربح، خبابة عبد الله، ص : 35.



1-2 مرحلة البربرية : عرف الفن الإنتاجي تطوراً نسبياً خلال هذه المرحلة، حيث لجأ لتربية الماشية وزراعة النباتات، ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية، وتميزت تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

1-3 مرحلة التمهيد الحضاري : تعتبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية.

2- خصائص النظام البدائي : ان النظام البدائي يتميز بعدة خصائص أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

### 1-2-1 مستوى القوى المنتجة :

منذ ظهور الإنسان عرفت أدوات الإنتاج وفنون، تطورا تدريجيا، وخلال حقبة المشاعية البدائية انعكست ايجابيا على عمله والذي أصبح أكثر إنتاجية، و تتمثل أهم أدوات العصر البدائي في :

1-1-2 النار : في بداية الأمر استفاد الإنسان من النار عند استغلالها، ولكنه تمكن فيما بعد من إشعالها عن طريق احتكاك الحصى واستغلالها في حياته اليومية كوسيلة فعالة للدفاع عن النفس، الوقاية من البرد، تهيئة الطعام وصنع أدوات العمل.

2-1-2 اكتشاف القوس والنشاب : يعتبر اكتشاف القوس والنشاب نقطة تحول كبيرة في العصر البدائي لأنه أتاح للإنسان فرصة الحصول على كميات إضافية من مردوده الناتج عن الصيد فاقت احتياجاته الغذائية، مما جعله يفكر في الاحتفاظ بالحيوانات في أماكن معينة لفترات مستقبلية، وتعمل تبعا لذلك تأهيل و تدجين هاته الحيوانات، وقد وفرت تربية الحيوانات للإنسان، علاوة على المنتجات الغذائية، الصوف أو الجلود ومواد أخرى ضرورية للحياة.

2-2-3 بروز ظاهرة بذر الحبوب : سمح الانتقال إلى الحياة الحضرية للبشرية بالتحول تدريجيا إلى بذر الحبوب على مقربة من القرية بدل البحث عنيا وقطفها. وكانت الذرة البيضاء والشعير والحنطة أولى المزروعات التي زراعي الإنسان. و قد ظهرت الأشكال البدائية لمزارعة أول ما ظهرت في الأقاليم المناخية الملائمة في بلاد ما بين النهرين، وادي النيل، الهند وإيران.

### 3- انحلال نظام المشاعية البدائية

تعددت أسباب انحلال نظام المشاعية البدائية، ويمكن إدراج فيما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ تطور مستوى الإنتاج وظهور المنتج الفائض وذلك بسبب تطور قوى الإنتاج الاجتماعية؛
- ✓ التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي بسبب تخصص أدوات العمل ووسائله وامتلاك الأفراد لها؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ بن طاهر حسين، ص ص : 21-22

<sup>2</sup> المرجع السابق لـ جوجو سعاده، ص ص : 14-15.

✓ نهاية التوزيع المتساوي لمنتجات العمل بين أفراد الجماعة وظهور حب التملك مما أدى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي.

✓ أزمة علاقات الإنتاج : بعدما مال دور المنتجين إلى عدم التساوي، ازدهرت الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة وأصبحت أملاك العائلات وراثية وتعاضم نتيجة ذلك التفاوت في الثروة بين أعضاء المشاعة وصار في مقدور أصحاب الأملاك ان يرغموا المحرومين منها على العمل لحسابهم ليستولوا من ثمة على فائض إنتاج عملهم، وكانت أولى ضحايا الاستغلال أسرى الحروب حيث تحولوا تدريجيا إلى أرقاء (عبيد)، ونشأ ظهور الرق عهدا تاريخيا جديدا هو عهد استغلال الإنسان للإنسان وانقسم المجتمع الذي لم يكن يعرف في الماضي سوى شكل واحد من الملكية هو الملكية الجماعية تدريجيا إلى ثلاث طبقات رئيسية تكونت بحسب علاقاتها بأدوات العمل ووسائله.

ثانيا- نظام الرق (النظام العبودية) لبعض الحضارات البشرية في العصور القديمة

عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 4000 - 3000 سنة قبل الميلاد، بدأ نظام الرق بالتشكل واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وأزدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.

في هذه المرحلة شملت عمليات الإنتاج كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي (ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي ) إلا ان شروط وظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف في نظام الرق عنه في النظام المشاعي.

### 1- أنواع العبودية

في ظل النظام العبودية، حيث ظهر في صورتين :

1-1 عبودية غربية : عرفت تطور الملكية الخاصة التي شملت العبيد ووسائل الإنتاج بما فيها الأرض.

2-1 عبودية شرقية : كان العبيد يتشكلون فيها من الأشخاص الذين يقعون في الأسر نتيجة الحروب.

### 2- خصائص نظام الرق :

يمكن تقسيم هذا النظام إلى ثلاث طبقات رئيسية أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

1-2 طبقة العبيد : وهم المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج والمكروهين على العمل بالعنف المباشر؛

2-2 طبقة المنتجين : وهم المالكون الأحرار لوسائل الإنتاج، ويحتفظون بالتنظيم المشاعي كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرابين.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـحوجو سعاد، ص : 17.

2-3 طبقة الأسياد : وهم ملاك العبيد الذين أصبح عددهم يزداد بسبب الحروب وتجارة الرقيق وازدياد الحاجة إلى القوة العاملة المنتجة.

تميز نظام الرق بعدة خصائص أهمها ما يلي :

✓ يتم الربط بين وسائل الإنتاج وقوة العمل عن طريق العمل الإجباري، حيث يتم الاستعانة بعدد كبير من المراقبين لضبط عمل العبيد، حيث ساعدت هذه الطريقة على تطوير قوى الإنتاج في مجال الإنتاج الحرفي كالصناعي، كاستخراج المعادن، وقطاع الغزل والنسيج، وأبرز ما يميز تلك المرحلة ظهور أنظمة الري في كل من مصر والعراق، وأهرامات الجيزة بمصر، والقصور والمعابد بالهند، والمسارح الرومانية، سور الصين العظيم ، هذه الانجازات تحققت في تلك العصور الماضية على أكتاف العبيد؛

✓ بالنسبة لتنظيم الاجتماعي في نظام الرق، فقد تم استغلال العبيد آنذاك بأشع الطرق، مما اضطرهم لقيام بعدة ثورات وفروا من المزارع وطالبو بحقوقهم المتمثلة في العيش الكريم، وحققهم في امتلاك الأراضي وزراعتها؛

✓ خلال تلك المرحلة ظهرت المبادلات التجارية في شكل تبادل البضائع الذم تحول تدريجيا إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية وقد أدى إلى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق وتوسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظل الاقتصاد الطبيعي سائدا إلى حد ما، وظهره إلى جانبه الاقتصاد التبادلي ( إنتاج - تبادل - وتوزيع - استهلاك) وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية. واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية المواشي مع ظهور الإنتاج الحرفي.

✓ كانت التبادلات في ظل هذا النظام تتم وفق قاعدة يطلق عليها اسم سلعة -سلعة نقدية-، حيث كانت السلعة النقدية تمثل أهم وأغلب المنتجات المتعارف عليها وكثرة التبادل في المنطقة مثل الملح والسمك والجلود.....؛

✓ الملكية تميزت علاقات الإنتاج في ظل مجتمع الرقيق ( المجتمع العبودية) بامتلاك السادة لوسائل الإنتاج إضافة إلى المنتجين، أم امتلاك وسائل الإنتاج والعبيد معا؛

✓ ظهور رأس المال الربوي الذم يحقق الربا والذي لم يكن ليظهر لولا انتشار التبادل البضائع انتشارا واسعا وظهور النقود والقروض النقدية؛

✓ إنتاج الخيرات المادية موجه لمد مختلف حاجيات الأسياد المتزايدة باستمرار، وكان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد، الذين شكلوا محور كل إنتاج يؤسس القاعدة التي يقوم عليها التركيب الفوقي للمجتمع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حركاني فتحي، «محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة»، جامعة باتنة، 2018-2019، ص ص : 12-13.

### 3- نظام الرق في الحضارات البشرية

إن الحضارة هو نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة في إنتاجه الثقافي، وهي تتألف من أربعة عناصر :

- الموارد الاقتصادية؛

- النظم السياسية،

- التقاليد الخلقية،

- متابعة العلوم والفنون.

وتبدأ الحضارة عندما ينته الاضطراب والقلق، لأنه إذا ما امن الإنسان من الخوف تحررت في نفسه دوافع التطوع وعوامل الإبداع والإنشاء، وبعدئذ لا تنفك الحوافز الطبيعية تستنهضه للمضي في طريقه إلى فهم الحياة وازدهارها، وما يجب الإشارة إليه ان نظام الرق هو احد العوامل الاقتصادية التي قامت عليها حضارة ما بين النهرين والإمبراطوريتين اليونانية والرومانية، وحتى الحضارات الأخرى على وجه الأرض عبر التاريخ القديم، وفيما يلي نقدم لمحة عن بعض الحضارات القديمة.

#### 3-1 الحياة الاقتصادية في ارض الرافدين أو البابلية :

في هذه الفترة كانت تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وكانت نوعية الأراضي الخصبة الموصولة بقنوات توزيع المياه تؤثر إيجابيا على المحصول من النخيل، الشعير، القمح، الخمر، السمسم، الرمان، التوت، الخشب وتربية المواشي، وتميزت علاقات الإنتاج في الحياة الاقتصادية في ملكية مالكي العبيد التامة لجميع وسائل الإنتاج و تشغيله الإنتاج لصالح أنفسهم، وتمثل وسائل الإنتاج أي قوى الإنتاج هنا الأراضي الزراعية والعبيد، والأدوات المعدنية .

كما تم الاهتمام بالتجارة بتهيئة وتعبيد الطرق البرية لتتنقل قوافل التجارة والمسافرين، كما استخدمت قوارب الجلد لاستعمالها في التنقل عبر النهر، كما اشتهرت تجارة الخشب والحجارة، توسع العمليات التجارية دليل على تطور وتوسع الحرف بالإضافة إلى وفرة الإنتاج الزراعي، فانتشرت أيضا الحياكة بشكل واسع، حيث كان المواطنون الأحرار هم الذين يزاولون الحرفة بينما العبيد استخدموا في أعمال البناء والأشغال الشاقة الأخرى؛ كما ظهرت المصارف المالية والنقود خاصة في فترة الحضارة البابلية فقد شرعت المصارف في تحديد الفائدة على المحصولان الزراعية، والفائدة على النقود، كما اعتبرت بابل من أهم الأسواق الرئيسية لملتقى القوافل المحملة بالسلع و الذهب والأحجار الكريمة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ لونيبي لطيفة، ص ص : 11-12.

### 2-3 الحضارة الفرعونية :

من بين أهم ملامح هذه الحضارة في ما يلي<sup>1</sup>:

#### 1-2-3 نظام مركزي قائم على التدخل الواسع للدولة والتخطيط :

طبيعة الحكم "الملكي- الديني" الممثل في شخص فرعون جعلت هذا الأخير:

- ✓ هو الحاكم الإداري وقائد الجيش والقاضي الأول ورجل الدين الأول؛
- ✓ يملك لشكل مطلق الأراضي والموارد (المياه والذهب....)؛
- ✓ يركز على إدارة من الموظفين على رأسها وزير يقوم بإدارة الشؤون الاقتصادية للبلاد؛
- ✓ المعابد كانت أماكن للعبادة، لكنها كذلك لجمع الثروة (من الفلاحين والحرفيين) وتوزيعها.

#### 2-2-3 أهمية نهر النيل في هذه الحضارة :

كان يعتمد الاقتصاد الفرعوني على التبعية شبه الكلية لنهر النيل ومنه :

- ✓ أهمية احتكار الدولة لمياه النهر والأراضي والموارد (الذهب والفضة) والتجارة؛
- ✓ أهمية قيام الدولة بأشغال الري الكبرى (السدود والترع وقنوات نقل المياه....)
- ✓ أهمية تجنيد وإدارة قوى عاملة كبيرة عن نظام السخرة الكل عمل على : ترسيخ الحكم المركزي المطلق والتخطيط، وضعف العلاقات النقدية- السلعية.

#### 3-2-3 طبيعة النشاط الاقتصادي :

وتتمثل طبيعة النشاط الاقتصادي كما يلي :

#### 1-3-2-3 الموارد الطبيعية :

الذهب، والملح، والجبس، والفرانيت، والسيليكس؛

#### 2-3-2-3 الفلاحة :

الحبوب عامة، الكتان، الخضر والفواكه.....؛

#### 3-3-2-3 النقود:

لعبت دورا ثانويا بحكم سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي؛

#### 4-3-2-3 التجارة:

الفراعنة أقاموا علاقات تجارية مع جيرانهم الإغريق والفينيقيين،

✓ استيراد : النحاس والقصدير والخشب.....؛

<sup>1</sup> أمين شفير، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الشريعة، 2013/2014، ص من : 69-

✓ تصدير : الحبوب والذهب والبايروس والزجاج والكتان.....

### 3-3 الحضارة اليونانية :

كانت الحضارة اليونانية تمتد على مسافة زمنية من (عام 1100 ق م 14 ق م) يتكون جانب كبير من تركيبته الاجتماعية من الرق.

#### 3-3-1 النشاط الاقتصادي :

كان قائما على ما يلي :

#### 3-3-1-1 الزراعة :

شملت الزراعة مساحة قدرها 20 بالمائة من إقليم الدولة و ظهرت الوحدات الإنتاجية مثل :

✓ وحدات كبار الملاك : تشغل هذه الوحدات نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة ، كما تعمل على تربية المواشي، وبالطبع العبيد والعمال الإجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

✓ وحدات المالكين الصغار : تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

✓ الوحدات التي يستخدم فيها عبيد الدولة لقاء الحصول على جزء معين من الإنتاج.

#### 3-3-1-2 الصناعة:

اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت الوحدات الحرفية التي تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الإجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم ، كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

#### 3-3-1-3 التجارة الخارجية :

عرفت التجارة رواجاً نسبياً وخاصة بعد صنع السفن التجارية ، وتقوم التجارة على سد العجز في إنتاج الزراعي، كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع و الشراء<sup>1</sup>.

### 3-4 الحضارة الرومانية (264 ق م إلى 476 م) :

تاريخ الإمبراطورية يبدأ من حوالي القرن 8 ق م انطلاقاً من إيطاليا ثم احتلال البحر المتوسط خلال ما لا يقل عن 1000 سنة. لكن عرفت أوج تطورها مع احتلال سواحل المتوسط الغربية ابتداء من 64 ق.م وهزم قرطاجة سنة 146 ق.م واستيلائها على مقدونيا في نفس السنة، حيث يعود ازدهارها لقوتها العسكرية التي سمحت بفرض القانون وإنجاز هياكل قاعدية متينة وواسعة وجلب العبيد والفائض الاقتصادي.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ لوتيسي لطيفة، ص ص : 12-13.



### 3-4-1 النشاط الاقتصادي :

الحياة الاقتصادية هي مزيج من الليبرالية الاقتصادية وتدخل الدولة وتتمثل في ما يلي :

3-4-1-1 تنظيم العمل : قائم على العبودية : العبيد هو قوة العمل الأساسي سواء في الفلاحة أو الحرفة؛

3-4-1-2 حرية تجارة كبيرة : تقوم على الغزو المستمر لجلب الذهب والفضة والأحجار الكريمة والعبيد ومختلف أشكال الجباية (الفائض)؛

3-4-1-3 تدخل الدولة :

يتمثل في ما يلي :

✓ في الأشغال الكبرى وبناء الهياكل القاعدية الموانئ قنوات الري لجلب المياه، الطرقات، بناء المدن.....

✓ تدخل الدولة كذلك في توزيع الفائض (خاصة في الفترات الأزمات) إذ وضع مجلس الشيوخ قوانين لتحديد أسعار المواد الغذائية وتوزيعها المجاني إذ اقتضى الأمر؛

✓ قيام الإمبراطورية الرومانية جلب الفائض من المستعمرات جعلها تستغني عن تطوير صناعاتها، كما ان توفر يد عاملة كبيرة (العبيد) حرماها من تطوير قدراتها الإنتاجية في الفلاحة.

3-4-2 النقود والممارسات المالية :

ومن بين أهم الممارسات المالية يمكن ان نوجزها في ما يلي :

✓ عرفت النقود الرومانية رواجاً كبيراً إذ أصبحت لقرون عديدة النقد السائد في العالم الغربي وحوض المتوسط (بداية القرن 3 ق.م عرفت نظام المعدنين الفضة والبرونز، وبداية من القرن الأول للميلاد الذهب والفضة)؛

✓ عرفت روما النشاط التسليفي ولكن بمعدلات معقولة وهذا يعود لطبيعة اقتصادها القائم على جلب الفائض من المستعمرات.

3-5 العوامل التي أدت إلى سقوط نظام الرق :

هناك عدة عوامل أدت إلى انهيار وسقوط نظام الرق يمكن تكرها في ما يلي :

✓ نقص مصادر الذهب والعبيد أدى إلى تحطيم الاقتصاد القائم على جلب الفائض من المستعمرات وعلى العبيد في النشاط الفلاحي؛

✓ اشتداد الصراع بين<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ أحمين شقير، ص ص : 101-108.

السكان الأحرار أنفسهم: بين ملاك الأراضي والسكان الأحرار بدون أرض؛  
السكان الأحرار والعبيد: ثورات عديدة (132-135 ق م و 104-101 ق م) أشهرها ثورة سيارتاكوس  
سنوات 71-73 م.

✓ هروب العبيد وتحررهم.

✓ نتيجة للفائض الاقتصادي والتوسع التجاري وتدفق الفضة من مناجم اسبانيا ونتيجة لعدم وجود أسواق  
جديدة للتعامل الخارجي ما عدا الولايات المجاورة، حدثت الأزمة الاقتصادية في القرن الثالث الميلادي  
وأدت إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية تفاقمًا حادًا حيث أخذ المستأجرون والفلاحون الأحرار وفقراء المدن  
يناضلون معاً ضد مالكي العبيد، مما أشعل كثيرًا من الانتفاضات والثورات كان على رأسها ثورة "سيارتاكوس".

✓ حرب القبائل الجرمانية ضد الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس الميلادي وذلك نتيجة  
سخطهم عن النظام الاستبدادي الحاكم في روما ونتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الأحرار.

✓ الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط والذي كان فاصلاً لنظام الرق وهكذا  
فإن سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودية بشكل كلي.

✓ بنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحي آثار تلك النظام، إلا أنه حدث  
العكس، حيث أن النظام الطبقي قد مد جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكون  
العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ خبايه عبد الله & قارة رابع، ص من : 29-30.

# المحور الثالث:

الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

## المحور الثالث : الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

دراسة مرحلة القرون الوسطى تخص ضفتي المتوسطية الشمالية والجنوبية وهي :

\* القرون الوسطى الأوروبية التي تمتد من 476م (سقوط روما) إلى غاية 1492م اكتشاف أمريكا؛

\* القرون الوسطى العربية الإسلامية التي تمتد من القرن السابع (ظهور الإسلام) إلى غاية 1492م (سقوط غرناطة آخر قلاع الدولة الإسلامية في الأندلس).

أولاً- الوقائع الاقتصادية في القرون الوسطى الأوروبية من 476م إلى نهاية القرن 15م :

وتمتد هذه العصور الوسطى الأوروبية إلى مرحلتين أهمها ما يلي :

### 1- مرحلة اقتصاد الضيعة (النظام الإقطاعي) :

ظهر اقتصاد الضيعة مع سقوط روما وانقسام الإمبراطورية إلى مناطق جد مشتتة تسمى الضيعة التي أسست على أطلال المدن الرومانية القديمة والتي تسمى العزبة والتي يسطر عليها السيد الإقطاعي أو رجال الدين (الكنيسة).

يعرف هذا الاقتصاد بالانغلاق وتراجع التبادل والعلاقات النقدية ودخول أوروبا في مرحلة عميقة من الظلمات والسبات.

1-1 اقتصاد الضيعة : هو اقتصاد زراعي أين تلعب الأرض الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي بالإضافة انه اقتصاد معاشي أين كان الفائض قليل يستخدم لإعادة الإنتاج البسيط ولضمان عيش السيد إقطاعي وحاشيته ورجال الكنيسة. هذا الاقتصاد يعرف بالانغلاق وتراجع التبادل والعلاقات النقدية ودخول أوروبا في مرحلة عميقة من الظلمات والسبات.

1-2 مختلف الضرائب التي يدفعونها القن والتي تسمى الربيع :

وتتمثل في ما يلي<sup>1</sup> :

1-2-1 الضريبة بالسخرة : وهي عمل غير مدفوع الأجر يفرضه الأسياد الإقطاعيون على الفلاحين الأقتان وهي نوعان :

1-1-2-1 سخرة خاصة : تعتبر عن أيام العمل التي يقدمها القن كعمل على أرض السيد الإقطاعي؛

1-2-1-2 سخرة عمومية: جاءت متأخرة وهي تعتبر عن العمل الذي يقدمه الأقتان لبناء وصيانة بعض

المرافق (السدود، الطرقات، الجسور....).

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ أحيمن شفير، ص ص : 127-135.

1-2-2 الضريبة التي تدفع للكنيسة : هي ضريبة يدفعها الفلاح القن بهدف ضمان معيشة رجال الدين ومقابل مؤسسة الكنيسة (المعمودية، والزواج). غالب ما تدفع عينا (حبوب، حيوانات، خضار، سخرة صوف...)

### 1-3 طبقات اقتصاد الضيعة :

1-3-1 الأسياد الإقطاعيون : الذي يملكون الأراضي والمزارع؛

1-3-2 الألقان : هم الذين يسمون الفلاحون التابعون للسيد الإقطاعي جمع القن ويشتغلون على أرض السيد الإقطاعي.

القن يختلف عن العبد فهو يتمتع بحرية شخصية نسبية لكن ظروف معيشته لا تختلف عن العبد، فهو يخضع كلية للسيد الإقطاعي الذي يجبره على القيام بواجبات عديدة (دفع مختلف الضرائب) مقابل الحماية التي يمنحه له. وسائل عيشه يحققها من خلال استغلال قطعة الأرض الذي يمنحها له السيد الإقطاعي.

1-4 النشاط التجاري : عرف تراجعا كبيرا منذ سقوط روما إلى غاية 1000م ومنه تراجع العلاقات النقدية السلعية، لكن التجارة تختلف كلية، إذ عرفت هذه الفترة تبادل بعض السلع مثل العبيد والمواد الفاخرة (الحريز، التوابل، والعطور)، وكذا المواد الغذائية (الملح، الزيت، النبيذ....) وبعض المواد مثل الحديد والخشب.

### 2- النظام الحرفي مرحلة التوسع من 1000م إلى النهضة الأوروبية :

عدة أحداث اقتصادية سجلت ابتداء من القرن 11 سمحت لأوروبا الدخول مرحلة التوسع الاقتصادي:

✓ توقف الحروب الداخلية بفضل المجهود السلمي للكنيسة وهو ما سمح بازدهار اقتصادي، بالمقابل تنطلق الحروب الصليبية التي ستكون أداة لتوحيد جهود أوروبا؛

✓ بداية تجميع الضيعات في مزارع كبيرة، وبداية نشوء المدن وتطورها؛

✓ بداية ازدهار النشاط التجاري والتبادل وعودة العلاقات النقدية (التبادل العرب المسلمين يلعب دورا

حاسما في ذلك) .

لقد أدت هذه الأحداث إلى <sup>1</sup>:

### 1-2 ارتفاع الإنتاجية في الفلاحة :

التطورات التقنية التي حصلت (الانتقال للدورة الثلاثية أدوات عمل جديدة، استعمال الحصان في الحرث، استخدام الأسمدة، وتنوع البذور...)، إضافة إلى توسع الأراضي بفضل عملية استصلاح الأراضي؛ كلها أدت إلى ارتفاع الإنتاج الفلاحي وبروز فائض زراعي هام أدى لتحسن المعيشي.

<sup>1</sup> المرجع أعلاه، ص ص : 137-141.

## 2-2 تطور الإنتاج الحرفي :

- ✓ نمو ثروة النبلاء دفعهم للبحث عن منتجات مصنعة جديدة (النسيج، السلاح، الأثاث...) لهذا فإن القطاعات التي عرفت تطورا كبيرا هما قطاع النسيج والحديد والمواد الغذائية بفعل عدد من الاكتشافات :
- ✓ اكتشاف طاحونة المياه والرياح سمح بتطوير إنتاج السميد والزيت...
- ✓ اكتشاف مضخات الهواء الكبيرة التي استخدمت لصهر الحديد وتصنيعه...
- ✓ تطوير صناعات القماش الفاخر؛

## 2-3 تطور التبادل المحلي والدولي :

- ارتفاع القدرة الشرائية والطلب والمبادلات مع العرب المسلمين أدى إلى تطور التجارة الداخلية والخارجية :
- ✓ تطور التجارة انطلاقا من الجمهوريات الإيطالية التي تعرف ميلاد جمعيات التجار التي كانت عبارة عن شركات منظمة لتحسين ظروف التجارة وتخفيض التكاليف، كما كانت وسيلة هام لإيصال المعلومات حول الأسعار ونوعية السلع؛
- ✓ تطور التجارة عبر الجمهوريات الإيطالية أدى إلى تأسيس محور تجاري كبير يربط بين شمال إيطاليا والفلاندر وهولندا مرور بليون وأوكسير وشومبان وباريس، هذا المحور امتد حتى إنجلترا وبحر البلطيق في الشمال؛
- ✓ تطور النشاط التجاري قابله نقص في السيولة النقدية (الذهب والفضة) مما أدى لتطوير التقنيات المالية والبنوك، أهمها تطوير وسائل الدفع أساما " الكمبيالة" أو السفنجة، التي مصدرها العرب المسلمين وانتقلت إلى أوروبا عبر المبادلات التجارية مثلها مثل العديد من التقنيات والمفاهيم الاقتصادية.

## 2-4 أزمة القرون الوسطى الأوروبية :

دخلت أوروبا مرحلة حاد يمكن تفسيرها بما يلي<sup>1</sup> :

- ✓ مع تطور المعيشة ارتفعت احتياجات الأسياد الإقطاعيون الأمر الذي دفعهم إلى رفع دائما أكثر من الضرائب المختلفة التي يدفعها الألقان، وهو ما أدى إلى ثورات فلاحيه متعددة الأشكال وهروب الألقان إلى المدن ومنه انخفاض الإنتاج الزراعي؛
- ✓ تطور المدن دفع الإقطاع لمحاولة التحكم ومراقبة في أقاليم أرادوها دائما أكثر اتساعا، وهو ما أدى إلى حروب بين الإقطاعية الفرنسية والانجليزية أساس (حرب 100 سنة ما بين 1337 و1450)، الأمر إلي أدى لهروب الفلاحين ونقص الإنتاج الزراعي كذلك.

<sup>1</sup> المرجع أعلاه، ص من : 143-149.



✓ انتشار الطاعون الأسود والأوبئة : انطلاق من الصين 1333 لينتقل إلى العالم العربي الإسلامي ثم إلى أوروبا سنة 1347 عن طريق التجارة (طريق الحرير) والحجاج والمسافرين، وقد أدى هذا الوباء إلى :

✚ ارتفاع عدد الوفيات ونقص السكان (3/1 من السكان أوروبا، حوالي 25 مليون نسمة)؛

✚ حدوث أزمة لنقص الإنتاج وما تبعها من مجاعات ونزوح ريفي وهروب للمدن.

بداية التطور التجاري ونشوء طبقة اجتماعية جديدة تتمثل في التجار الأثرياء من جهة، وتحرر اليد العاملة الفلاحية وهروبها إلى المدن جهة أخرى سبباً الأراضية الأساسية لانهايار الإقطاع وبروز نظام اقتصادي جديد لعبت فيه الاكتشافات الجغرافية دور الدافع القوي .

### ثانياً- الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى العربية الإسلامية

تعتبر الحضارة الإسلامية من أرقى الحضارات التي ظهرت على وجه الأرض وأضافت الكثير للبشرية ، وقد كانت مرتكزة في بداية عهدها على تعاليم الشريعة الإسلامية التي تعبر عن مجموعة من القوانين في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية و حتى السياسية ، و كانت نواة هذه الحضارة هو نزول الوحي الذي امتد فترة من الزمن ، و ما يجب الإشارة إليه ان الحضارة الإسلامية اعتمدت أيضا على الموروث اليوناني و الروماني و حتى الفارسي في العلوم و الفنون و إدارة الدولة و الاقتصاد غيرها ، ومن خلال هذا الفصل نستعرض الوقائع الاقتصادية في الحضارة الإسلامية العربية إلى غاية انحلالها.

#### 3-1 الوقائع الاقتصادية في العهد الإسلامي

ان ظهور الإسلام كديانة و شريعة للحياة من نواحيها الروحية و الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية شكل في بدايته ثوره على الموروث العقائدي و في أسس الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجاهلي، و قد بدا ذلك واضحا في فرضه للمساواة في الجزاء و العقاب بين جميع أفراد المجتمع بمختلف طبقاتهم و أنسابهم ، وكان تحرير العبيد و مساواتهم بأسيادهم ظاهرة مفاجئة ، كما وضع قوانين اقتصادية تنظم النشاط الزراعي و الحرفي و التجاري و ما ميز النشاط الأخير هو تحريم المعاملات الربوية فيه<sup>1</sup>.

#### 3-1-1 الرق في الإسلام

يجدر ذكره ان الرق في العالم الإسلامي لم يرتق إلى ان يكون نظاما سائدا و السبب في ذلك ان الكثير من المجتمعات العربية الإسلامية تعيش على التجارة و تربية المواشي و الزراعة محدودة الإنتاج ، ولكن ما وسع في الرق في الدولة الإسلامية هم الإقطاعيين السياسيين و قد ظلت ظاهرة الرق و الإقطاع سائدة عند الإقطاع السياسيين إلى أزمنة واسعة ، و قد تم التعامل مع الرق أو العبيد في بداية العهد الإسلامي كما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ لونيبي لطيفة، ص : 14-  
<sup>2</sup> المرجع أعلاه، ص : 15.

- ✓ في بداية الإسلام عمل على تحرير العبيد سواء قبل الهجرة أو بعدها، و يعتبر تحرير العبيد من أهم العبادات التي جاء بها الإسلام ويكون ذلك بسبب التكفير عن الذنوب أو تقرباً وطاعة إلى الله؛
- ✓ أما أسرى الحرب فكانوا يعاملون معاملات مختلفة حسب مستوى عدائهم و تأمرهم ضد المسلمين فمنهم من يتم تحريره بدون مقابل ومنهم من يحرر بالقدية ، ومنهم من يحرر نتيجة لشفاعة كبار المدينة ، ومنهم من يحرر بعد أدائه خدمات للمسلمين كتعليمهم، ومنهم من يتحول إلى خدم. ومنهم من يتم عتقهم إذا دخلوا في الإسلام؛
- ✓ أما أسرى الحروب من الفرس والروم فإنهم يبقون يعملون عند سادتهم في انتظار ان يتم عتقهم بالإسلام.

### 3-2 الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

كان الرسول ( ص ) حريصاً على تفجير كافة الطاقات الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، فقد حث أصحابه على الاهتمام بالزراعة واستغلال الأراضي وقام بتنظيم عملية الري وأيد مبدأ الاستفادة من الخبرة القديمة والنشاط الإنتاجي لغير المسلمين وكذلك أقر نظام المساقات، وقد استخدم المسلمون الأدوات الحديدية والخشبية في زراعتهم. وانتشر الرعي في الأرياف والقرى وخارج المدن ومارسوا الخدم والأحرار من الرجال والنساء والأطفال فالنساء كن يرعين بالأغنام خاصة حول المساكن.

واهتم الرسول (ص) بالصناعة وشجع المسلمين عليها فتعلم بعضهم صناعة السيوف بالمدينة كما ابتعت من يتعلم صناعة المجانيق والدبابات بجرش.

إلا ان المسلمين في عهد الرسول ( ص ) بصفة عامة لم يهتموا بالصناعة اهتماماً كبيراً لاعتمادهم بالدرجة الأولى على التجارة وتربية المواشي والزراعة ولكنهم مع ذلك صنعوا ما يحتاجون إليه من نسيج الثياب والخيام والأسلحة والأواني وغيرها من الصناعات الخفيفة أما التجارة فتعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية في جزيرة العرب وقد مارسها المسلمون منذ ان كانوا بمكة قبل الهجرة حيث كانت امتداداً لسابق أنشطتهم، وتمتعت الأسواق في عهد النبي ( ص ) بالحرية الكاملة في الأسعار، وقد سعي بعض الصحابة إلى تحديد الأسعار إذ اشتكوا للرسول ( ص ) غلاء السعر وطلبوا منه . التسعير ولكنه رفض وهذا يعني ان الأسواق قد خضعت لقوى العرض والطلب<sup>1</sup>.

### 3-3 الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلفاء الراشدين :

قام الخلفاء الراشدون بمتابعة عمل الرسول صلى الله عليه وسلم مع إدخال بعض الإضافات التي تطلبتها مرحلة ولاية كل منهم، ونلخص أهم أعمالهم الاقتصادية في النقاط التالية :

#### 3-3-1 في عهد أبا بكر الصديق:

<sup>1</sup> الأمين معاذ & عثمان صالح، « الأحوال الاقتصادية في عصر الرسول (ص) والخلفاء الراشدين»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2003 ، ص ص : 98-93.

نظم بند النفقات و لإيرادات، كما جسد وثبت مبدأ طهارة الأموال العامة والخاصة من جانب الجباية والصرف وفق لمجرباتها الشرعية اهتم بالنفقات الاجتماعية الغير إنتاجية ( تعليم تمهيد الطرق حفر الآبار تحديد الأسواق... الخ )، أما المتاعب التي واجهها هي حروب الردة وامتناع بعض القبائل عن دفع الزكاة.

### 3-3-2 في عهد عمر بن الخطاب :

نتيجة للفتوحات الإسلامية و كثرة الأموال و تنظيم الجيش إلى جيش نظامي وتثبيت الرواتب للولاة والعاملين بالجيش وتنظيم العطاء على المسلمين دفع الخليفة عمر بن الخطاب إلى تنظيم أمور الدولة فقد ساهم في إرساء بعض من الأفكار خاصة بما هو متعلق بالمجال المالي والإدارة المالية، و قد عمل على إنشاء الدواوين، إنشاء بيت مال المسلمين، النقود في الإسلام ودور عمر بن الخطاب فيها، إنشاء نظام الحسبة، تدخل الدولة في ضبط الأسعار.

### 3-3-3 في عهد عثمان بن عفان :

وضع إطار جديد للموازنة يتحكم في السياسة المالية لا تقل عن السياسة المالية المعاصرة وأهم بنودها تتمثل في وضع موازنة لجميع مصادر الأموال للدولة الإسلامية من ( زكاة و الضوائع والصدقات، الجزية وخمس الغنائم، عشور التجارة ، و الهبات والخارج) ، كما تم تجميع هذه الموازنات في موازنة واحدة عامه تشمل قائمه الميزانية السنوية للدولة الإسلامية لمعرفة المركز المالي لبيت المال ( الخزينة العامة).

### 3-3-4 في عهد علي بن أبي طالب:

الوقائع والأفكار الاقتصادية لعهد علي بن أبي طالب تأثرت بالتقلبات السياسية ، إلا ان علي بن أبي طالب كان متأثرا بسياسة عمر بن الخطاب في إدارة الأموال حيث<sup>1</sup>:

- ✓ ركز على مورد الخراج في الأقاليم الأسيوية؛
- ✓ فصل إدارة الأموال على مستوى الدولة ومستوى الأقاليم عن إدارة الأمور العامة للمسلمين؛
- ✓ ثبت نظام العطاء الذي أقامه عمر بن الخطاب؛
- ✓ دعم مبدأ التكافل الاجتماعي، عن طريق اخذ فضول الأغنياء وتوزيعه على الفقراء، أضافه إلى ركن الزكاة؛
- ✓ أمر بمنع فرض الضرائب المرهقة على عناصر الإنتاج في القطاع الزراعي باعتباره النشاط الرئيسي في الدولة الإسلامية؛
- ✓ منع ازدواج الضريبة على عناصر الإنتاج والخدمات حيث منع فرض الضرائب على نفس العنصر من الإنتاج لأكثر من مرة واحدة؛
- ✓ أمر بتطوير وتنويع موارد الدولة بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل.

<sup>1</sup> المرجع السابق ل. لوتيمي لطيفة، ص ص: 15-16.

### 3-4 الأوضاع الاقتصادية في العصر الأموي :

في العصر الأموي تميزت الأوضاع بمجموعة من السمات التي ميزت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية،  
ونذكر منها<sup>1</sup>:

#### 3-4-1 الزراعة :

شهد العصر الأموي اهتماماً كبيراً بالنشاط الزراعي، أدى إلى توسيع حركة استصلاح الأراضي ومنها  
حركة استصلاح للأراضي في منطقة البطائح، على يد الخلفاء الأمويين، وذلك لزيادة رقعة الأراضي التي  
بحوزتهم، فاستخرجوا منها أراضٍ وضياعاً، جلبت لهم إيرادات سنوية كبيرة. ولعل أبرز شخصية أموية استفادت  
من عملية تجفيف البطائح، واستصلاح أراضيها وإعدادها للاستثمار الزراعي، هو الأمير مسلمة بن عبد الملك،  
واهتم الأمويون باستصلاح الأراضي الزراعية حتى يزيد الإنتاج، وبالتالي يزيد الخراج وينمو دخل الدولة.  
واتسم نظام ملكية الأراضي في الخلافة الأموية بتقسيمها على الشكل التالي :

- ✓ تحول أرض الصوافي إلى ملك خاص باسم الخليفة، فقد اعتبر الخلفاء الأمويون أن مال الأمة ملكاً لهم؛
- ✓ ظهور الملكيات الكبيرة، فقد أدرك رؤساء القبائل وأشرفاءها، أهمية ملكية الأراضي الزراعية واستثمارها،  
فسارعوا إلى امتلاكها، سالكين طرقاً مختلفة، ووسائل متعددة لتحقيق غاياتهم؛
- ✓ وتعودوا أن يتصرفوا فيه كما لو كان حقاً خالصاً لهم. وبذلك تركزت الثروات في أيديهم، وصاروا  
ينتزعون قسماً من الأراضي العامة ليحولوها إلى ملكية خاصة بهم.

#### 3-4-2 الصناعة :

تأثرت الحرف والصناعات في العصر الأموي بالبيئة الاقتصادية المحيطة بها، كما تأثرت الصناعات  
والحرف بطبيعة الاقتصاد الأموي، حيث كان النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي فيه، فظهرت وتطورت صناعات  
تعتمد في موادها الخام على القطاع الزراعي، مثل صناعة النسيج والمطاحن، كما اكبت الصناعة حركة التطور  
العمرائي بالدولة الأموية، فظهرت وتطورت صناعة مستلزمات البناء، إضافة إلى تأثر الصناعة بالجو العسكري  
السائد في معظم فترات العصر الأموي، حيث تطورت صناعة السفن الحربية ومن ثم التجارية.

#### 3-4-3 التجارة :

ازدهرت حركة التجارة الداخلية بعد تولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة ، حيث اهتم بمصالح التجار  
وعمل على توسيع نطاق التجارة، وتميز أهل الشام في حرفة التجارة وفتحوا علاقات تجارية مع غربي أوروبا  
واستفادوا من الأسطول الإسلامي ومن بين العوامل التي ساعدت على نشاط حركة التجارة الثراء الكبير الذي  
تميزت به طبقة الحكم وحاشيتهم، حيث نما لديهم الميل لاقتناء المنتجات الكمالية، فأقموا على شراء السلع  
التجارية الباهظة الثمن، مما زاد في فعالية التجار وازدهار التجارة. وكان التجار يحتسون مكانة اجتماعية مرموقة  
في العصر الأموي وكانوا يقومون بتأسيس الشركات في سبيل زيادة فعالية التجارة، حيث كانوا يساهمون في

<sup>1</sup> أسيا سعدان، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة قلمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018، ص ص : 18-20.

الشركة بتقديم المال وممارسة العمل كذلك، أو بواحد منهما من خلال المضاربة، وأصبحت بذلك دمشق عاصمة الدولة مركزا تجاريا مهما، ومحطا للتجارة الشرقية، وبالتالي مركزا لتوزيع البضائع إلى الجهات المختلفة حيث كانت تتكدس في أسواقها البضائع المتنوعة، المنتجة محليا والمستوردة.

**3-4-5 وضعية بيت المال :** من الأمور المهمة التي يمكن الإشارة إليها أيضا هو زيادة نفقات بيت المال في العصر الأموي، خاصة في مجال الإنفاق السياسي والتمثيلي في بذل الأموال من أجل توطيد دعائم الدولة وجذب المعارضين لها، كما زادت النفقات أيضًا في مجال المنشآت والمرافق العامة، حيث كانت الدولة تصرف أموالاً كثيرة على إنشاء المساجد والسدود والأسواق، وشق الطرق وحفر الآبار.

وقد اتضح هذا الأمر في خلافة الوليد بن عبد الملك الذي كان يصرف الأموال الكثيرة على تملك المرافق، كما أزدت النفقات أيضًا في عهد الوليد بن عبد الملك في مجال الرعاية الاجتماعية، حيث كان يصرف الأموال والكساء والأرزاق على المسنين والمقعدين.

كذلك في عهد عمر بن عبد العزيز زادت نفقات الرعاية الاجتماعية، حيث كان يعين كل من أراد الحج أو الزواج، إضافة إلى قضائه الدين عن الغارمين من بيت المال. وقد بدل عبد الملك بن مروان جهود في تعريب النقود وسك العملة قد أسهمت في إظهار تفوق الدولة الاقتصادي بجانب تفوقها السياسي العسكري، إضافة إلى خلق متغيرات اقتصادية جديدة سهلت عملية النمو الاقتصادي للدولة.

### 3-5 في العهد العباسي :

شهدت الخلافة العباسية مرحلة انقراض المجتمعات القبلية وتطور ملحوظ في النشاط التجاري إلى جانب النشاط الزراعي حيث قسمت الأراضي أيام العباسيين إلى ثلاث أنواع<sup>1</sup>:

✓ أراضي الخراج : وهي ملكية فردية مقابل دفع الخراج وهو أجرة الأرض للدولة؛

✓ أراضي الصوافي : وتعود ملكيتها إلى بيت المال؛

✓ أراضي الموات : وهي ملك لمن يستصلحها.

كما ان الازدهار شمل النواحي الأخرى، حيث نمت في العهد العباسي المدن وازدادت الحرف المهنية وانتظمت قوانينها وتراكت الأموال مما كَوَّن فئة رأسمالية ناشطة اعتمدت مبدأ شركات المساهمة وتدخلت الدولة في الأسعار وخصوصا بالنسبة للمواد الغذائية كما زاد نشاط الصياغة وراجت الصكوك، وبصورة عامة فقد شهدت المرحلة العباسية تطورا كبيرا في مجال الصناعة والزراعة والتجارة.

### 3-6 في الأندلس :

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حرحو سعاد، ص : 33.

تم فتح الأندلس من طرف القائد طارق بن زياد عام 711 م، ثم دخلها موسى بن نصير عام 712م، وتميزت هذه المرحلة بعدة خصائص في المجال التالي :

### 3-6-1 الزراعة :

تضمن قطاع الزراعة بما يلي :

- ✓ زراعة قصب السكر والأرز والموز؛
- ✓ الاهتمام بعلوم النبات، حيث منح المسلمون الأسماء للكثير من النباتات (الطبيب الأندلسي ابن جلجل)؛
- ✓ الاهتمام بهندسة الري وتنظيمه وتطويره لأنه يتطلب معرفة دقيقة بمستوى الأرض وانحدارها وكمية الماء وسرعة جريانها، فأدى ذلك تكثيف الزراعة في الأندلس ثم أوروبا فيما بعد ؛
- ✓ تطوير دور النبات في صناعة الأدوية؛
- ✓ إدخال بعض النباتات الجديدة مثل الليمون ، الباذنجان، القطن، الأرز؛
- ✓ تطوير علوم الحيوان : منح الأسماء، معرفة خصائصها.

### 3-6-2 الصناعة :

وتميز بما يلي :

- ✓ بناء الطرق والجسور والقنادق في كل مكان؛
- ✓ تطور علم الفلك (الهيئة) لحاجة المسلمين إليه لتحديد القبلة وتحديد أوقات الصلاة؛
- ✓ انتشار صناعة الوراقة (النسخ)، وصناعة الورق، ومن أهم المدن في ها المجال : غرناطة، بلنسية، طليطلة، شاطبة؛
- ✓ إدخال بعض الصناعات المشرق العربي إلى الأندلس مثل صناعة السجادة والأقمشة.

### 3-6-3 التجارة :

وتميز النشاط التجاري بما يلي<sup>1</sup> :

- ✓ تصدير منتجات المناجم ومعامل الأسلحة ومصانع النسيج والجلود والسكر؛
- ✓ بناء أسطول بحري وتجاري قوي لمواجهة الأسطول البيزنطي، بإضافة إلى اتخاذ الجزر مراكز بحرية للأسطول الإسلامي (صقلية مالطة، جزر البليار ....)؛
- ✓ تطور التبادل التجاري بين الأندلس والشرق الإسلامي وبيزنطة.

### 3-7 الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الانهيار :

بدأ التراجع العربي على كافة الأصعدة لاسيما في بداية من القرن العاشر ميلادي ، ولقد تميز ذلك بالضعف السياسي في مركز الخلافة العربية وازدياد قوة الحماة الأجانب لهذه الخلافة، مما أدى إلى دخول

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ صادق هادي، ص : 17.



البويهيين بغداد سنة 1045 م، فسادت ان واع مختلفة من الإقطاع مثل إقطاع الأسر الحاكمة وإقطاع الجند والقادة، الذي كان يختلف عما وجد في أوروبا، كان الهدف منه في البداية هو تخلص الدولة من نفقات الجيش لكنه تحول بعد ذلك إلى إقطاعيات كثيرة يملكها العسكريون ويجنون منها الأموال الطائلة.

لم يكن هم ذلك الإقطاع العسكري الزراعة أو الإنتاج وإنما الربح السريع وجمع المال فأهملت متطلبات الزراعة من الري، وتدهورت أحوال الفلاحين وزادت الضرائب على الأرض مما جعل أهلها يتركونها للقادة العسكريين.

وساعد هذا الضعف قبيلة عقيل على منطقة الموصل وغرب الفرات واستولى بنو أسد على منطقة الحلة، واستولت قبيلة خفاجة على جنوب العراق، وكانت هذه القبائل في منازعات مستمرة مما نشر الفوضى والخراب وزاد في الغلاء والمجاعات كما تراجع النشاط التجاري نتيجة لتعرض التجارة للمصادرة وللضرائب الباهظة المفروضة عليها، وتراجع الوضع المعيشي للناس عموماً مما زاد في نقمة الشعب على الحكم البويهي وشجع على حركات التمرد.

وبالرغم من الوضع المتردي، يمكن ذكر بعض الجوانب الإيجابية نذكر منها نشوء التنظيمات الشعبية مثل العيارين والشطار والفتوة وبعض المجموعات الصوفية، وانتشار ظاهرة التعليم الذي كان مفتوحاً لفتات الشعب مما كان له الأثر الإيجابي في بقاء شعلة العلم والمعرفة، وعندما جاء السلاجقة سنة 1092 م تابع الإقطاع العسكري توسعه وانتشاره وتخريبه للبلاد، وتحول هذا الإقطاع من إقطاع متخصص في جمع الضرائب إلى إقطاع وراثي للأرض كان يملك الإقطاعي العسكري سلطات واسعة مقابل تجهيز الجند وإعدادهم.

وفي نهاية عقد السلاجقة نشئت إمبراطوريتهم وبدأت عليهم الحملات الصليبية التي كانت المقدمة الأولى لما أصبح نعره اليوم بظاهرة الاستعمار، ولكن النهاية للخلافة العباسية وللزمن العربي جاءت حين اجتياح المغول بغداد سنة 1335 م<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حسين بن طاهر، ص ص : 48-54.

## المحور الرابع :

النظام الرأسمالي ومراحل تطوره

## المحور الرابع : النظام الرأسمالي ومراحل تطوره :

أولاً- ماهية الرأسمالية : تتمحور في ما يلي :

### 1- مفهوم الرأسمالية

ان تعبير الرأسمالية استخدم للدلالة على مرحلة تاريخية معينة، وهي تلك التي تلت النظام الحرفي ابتداء من القرن السادس عشر، وقد كانت الرأسمالية في مرحلتها الأولى رأسمالية تجارية نظراً لسيطرة رأس المال التجاري على مجمل النشاط الاقتصادي، وسيطرة الصناعة ورأس المال الصناعي على ذلك النشاط عرفنا الرأسمالية الصناعية، وفي مرحلة ثالثة ويؤرخ لها بالربع الأخير من القرن التاسع عشر تحولت الرأسمالية الصناعية إلى رأسمالية مالية، حينما أصبح رأس المال المسيطر. على هذا النحو يفرق من حيث نوع رأس المال السائد، بين مرحلة الرأسمالية التجارية، ومرحلة الرأسمالية الصناعية، ومرحلة الرأسمالية المالية.

ومن زاوية الصراع الذي يقوم بين أجزاء رأس المال، يفرق بين رأسمالية تنافسية ورأسمالية احتكارية، فقد تميزت رأسمالية في القرنين السابع عشر والثامن عشر بكثرة وحدات الإنتاج وصغر حجمها، ومن ثم لم يكن في مقدور أي منها ان يسيطر على السوق بل كانت تخضع له، ولذلك تسمى هذه الرأسمالية رأسمالية تنافسية. أما رأسمالية القرنين التاسع عشر والعشرين فتميزت بسيطرة الوحدات الإنتاجية الضخمة التي تحتكر الأسواق القومية والدولية، ولذلك تعرف هذه الرأسمالية بالرأسمالية الاحتكارية<sup>1</sup>.

### 1-1 خصائص النظام الرأسمالي :

هناك عدة خصائص تميز بها النظام الرأسمالي عن النظم الأخرى وهذه الخصائص كما يلي :

1-1-1 الملكية الفردية (الملكية الخاصة) : يعتبر النظام الرأسمالي الفرد على انه هو مصدر النشاط

الاقتصادي فهو الذي يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالي للفرد حرية امتلاك سلع الإنتاج وبيع

الاستهلاك دون حدود. وعلى ذلك فلا توجد حد للملكية الفرد من الأراضي أو المباني أو

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله & سوزي عنلي نالند، « مبادئ علم الاقتصاد »، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص ص : 152-153.

المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج، وكذلك الأمر بالنسبة لسلع الاستهلاك سواء استخدام في ذلك مدخراته أو حصل عليها عن طريق شرعي أخرى كالميراث أو الهبة؛

**1-1-2 حافز الربح :** إن السعي وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، حيث يعتبر الحافز الأول للنشاط الاقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي. فصاحب رأس المال يتجه إلى استثمار في نوع النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو الإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهيه. وهو يبذل كل جهده ممكن كي يزيد الأرباح. كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث انه يتجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن؛

**1-1-3 الحرية الاقتصادية :** في النظام الرأسمالي يتمتع الفرد بحرية اختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعياً أو زراعياً أو تجارياً مادام ذلك النشاط شرعياً ولا يخالف القانون. كذلك الفرد ان يمارس أي نشاط مهني يرغب في أدائه كان يكون طبيباً أو مهندساً أو محامياً. وكما ان الفرد يتمتع بحرية الإنتاج فانه يتمتع بحرية الاستهلاك، فله الحرية في ان ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود، وليس للحكومة حق التدخل لتحد من حرية الفرد الاقتصادي بان توجه نشاطه نحو اتجاه معين أو أن تضع العراقيل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية<sup>1</sup>؛

**1-1-4 المنافسة الحرة :** تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الاقتصادي وارتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية، ويرجع ذلك لان المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض التكاليف الإنتاج لكي يخفض ثمن السلعة أو السلع التي يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالي من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص في ظل النظام على تقديم السلع الجيدة التي ترضي

<sup>1</sup> احمد فوزي ملوخية، «مبادئ علم الاقتصاد»، مركز الإسكندرية للكتاب، 2009، ص ص : 12-13.

المستهلك كي يجذب مزيداً من العملاء نحوه. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعين بوسائل التقدم العلمي ويستخدم أفضل طرق الإنتاج، ويعمل على تجديد والابتكار. فالمنافسة الحرة إذ تكفل توفير الرفاهية كما أنها تكفل تحقيق التقدم الاقتصادي؛

#### 5-1-1 التدخل الحكومي في أضيق الحدود : حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في

نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة على وجه الخصوص. أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لأنها لا تدر له ربحاً أي المشروعات الخدمية، فالنظام الرأسمالي يؤمن بالفرد ويثق به، ويرى انه قادر على حل المشكلة الاقتصادية، ولذلك يتركه يحلها بنفسه دون حاجة لتدخل الدولة إلى في أضيق الحدود؛

#### 6-1-1 نظرية التوازن : فليس هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع، فالمجتمع في

نظرهم يستحق مصلحة إذا حققها الفرد بنفسه والمنفعة الكلية للجميع تتماشى مع المنفعة القصوى للفرد. فالحياة الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي ينفذه الأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم الخاصة وتحقيق منافعهم، فلا تعارض بينهم وبين المصالح العام. أصبحت الدولة بذلك على هامش الاقتصاد القومي أي على الحياد فهي تساهم بالقدر اللازم لرسم الإطار الذي يعمل فيه الأفراد دون أن تتدخل لتؤثر فيه فكل توسع في سلطاته ونشاطها شر لا خير فيه ويجب الحد منه<sup>1</sup>.

#### 2-1 تقييم النظام الرأسمالي :

<sup>1</sup> المرجع أعلاه، ص ص : 13-14.

ان الصورة المثلى للنظام الرأسمالي التنافسي لم تتحقق في الواقع العملي إذ ترتب على سير هذا النظام ظهور العديد من أوجه المختلفة، والتي لن يتمكن جهاز الثمن من إيجاد الحلول لها، الشيء الذي أخطر الدولة إلى التدخل وخاصة بعد أزمة الكساد العالمي، ومن أوجه الخلل المذكور ما يلي<sup>1</sup>:

### 1-2-1 البطالة والأزمات الدورية : لقد ساد الاعتقاد بان جهاز الثمن يمكن ان يحقق الاستخدام الأمثل

للموارد إلا ان واقع النظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة والأزمات الدورية، فقد ترتب عن توسعه وازدياد الأرباح وعدم زيادة في دخول العمال، ومعنى هذا أن القوة الشرائية لم تزداد بالقدر الكاف لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية وهو ما أدى إلى فائض الإنتاج على حساب العاملين أي البطالة، هذه الأخيرة تدفع العمال إلى التنافس فيها بينهم للحصول على العمل وهو ما يجعل الأجور تميل إلى الانخفاض، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حدة أزمة البطالة؛

### 1-2-2 سوء توزيع الدخل : ان استخدام النظام الرأسمالي للفنون الإنتاجية الحديثة بدلا من الأيدي

العاملة مكن الرأسماليين من الحصول على الأرباح بينما الأجور لم تعرف الزيادة وهو ما جعل الطبقة المالكة لرؤوس الأموال تزداد غنى والطبقة العاملة تزداد فقراً؛

ان نفوذ الطبقة الفنية شمل السيطرة على مؤسسات كبيرة في الدولة بالإضافة إلى التأثير على

الأحزاب السياسية وتوجيه الانتخابات عن طريق ما ينفقون من أموال في الإعلان والدعاية.

### 1-2-3 الاحتكار وما ينتج عنه من أضرار : أدى تطور النظام الرأسمالي وانتشار ظاهرة الإنتاج

المركب إلى فرض قيود على المنافسة، حيث استطاعت مؤسسات السيطرة على مؤسسات أخرى سواء عن طريق الابتلاع، أو الضم، أو الإدماج، وقد ترتب عن هذا الاحتكار مشروع معين لنشاط إنتاجي كلي، وقد فقد جهاز الثمن فعاليته وزاد الاحتكار، وان الإجراءات التي اتخذتها كثير من الدول بخصوص محاربة الاحتكار والحد من ضغوطاته لم تحقق غايتها.

<sup>1</sup> علي خالفي، «مدخل لعلم الاقتصاد: مفاهيم- مصطلحات- أمثلة»، دار لسلمة، 2009، ص ص: 83.

1-2-4 تناقضات داخلية : هناك بعض تناقضات داخلية عرفها النظام الرأسمالي ، ومن أمثلة هذه

التناقضات الداخلية :

◀ عدم انسجام النمو الاقتصادي داخل الدول الرأسمالية، حيث نجد قطاعات متطورة في دولة

وقطاعات متخلفة في دول أخرى بل وحتى في الدولة واحدة؛

◀ مطالب الطبقة العاملة بتحسين وضعها المادي والمعنوي بشكل مستمر وفي مختلف الدول، وقد

ظهر هذا في الاضطرابات والضغوطات النقابية.

1-2-5 تناقضات خارجية : أما هذه التناقضات فتتمثل في <sup>1</sup>:

◀ تركيز الإنتاج ورأس المال في يد الشركات الاحتكارية التي تسيطر على الحياة الاقتصادية في

دولها وفي دول المتخلفة؛

◀ التأثير على الدول الاشتراكية التي اختارت المرحلة الانتقالية للاشتراكية بالطرق المختلفة؛

◀ احتكار التكنولوجيا وجعل الدول المتخلفة تابعة؛

◀ انعكاسات سلبية أخرى كالنفوذ السياسي والمالي والشخصي.

## 2- مراحل التطور الرأسمالية

عرفت النظام الرأسمالي عدة تطورات في خصائصها ومبداها التي بدأت من الرأسمالية التجارية إلى

الرأسمالية الصناعية إلى أن تصل إلى الرأسمالية المالية.

1-2 الرأسمالية التجارية :

1-1-2 مفهوم الرأسمالية التجارية :

ترتكز الرأسمالية بصفة عامة على مبدأ تراكم رأس المال، وقد برزت عمليات تراكم رؤوس الأموال مع

تزايد النشاط التجاري وازدهاره، وانتشار استعمال النقود والبحث في مفهوم الثروة الفردية والجماعية، وبالتالي يمكن

<sup>1</sup> المرجع أعلاه، ص ص : 84-85.



القول ان الرأسمالية وأسس ومبادئها بدأت التبلور على يد التجارين لتراكم رأس المال، أما الأنشطة الأخرى خاصة الصناعة فكانت مجرد أنشطة مكملة وتابعة لخدمة النشاط التجاري لتشكل الثروة.

## 2-1-2 أسباب ودوافع ظهور الرأسمالية التجارية :

هناك عوامل أدت وساهمت في ظهور الرأسمالية التجارية منها ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ انهيار النظام الإقطاعي بمختلف أركانه ومخلفاته؛
- ✓ التحرر الفكري من هيمنة الكنيسة؛
- ✓ تزايد أهمية التجارة الخارجية لان التحرر من الإقطاعي ساعد على ظهور حركة تجارية قوية، ساهمت في الزيادة الثروة الخاصة والعام بشكل لافت؛
- ✓ كما ان تزامن بروز عصر النهضة في أوروبا مع عصر الرأسمالية التجارية ساهم في تطوير الفكر التجاري من خلال إحياء الفلسفة اليونانية والإغريقية وتطويرها بشكل يخدم مصالح الدولة القومية بعيدا عن القيود الدينية والفلسفة الكنيسة السائدة؛
- ✓ نمو السكان واتساع المدن ساعد على انتشار النشاط التجاري بشكل واسع؛
- ✓ أصبحت للنفود أهمية بارزة في تكوين رؤوس الأموال، ما ساعد على تكوين اعتقاد راسخ عن كيفية زيادتها، واعتبار التجارة الطريق الأسرع لتكوينها من أجل إثراء الدولة.

## 2-1-3 مبادئ الرأسمالية التجارية:

وتتلخص أهم المبادئ والتي بنيت عليها الرأسمالية التجارية في :

- ✓ تمجيد المعدن النفيس لدرجة اعتباره مصدرا للثروة؛
- ✓ تحقيق فائض في الميزان التجاري؛
- ✓ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛

<sup>1</sup> ماري نصر الدين، «محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 7-8.

✓ ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، تليها الصناعة باعتبارها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالاً بارزاً للتصدير؛

✓ زيادة عدد السكان : حيث ان زيادة حجم السكان يؤدي إلى توفير اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي يساعد بدوره على نمو الصناعة.

## 2-1-4 أهم نماذج السياسات التجارية :

يمكن التمييز بين ثلاثة صيغ أساسية في تطبيق السياسات التجارية في ظل الرأسمالية التجارية تتوافق مع مقومات كل دولة وهي :

### 2-1-4-1 السياسة المعدنية في اسبانيا والبرتغال:

يعتبر البرتغاليين والاسبان من أوائل الدول الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظراً لاتساع تجارتها ووجود مستعمراتها في أمريكا الجنوبية التي يسرت لها زيادة معدلات التبادل وتسويق منتجاتها في السوق الجديدة. وقد كانت اسبانيا في خلال تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصادياً وسياسياً، لذا حاولت الدولة الحفاظ بهذا الوضع المتميز عن باقي دول العالم :

ولتحقيق ذلك اتبعت أيضاً اسبانيا سياسة تتمخض في تصدير المعادن النفيسة واشتراط استثناء ثمن البضائع المصدرة بالمعادن النفيسة. توجب تدخل الدولة في عقود التجارة المبرمة بين رعاياها والأجانب وفي حالة إذا وقع استيراد البضائع الأجنبية، تشترط المقايضة بالبضائع الوطنية. ويعود الفضل في ظهور فكرة الماركنتيلية إلى الاسبان والبرتغال إلا أنهم لم يتمكنوا من تطويرها، واهتموا أكثر بكيفية الاحتفاظ بالمعادن الثمينة من خلال<sup>1</sup>:

✓ منع تصديرها إلى الخارج مهما كانت المغريات؛

✓ إتباع سياسة المقايضة في عمليات الاستيراد؛

✓ فرض التكافؤ في المبادلات مع الخارج تجنباً لموقع في مشكلة الديون التي قد تضطر الدولة تسديدها بالمعادن الثمينة.

### 2-1-4-2 السياسة الانجليزية (السياسة التجارية) :

بالنسبة لانجلترا فالمبدأ كان واحداً، لكن هناك اختلاف في الطرق والسياسات، فانجلترا لم يكن لديها عدد كبير من المستعمرات ذات الثروة الكبيرة، لذلك لجأت إلى سياسة مغايرة تهدف إلى تحقيق فائض الميزان التجاري للدولة، وذلك بان تكون الصادرات أكبر من الواردات، وهذا الفائض يجب ان يدفع ذهباً من طرف الدولة المتعاملة

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ آسيا سخدان، ص ص : 28-29.

الخارجية، كما كانت إنجلترا تقدم الخدمات التجارية للخارج من أجل كسب قدر آخر من المعدن النفيسة، وما ساعدها على هذا هو أسطولها التجاري الكبير في تلك الفترة مقارنة بالدول الأخرى، لهذا نشأت شركات خاصة بالأنشطة التجارية ومخصصة فيها لم تتدخل حتى الدولة في أنشطتها لأنها كانت تهدف في الأخير إلى جلب الثروة للداخل الإنجليزي<sup>1</sup>.

## 2-1-4-3 السياسة الصناعية في فرنسا :

يختلف في تلك الحقبة الوضع الاقتصادي لفرنسا عنه لإسبانيا والبرتغال حيث لم يكن لفرنسا الذهب والفضة نظرا لعدم وجود مستعمرات ليا تمددها بالمعدنين والمواد الخام، ولم تكن بعد قد دخلت في مرحلة الاستعمار السياسي الاقتصادي أو التجارة الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية.

دفع كل من سبق فرنسا إلى العمل على زيادة السلع الصناعية القابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية واستيفاء أثمانها بالذهب والفضة. ولتحقيق ذلك اتخذت جملة من الإجراءات الوقائية من أهمها<sup>2</sup>:

- ✓ تشجيع الصناعات المحلية بشتى الوسائل؛
- ✓ العمل على حمايتها وتنظيمها خوفا من المضاربة الخارجية؛
- ✓ اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط حركة التبادل مع الدول الأخرى لغاية تأمين تصريف المنتجات الصناعية.

طبقت هذه السياسة من قبل كولبير الوزير للملك الرابع عشر.

## 2-2 مرحلة الرأسمالية الصناعية (1750- أواخر القرن 19م) :

تميزت هذه المرحلة بالتطور العلمي والتقني واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، إضافة إلى الاستعمال المكثف للآلات وظهور التركيز الرأسمالي والاحتكارات.

ويمكن تعريف الرأسمالية الصناعية بأنها النظام الذي يتبلور فيه التقدم الآلي والنتاج عن سيطرة رأس المال على الجهاز الصناعي والإنتاجي سواء كان ذلك في صورة المصانع أو الورش الحديثة، والتي تستخدم الآلات كأساس للعملية الإنتاجية<sup>3</sup>.

## 2-2-1 السمات الرئيسية للرأسمالية الصناعية :

تتميز الرأسمالية الصناعية بعدة سمات يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ ساري نصر الدين، ص : 14.

<sup>2</sup> المرجع السابق لـ أسيا سعديان، ص ص : 29-30.

<sup>3</sup> المرجع السابق لـ حوحو سعديان، ص : 56.

## 2-2-1-1 سيطرة الاتجاهات الاحتكارية في الداخل وفي الخارج :

في الداخل لقد سيطرت الاحتكارات على النشاط الاقتصادي ككل ( تجاري، صناعي، زراعي )، حيث أصبح النشاط الاقتصادي في يد عدد قليل من الرأسماليين التجاريين، أما في ميدان التجارة الخارجية فقد كانت سيطرة الاحتكار كاملة، حيث تم تطبيق قواعد ومقتضيات الاحتكار عن طريق الشركات الاحتكارية الأجنبية.

## 2-2-1-2 قيام الاتجاه نحو الاستعمار والتوسع الخارجي :

اتجهت الرأسمالية التجارية وحتى الصناعية إلى الاستعمار والتوسع الخارجي والسيطرة سياسيا وعسكريا على البلاد الأجنبية حماية وخدمة لمصالحها الاقتصادية.

## 2-2-1-3 وفرة نمو رأس المال :

نظرا لأهمية رأس المال في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات التجارية توسع النظام المصرفي وخاصة بعد تدفق الذهب والفضة من المستعمرات.

## 2-2-1-4 فتح المجال أمام التفكير العلمي والتطبيق العقلاني في مختلف مجالات الحياة:

خاصة بعد ضعف سلطة الكنيسة من جهة، وتراكم رؤوس الأموال من جهة ثانية، والتي أمدت البحوث بالأموال اللازمة<sup>1</sup>.

## 2-2 الثورة الصناعية :

في الثلث الأخير للقرن 18 (أي ابتداء من 1760 تقريبا) عرفت أوروبا (وإنجلترا بالضبط) تحولات عميقة حولت المجتمع الأوروبي من مجتمع يغلب عليه الطابع الفلاحي إلى مجتمع تلعب فيه الصناعة دورا أساسيا. هذه الثورة هي الأولى في تاريخ الإنسانية التي أدت إلى نمو اقتصادي مستقل ذاتيا (نسبيا) يتميز بتحولات مستمرة للنظام التكنولوجي والبنيات الاجتماعية. ومرت هذه الثورة بعدة مراحل أهمها ما يلي<sup>2</sup>:

## 2-2-1 الثورة الصناعية الأولى : (1780-1850)

✓ الفحم الحجري 1770؛

✓ الآلات البخارية 1780 (القاطرة البخارية والسفينة البخارية)؛

✓ آلة النسيج 1851.

## 2-2-2 الثورة الصناعية الثانية : (1870-1914)

✓ المحرك الكهربائي 1869؛

✓ المحرك الانفجاري؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حركاتي فاتح، ص ص : 54-55.

<sup>2</sup> المرجع السابق لـ أمين شفيق، ص ص : 257-265.

✓ الكيمياء؛

✓ التلغراف (1866) الهاتف 1876.

## 2-2-3 عوامل قيام الثورة الصناعية :

لم تحدث الثورة الصناعية في دول أوروبا في وقت واحد بسبب اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، إلا ان هناك جملة من العوامل ساهمت في قيامها نلخصها فيما يلي<sup>1</sup>:

2-2-3-1 التقدم العلمي : ان قيام النهضة العملية في أوروبا سمح للعلم بان يخطو خطوات سريعة، أفسحت المجال لظهور الاختراعات الحديثة مثل السفن التجارية التي تعبر البحار والمحيطات، كذلك مد طرق السكك الحديدية بين بعض الدول الصناعية لتسهيل التنقل فيما بينها.

2-2-3-2 العامل السكاني : أدى تحسن الظروف المعيشية في أوروبا إلى زيادة عدد السكان وما رافقوا من كثرة متطلباتهم الحياتية وزيادتها، وقد دفعت تلك الحاجات إلى التفكير بإيجاد أساليب جديدة ومتطورة في الإنتاج لكي تلبى رغبات السكان واحتياجاتهم المتزايدة.

2-2-3-3 رأس المال : لقد كان لاتساع القارة الأوروبية وامتدادها لأقطار العالم أثر ايجابي لأصحاب المصانع وشركات النقل، والمؤسسات المالية، وذلك لان أرباحهم كانت في تزايد مستمر مما مكنهم من تكوين أموال طائلة سمحت بتمويل الصناعة.

فقد استخدمت رؤوس الأموال في مجال تحسين أساليب الإنتاج عن طريق تمويل الاختراعات العملية التي استفاد منها الإنسان في مجال إنتاجه الصناعي والزراعي.

2-2-3-4 سياسة الحرية وعدم التدخل : إعطاء الفرصة لمبادرة الأفراد، كما عملت الدولة على تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة من أجل تشجيعها، وعملت على حماية حقوق الاختراع.

## 2-2-4 مظاهر الثورة الصناعية :

من بين أهم مظاهر الثورة الصناعية تتمثل في ما يلي :

2-2-4-1 نظام المصانع : بقيام المخترعات واستخدام الآلات بشكل واسع، ظهر نظام المصانع الذي أدى إلى تغيير كبير في الصناعة خلال المرحلة الأخيرة من القرن الثامن عشر، فبعد ان كانت الصناعة مبعثرة في مناطق متعددة بدأ التحول في تمركز الصناعة في مناطق معينة، كما ان عدد العمال زاد في نظام المصانع إذ تشير بعض الإحصائيات الأولية عام 1830 انه كان عدد العمال يبلغ 175 في مصنع الفص، و 93 في مصنع الحرير بينما كان عددهم يتراوح بين 1500 و 2000 في مصانع الحديد.

أدى هذا الوضع الجديد إلى زيادة نفوذ أصحاب الأموال للسيطرة على معظم عوامل الإنتاج كما أدى هذا التحول إلى خلق طبقة جديدة وهي طبقة المديرية، مما دعا إلى توسيع الشركات المساهمة.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ آسيا سعدان، ص ص : 32-33.

2-4-2-2 تركيز السكان في المدن: خلق نظام المصانع وتركز الصناعة في مناطق معينة وخاصة في مناطق استخراج المواد الأولية، أدى إلى تركيز السكان في المدن التي تقام بها الصناعة، فكان سكان المدن في بريطانيا في القرن التاسع عشر يؤلفون 75% من إجمالي السكان، أما في ألمانيا فبلغ حوالي 66% بينما في فرنسا لم يصل 50% .

2-4-2-3 نمو التجارة الخارجية: المنافسة الكبيرة التي قامت بين الدول الأوروبية على السيطرة على السوق الخارجية أدت إلى التوسع الاستعماري وبالتالي الاحتكارات التجارية وكانت الدولة ذات قوة بحرية هي المسيطرة، حيث استطاعت بريطانيا بفضل قوتها البحرية أن تسيطر على أهم الأسواق الدولية، وبسبب التوسع التجاري الأوربي دعت الضرورة إلى تخصص في مجال الصناعة وبالتالي كبر حجم المشروعات.

2-4-2-4 كبر حجم المشروعات : بعد توصل طبقة المديرين لإدارة المشروعات بدأت المشاريع في توسع أكبر وذلك من جهة البحث عن الإنتاج بأقل تكلفة وزيادة الأرباح، ومن جهة أخرى وضع حد لأصحاب الأعمال الصغيرة أي احتكار الصناعة في يد فئات قليلة.

2-4-2-5 ظهور الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة (الكارتل، الترسنت) : كبر المشروعات أدى إلى الاحتكارات نظرا لتركز الصناعة في يد فئات قليلة، هذا ما ساعد الشركات الكبرى بعقد اتفاقيات تنص على تنظيم عمليات البيع وتحدد الإنتاج والأسعار وتوزع الأسواق فيما بينها، وخاصة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. قامت في ألمانيا نقابات إنتاجية عرفت باسم Cartel كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقيات خاصة بتحديد الأثمان وتنظيم الإنتاج وتوزيع السوق فيما بينها.

أما في الولايات المتحدة اتخذت النقابات الإنتاجية شكل Trust إذ اندمجت الشركات التي أرادت الانضمام إلى هذا النظام تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والتمن وتوزيع السوق ، بذلك تختص شخصية الشركة في Trust وتزول المنافسة فيما بينها، وبهذا يخلو لها الجو في السيطرة الكاملة على السوق، لكن هذا النظام تم إبطاله من طرف الحكومة الأمريكية بقانون " شارمان 1890 "، وبقانون " كلايتون 1914 " <sup>1</sup>.

2-2-5 نتائج الثورة الصناعية : ومن بين أهم النتائج الثورة الصناعية نذكر منها ما يلي <sup>2</sup>:

✓ قيام العلاقات الرأسمالية :

✚ الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل إنتاج؛

✚ طبقة العمال المأجورين.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ خبابه عبد الله & قارة رابع، ص ص : 69-70.

<sup>2</sup> المرجع السابق لـ أمين شفيق، ص ص : 267-273.

✓ تزيد الاستثمارات في الصناعة الكبيرة التي تشغل مئات العمال في قطاعات (التجهيز، النسيج، الحديد والصلب، السكك الحديدية وصناعة السفن)؛

✓ نمو الديمغرافي الكبير (أوروبا : 144 مليون سنة 1800 إلى 486 ملون سنة 1920)؛

✓ نمو المدن والتقارب بين المناطق الإنتاج والتسويق؛

✓ تطور وسائل النقل (السكة الحديدية، النقل البحري) وانخفاض تكاليف النقل (تكاليف النقل البحري قسمت على 7 مثلاً)؛

✓ توسع المبادلات العالمية : (القيمة الكلية للمبادلات قدرت 800 مليون جنيه إسترليني سنة 1850 وانتقلت إلى 9 ملايين سنة 1913)؛

✓ الهيمنة الانجليزية على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية (18% سنة 1850)؛

✓ تنامي دور البنوك والقروض، نشوء الشركات ذات أسهم وانفصال الملكية عن التسيير؛

✓ نشوء الشركات الاحتكارية الكبرى وبداية تصدير رؤوس الأموال (شركة SINGER أنشأت أول فرع لها في الخارج سنة 1867).

## 2-3-3 الرأسمالية المائية (1850-1914)

تزامنت ظهور مرحلة الرأسمالية مع تطور وظيفة البنوك وتوجيهها نحو الاستثمار، بالإضافة إلى ظهور أشكال جديدة من الشركات، فضلاً عن تزايد تأثير البورصات في الاقتصاد وظهور التركيز المالي، مما مهد الطريق أما البنوك للسيطرة والتحكم في النظام الرأسمالي.

### 2-3-1 تعريف الرأسمالية المائية :

ظهر مصطلح الرأسمالية المالية بعد سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية، وانتشرت معها شركات المساهمة في نطاق الصناعة الأوروبية، خلال القرن التاسع عشر.

### 2-3-2 مميزات الرأسمالية المالية : تنصب الرأسمالية المالية بالخصائص الاقتصادية التالية<sup>1</sup> :

✓ ظهور الاحتكار بسبب تمركز الإنتاج والرأسمال، وما له من دور كبير في التحكم وفي توجيه الحياة الاقتصادية؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حركاتي فاتح، ص ص : 59-60.



- ✓ اندماج الرأسمالية المصرفية بالصناعية ونشوء الرأس المال المالي؛
- ✓ تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين وتقسيم العمل بين الدول الرأسمالية الكبرى، حيث نتج عنه احتكار مصادر المواد الخام وفتح مجالات واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الأوروبية في الخارج بأرباح عالية وفي مناطق غنية بمواردها وأسواقها، مما أدى على ظهور المشروعات الكبيرة ونمو الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة وذلك بتقديم الثورة الصناعية ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية؛
- ✓ اتحاد وتجمع المشاريع عبر طرق مختلفة أهمها ما يلي :
  - ✦ توسيع المشروع وزيادة أعماله ثم فتح فروع له؛
  - ✦ الاندماج التام بين مشروعين أو أكثر سواء مشاريع فردية أو شركات؛
  - ✦ الاتفاق بين مجموعة مشاريع عاملة في مجال واحد للعمل المشترك؛
  - ✦ التجمعات المالية الضخمة بين بعض المشاريع والتي أصبح لها سيطرة مالية كبرى كما حدث في ألمانيا.

### 2-3-3 أنواع الاحتكارات :

اتخذت الاحتكارات عدة أشكال وهي <sup>1</sup>:

#### 2-3-3-1 الكارتل :

هو أحد أشكال الاتحادات الاحتكارية التي يتم الاتفاق بين أعضائها على عقد اتفاقات حول الأسعار وأسواق التصريف وتبادل براءات الاختراع، على أن تبقى كل مؤسسة منضوية في هذا الاتحاد الاحتكاري متمتعة باستقلالها التجاري والإنتاجي، ويهدف إلى السيطرة على الأسواق وتحقيق أرباح ضخمة.

#### 2-3-3-2 الترسن :

يقوم على اتحاد أو اندماج عدة مشاريع في مشروع واحد وتكون الغاية منه الحصول على وضع احتكاري في إطار الترسن تفقد المؤسسات الإنتاجية استقلالها المالي والإداري والقانوني.

#### 2-3-3-3 الكونسرن :

عبارة عن توحيد عدد من المؤسسات المختلفة في الصناعة والتجارة والبنوك وشركات النقل والتأمين على أساس من التبعية المالية لفئة من كبار الرأسماليين الذين يفرضون رقابتهم على المؤسسات المنظمة إلى الكونسرن.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ خبابه عبد الله & بقرة رابع، ص: 96

## المحور الخامس :

الوقائع الاقتصادية بين الحربين

## المحور الخامس : الوقائع الاقتصادية بين الحربين

### أولاً- المشكلة الألمانية ومعاهدات السلام

منذ بداية الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية كان لتاريخ الوقائع الاقتصادية التي حدثت لألمانيا الأثر الواضح في معجزة انطلاق دولة تم تدميرها في كل الميادين، في ان تنتشل نفسها وتصبح في مصاف الدول المتقدمة. وهي تجربة تستحق الدراسة والتعرف إليها من خلال هذا الفصل.

#### ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت ألمانيا دولة عظمى بكل معنى الكلمة، وأقوى دول القارة، وللدول العظمى مصالح مستديمة توجه سياستها الخارجية مهما كانت الحكومات أو نوع النظام السياسي فيها.

كانت ألمانيا على درجة واسعة من النمو الاقتصادي والسكاني لاسيما في السنوات العشر قبل الحرب، فقد كان النمو الاقتصادي فيها عظيماً وأفضل من إنجلترا، لان ألمانيا حققت دون القضاء على الزراعة بل طورتها. وكانت أول دولة أوروبية في استخراج الفحم الحجري، والأولى في الصناعات التحويلية المعدنية، وكذلك الكيميائية والكهربائية، وفي صناعة النسيج تأتي مباشرة بعد بريطانيا. يضاف إلى ذلك ما عرف عن الألمان من روح المبادرة في المشاريع، وحب النظام والاندفاع في العمل، لكن مع غطرسة قومية لا تخلو من نوازع السيطرة.

#### 1- ألمانيا في الحرب العالمية الأولى

شهدت الفترة المتراوحة ما بين 1914 و 1918 م، حرباً عالمية أولى شارك فيها حلفان عسكريان هما حلف المركز أو الوسط ضد دول التحالف. وقد خلفت الحرب خسائر كبرى على المستوى البشري و الاقتصادي<sup>1</sup>.

#### 1-1 مراحل الحرب العالمية الأولى :

مرت الحرب العالمية الأولى بمرحلتين أساسيتين هما<sup>2</sup>:

المرحلة الأولى (1914-1916) : انتهت لصالح دول المحور، حيث انتصرت فيها ألمانيا في الجبهة الشرقية على الروس خاصة عندما دعمتها تركيا، وفي الجبهة الغربية على كل من فرنسا وبلجيكا إلى جانب اختلال رومانيا ووقوع حقول البترول الغنية في يد ألمانيا؛

المرحلة الثانية ( من 1917 إلى نهاية الحرب 1918) : بدأت هذه المرحلة بفرض حصار على شواطئ ألمانيا مما أدى إلى أزمة في المواد الغذائية فيها، وردت ألمانيا على ذلك بمحاولة فرض حصار على بريطانيا بغواصاتها ثم شن حرب الغواصات دون قيود على مراكب الدول المحايدة التي تتعامل تجارياً مع الحلفاء إلى أن دخلت

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حوجو سعاد، ص : 67-68.

<sup>2</sup> المرجع السابق آسيا سعاد، ص : 38.

الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في مارس 1917 والذي شكل نقطة تحول فيها، فقد أمدت دول الحلفاء بقوة مادية وبشرية كبيرة.

كما تم انسحاب روسيا من الحرب بسبب قيام الثورة البلشفية وعقدت معاهدة برست ليتوفسك في مارس 1918 مع ألمانيا التي تفرغت بعدها للحرب في الجبهة الغربية، إلا أن توالي الانهزامات على ألمانيا وحالة عدم الاستقرار الداخلي والاستنزاف لمواردها المالية والبشرية خلال الحرب دفعها إلى إعلان قبول الهدنة ووقف القتال في 11 نوفمبر 1918.

### 3-1 نتائج الحرب العالمية الأولى :

من بين أهم النتائج والمتمثلة في ما يلي :

#### 1-2-1 النتائج البشرية والمادية :

اعتبرت ألمانيا الخاسر الأكبر في الحرب حيث فقدت ما يناهز 2 مليون ألماني، تلتها روسيا، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الأقل خسارة في الحرب على مستوى أعداد القتلى. خلفت الحرب آلاف المعطوبين (نحو الاحتياجات الخاصة) الشيء الذي أثر سلباً على دولهم التي كانت ملزمة بتخصيص ميزانيات خاصة لإعالتهم (التقاعد). كما لوحظ بعد الحرب ظهور مشكل التضخم مما أفرز مشاكل اقتصادية تمثلت في غلاء كلفة المعيشة. كما نشير إلى لجوء كل دول أوروبا للاقتراض لتعزيز القدرات العسكرية خلال الحرب وإعادة إعمار وبناء أوروبا بعد الحرب.

#### 2-2-1 النتائج الاقتصادية :

خلفت الحرب خسائر اقتصادية جسيمة بعد تدمير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية (كالمعامل والمساكن والأراضي الفلاحية والطرق)، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الفلاحي والصناعي، وانتشار الفقر والبطالة، وقد عاشت الدول المتحاربة أزمة مالية خانقة بسبب نفقات الحرب الباهظة، فازدادت مديونية الدول الأوروبية بعد لجوئها للاقتراض من الخارج، كما ركزت بعض الدول على مستعمراتها لتنشيط اقتصادها، ومقابل التراجع الأوروبي استفادت دول أخرى من الحرب كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

#### 3-2-1 النتائج السياسية :

ومن بين أهم النتائج السياسية التي خلفتها الحرب العالمية يمكن سردها في ما يلي<sup>1</sup> :

تفككت الأنظمة الإمبراطورية القديمة، وسقطت الأسر الإقطاعية الحاكمة بها (روسيا، ألمانيا، النمسا

المجر.....)

<sup>1</sup> «أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الأزمة الاقتصادية»، [على الخط]، متاح على : <http://www.startimes.com/f.aspx?t=33205252> تاريخ الاطلاع : 2020/5/24.

كما تغيرت الحدود الترابية للقارة الأوروبية بظهور دول جديدة، وقامت الثورة الروسية التي طبقت أول نظام اشتراكي، وعقد مؤتمر للصلح بقصر فرساي سنة 1919 م الذي فرضت معاهداته شروطا قاسية على الدول المنهزمة، كما أنشئت عصبة الأمم لنشر السلم والتعاون انطلاقا من المبادئ 14 للرئيس الأمريكي ولسون.

**ثانيا- معاهدات السلام وإنهاء الحرب العالمية الأولى :**

وتتمثل هذه معاهدات السلام بإنهاء الحرب العالمية الأولى وتمثلت في ما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- معاهدة فرساي :

وقعت المعاهدة في 28 حزيران 1919 مع ألمانيا ، تألفت هذه المعاهدة من 200 صفحة و15 قسم و440 مادة ، إضافة إلى 20 ملحق ، وبموجب بنود هذه المعاهدة حملت ألمانيا مسؤولية اندلاع الحرب وعليها دفع التعويضات وشكلت لجنة لتحديد مقدارها وكيفية دفعها، ومنعت من بناء أو الاحتفاظ بآلات تحصينات على ضفتي نهر الراين وبعمق لا يقل عن 50 كلم على جانبي النهر وعدت منطقة الراين منطقة محرمة ومنزوعة السلاح تسريح الجيش الألماني وبعاد تحجيمه على ان لا يتجاوز الحجم عن عشرة فرق عسكرية وان لا يزيد الحجم الكلي عن لجميع هذه الفرق عن 100,000 رجل ، ومنعت ألمانيا من إنتاج أو استيراد أو تصدير الأسلحة ومنعت ألمانيا من استعمال بعض الأسلحة الثقيلة كالذبايات والمدافع والطائرات كما جرى تحديد الأسطول بما لا يزيد عن 30 قطعة.

والغي قانون التجنيد الإجباري في ألمانيا ، أعيدت مقاطعتي الألزاس واللورين إلى فرنسا ووضعت كذلك منطقة السار تحت إشراف فرنسا على ان يجري فيها استفتاء بعد 15 عام يقرر فيها سكانها مصيره ، وبموجب بند آخر أجبرت ألمانيا على الاعتراف باستقلال النمسا وان تتعهد بان لا تقيم أي شكل من أشكال الاتحاد مع النمسا إلا بموافقة مجلس العصبة وبموجب هذه المعاهدة تقرر إعلان استقلال بولندا التي أعطيت منفذا على البحر ووضعت مدينة دانزك تحت إشراف عصبة الأمم على ان تقوم بولندا بإدارتها نيابة عن العصبة أما بالنسبة

<sup>1</sup> مكتى عبد الجبار & عيود الخضيري، معاهدات السلام، متاح على الخط :

[http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc\\_12\\_27287\\_1401.docx](http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_12_27287_1401.docx) ، تاريخ الإطلاع : 2020/05/16.

للمستعمرات الألمانية في إفريقيا فقد قسمت مستعمرتا توغو والكاميرون بين فرنسا وبلجيكا والبرتغال بينما أعطيت إلى اليابان بعض الجزر في المحيط الهادي وكذلك أعطيت بعض المقاطعات للصين وأستراليا ونيوزلندا.

## 2- معاهدة سان جرمان مع النمسا :

وقعت هذه المعاهدة في 10 أيلول 1919 وتضمنت اعتراف النمسا بمسؤوليتها في قيام الحرب، ومنعت من الاتحاد مع ألمانيا، وحددت قواتها بـ 30,000 جندي وثلاثة زوارق لمكافحة التهريب في نهر الدانوب وفرض عليها دفع الغرامة التي سيتم أقرارها، وحددت معالم النمسا الجديدة حيث تحولت إلى جمهورية صغيرة بلغ عدد سكانها 6 ملايين ونصف نسمة ( بعد كانت 30 مليون ) و مساحتها 32 ألف ميل.

## 3- معاهدة نوي :

وقعت مع بلغاريا في 7 تشرين الثاني 1919 وقد نصت هذه المعاهدة على تحديد الجيش البلغاري بـ 20,000 ألف جندي وتحديد قواتها البحرية ، وعلى قطع جزء كبير من أراضيها وإعطائها إلى يوغسلافيا واليونان وكذلك ألزمت بدفع التعويضات.

## 4- معاهدة تريانون مع المجر ( هنغاريا ) :

وقعت في 4 حزيران 1920 عقدت هذه المعاهدة في قصر تريانون بين دول الوفاق والمجر وحدد بموجبها مساحة المجر بعد ان فصلت عن النمسا كما حدد سكانها 8 ملايين نسمة وحدد جيشها وفرض عليها التعويضات ، وتقرر فصل أجزاء منها وإعطائها إلى جيكوسلوفاكيا ورومانيا<sup>1</sup>.

## 5- معاهدة سيفر مع تركيا :

عقدت في 10 آب 1920 ونصت هذه المعاهدة على جعل المضائق الدردنيل والبسفور مناطق معزولة السلاح تشرف عليها لجنة دولية تقرر إعطاء مناطق عديدة منها فضلاً عن منطقة أزمير المهمة إلى اليونان كما

<sup>1</sup> المرجع أعلاه.

تقرر منح ايطاليا جزيرتين وإعلان استقلال أرمينيا في الجزء الشرقي من الاناضول، وإعطاء الحكم الذاتي لكردستان في حالة رغب سكانها بذلك وتقرر كذلك بموجب معاهدة سيفر تنازل الدولة العثمانية عن ممتلكاتها في مصر والحجاز وسوريا وفلسطين والعراق ، ولم تفرض عليها اي غرامة حربية ولم يحدد جيشها ، هذا وقد قوبلت المعاهدة بمعارضة شديدة خاصة من قبل الحكومة الوطنية التي قادها مصطفى كمال اتاتورك الذي تمكن من إلغائها واستبدالها بمعاهدة لوزان 1923.

#### 1-5 معاهدة لوزان مع تركيا 1923: تقرر بموجب هذه المعاهدة:

تنص هذه المعاهدة على ما يلي :

- ✓ تتنازل الحكومة التركية عن الجزيرة العربية وسوريا والعراق وفلسطين والسودان وقبرص؛
- ✓ استعادة تركيا الكامل لسيادتها على (اسطنبول) وكذلك الاعتراف الكامل لتركيا بسيادتها على كل الاناضول ( تركيا الحالية)؛

✓ تقرر إلغاء الامتيازات العسكرية في تركيا؛

- ✓ تقرر ان تكون المضائق حرة لكافة السفن ومنعت تركيا من إقامة قواعد عسكرية أو إقامة حصون على جوانب المضائق كما استعادت بعض الجزر التي منحت إلى اليونان.

#### 2-5 عوامل نجاح النهضة الألمانية :

ان تفوق الألمان صناعيا وفكريا لا يأتي من العدم، حيث ان ذلك يرجع لجملة من الأسباب يمكن حصرها أهمها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

#### 1-2-5 القدرة الإبداعية :

حيث لعب هذا العامل دورا حاسما في استقرار سوق الصادرات نحو باقي دول العالم، والفرد الألماني يتميز بقدرته على الإبداع والابتكار؛

#### 2-2-5 التوحيد والربط :

من خلال الربط بين الماضي والحاضر، حيث يستند الاقتصاد على نجاحاته في الماضي لتكون بالنسبة له بمثابة المحفز، ويخطط لمستقبل عن طريق تنمية ذاته ليتسنى له منافسة غيره؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حركاتي قنحي، ص من : 67-68.



### 5-2-3 خاصية التفرد :

يظهر ذلك جليا من خلال تميز النموذج الألماني عن غيره من ناحية الرؤية والأداء والاستمرارية؛

### 5-2-3 قوة الطبقة الوسطى :

حيث تلعب هذه الطبقة دورا قويا وبارزا في دفع عجلة الاقتصاد وتخصص في التقنية العالمية والخدمات المعاصرة، وتمتلك مرونة عالية للاستجابة للسوقين الداخلية والخارجية؛

### 5-2-4 خاصية تحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة :

دفعت ألمانيا الشركات الناشئة وحفزتها على التصدير منذ اللحظة الأولى، مما ساهم في إكساب هذه الشركات ثقافة ومهارة توجيه الصناعة نحو التصدير للخارج عوض الاكتفاء بحاجيات الداخل؛

### 5-2-5 ارتباط العمل بالعمل والغايات :

حيث تجمع التكوين النظري والتطبيقي في أنظمة التعليم الألمانية، ويعملون التلاميذ والطلبة على ان هذا العلم يجب ان يبلغوا به أهداف معينة خاصة في مجال التصنيع؛

### 5-2-6 خاصية ارتباط السياسي بالاقتصادي :

عكفت ألمانيا على ربط استقرار قطاعها الصناعي باستقرار باقي القطاعات ومن بينها السياسي، ويعتبر هذا من شروط النجاح السياسي لكل حزب يحكم ألمانيا.

## ثانيا- الازمة الاقتصادية العالمية ازمة الكساد العظيم (1929)

تتعرض اقتصاديات العالم إلى مجموعة من المخاطر التي تهز كيانها ولعل أهم خطر هو الأزمات المالية بصفة عامة والأزمات المصرفية بصفة خاصة، حيث ان هذه الأخير تزيد من مشكلة حجم القروض المتعثرة فكأهم يأثر على آخر.

### 1- ماهية الأزمات المالية والمصرفية

في ظل التطورات العالمية ولاسيما في المجال المصرفي، تعرضت دول العالم إلى اختلالات ومخاطر، وفي ظل هذه الأزمات؛ تسعى الدول إلى مواجهتها للتقليل من مخاطرها وتسيير حداثها التي قد يتعرض لها والتي قد تترك آثارا سلبية على اقتصادها لاسيما في المجال المصرفي.

### 1-1 الأزمات المالية :

تعبر الأزمة كمصطلح بغض النظر عن نوعها عن أحداث مفاجئة في أي نظام أو كيان إداري تنطوي

على تهديد واضح لاستقرار هذا النظام أو الكيان في ظروف ضيقة الوقت، ومن أبرز التعريفات للأزمات المالية

تعريف (Mishkin 1996) بأنها "اختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس\* والمخاطر المعنوية\*\* فتصبح الأسواق غير كفء، بمعنى انخفاض قدرتها على أداء دورها كقناة لتمويل المستثمرين وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي".

ويشير هذا التعريف إلى ان المعلومات غير المتماثلة قد تؤدي إلى حدوث أزمات مصرفية وأزمة الدين وأزمات متعلقة بتدهور أسعار الأصول في الأسواق المالية، ويقصد بأزمة الدين عجز أو عدم قدرة المؤسسات والأفراد على سداد التزاماتهم للمصارف التجارية مما قد يؤثر على ميزانياتها، وقد تكون أزمة دين داخلية (محلية) أو خارجية (دولية)، مما قد يؤدي إلى حدوث أزمة المصارف نتيجة لانخفاض إيراداتها والتي قد تؤثر في بعض الأحيان على قدرتها في منح الائتمان<sup>1</sup>.

## 1-2 أنواع الأزمات المالية :

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية :

1-2-1 أزمات العملة ( أزمة سعر الصرف) : يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض قيمة العملة بدلالة عملة أو عملات مرجعية إلى تدهور خلال عام. ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25 % . ويمكن ان يعتمد مؤشر ضغوط المضاربة على العملة معيارا لذلك . يتم بناء هذا المؤشر بمزج تغير سعر صرف العملة بتغير مستويات الاحتياطيات الرسمية ومعدلات الفائدة المقترض فيهما أنهما يعبران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة. ويتم الحديث عن أزمة العملة عندما يتغير هذا المؤشر بالنسبة إلى قيمته المتوسطة بأكثر من مرة ونصف الانحراف المعياري.

\* يقصد بمشكلات الاختيار المعاكس هو المشكلات التي تنتج عن تقديم المؤسسات المالية ائتمان إلى زبائن ذو جدارة ائتمانية منخفضة مما قد يؤدي إلى عدم قدرتهم على السداد.

\*\* يقصد بالمخاطر المعنوية تلك المخاطر التي قد تواجه المقرض (البنك) نتيجة اتجاه المقرض (الرابون) إلى الاستثمار في مشروعات ذات درجة خطر مرتفعة و يعتبرها المقرض غير مقبولة لأنها قد تتسبب في حالة الخسارة في عدم استرداده لأمواله.

<sup>1</sup> زيدان محمد نجح حيار عبدالرزاق، « دور المصارف المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة شرق الأوسط وشمال إفريقيا»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول : الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم (الجزائر)، 08-09 ديسمبر 2009، ص : 77.

1-2-2 أزمات الأسواق المالية : تحدث أزمات الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "القفاعات"، حيث تتكون "القفاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى.

1-2-3 الأزمات المصرفية : يتم الحديث عن هذا النوع من الأزمات حين يكون حجم الأصول غير الكفوءة الموجودة لدى المصرف كبيرا، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام دراسات) على أن هناك مؤشرات ذعر (تجميد ودائع، غلق مصارف.....).

### 1-3 الأزمات المصرفية :

هناك بعض الاختلافات في تعريف الأزمات المصرفية إلا أنه يمكن الاعتماد على بعض المعايير في تعريف الأزمة المصرفية من هذه المعايير هي كما يلي<sup>1</sup>:

- ◀ إذا تجاوزت نسبة القروض المعدومة إلى مجموع القروض نسبة 10 %؛
- ◀ إذا تجاوز حجم الإصلاح أو عملية الإنقاذ 2 % من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ◀ إذا نتج عن الأزمة تأميم بعض المصارف؛
- ◀ إذا كان هناك حالة هستيرية مصرفية متمثلة في تسيل كبير للودائع من قبل المودعين مما يستدعي تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو إغلاق للمصارف (حالات هستيرية في حالتي الإكوادور 1999 والأرجنتين 2002، وإغلاق 16 مصرف في اندونيسيا 1997).

### 1-4 أسباب الأزمات المصرفية :

هناك عدة عوامل التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المصرفية أهمها ما يلي<sup>2</sup> :

- ✓ عدم الاتساق بين أصول وخصوم المصرف (التزامات قصيرة الأجل مقابل أصول طويلة الأجل أو التزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية)؛

<sup>1</sup> عبد الغني بن علي، «أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص: 5-6.

<sup>2</sup> جمال أبو عبيد، «إدارة القروض المصرفية غير العاملة»، [على الخط]، متاح على : [www.kantakji.com/media/3542/42012.pptx](http://www.kantakji.com/media/3542/42012.pptx) ، تاريخ الإطلاع : 28-11-2015، ص : 9.

- ✓ تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض؛
  - ✓ ضمانات حكومية مفرطة وإجراءات تحفز على المخاطرة؛
  - ✓ تحرير مالي مبكر؛
  - ✓ المعاملات المالية التي تجرى في إطار معلومات غير متكافئة والتي يمكن ان تسبب تزايد درجة المخاطرة من قبل المصارف والمتعاملين؛
  - ✓ صدمات خارجية وداخلية (تغير في معدلات التبادل أو ارتفاع في سعر الفائدة العالمي أو تدهور سعر الصادرات)؛
  - ✓ توسع مفرط في الإقراض؛
  - ✓ نظام الصرف المتبع؛
  - ✓ العوامل الخارجية مثل تغير أسعار الفائدة وتذبذب التدفقات الدولية تلعب دوراً كبيراً في نشوب الأزمات المصرفية خاصة إذا تزامنت مع سياسات تنظيمية وسياسات رقابة غير ملائمة (إطار قانوني ضعيف، آلية غير واضحة لتقييم المخاطر).
- يمكن القول انه ليس هناك سبب وحيد لاندلاع الأزمات المصرفية لكن تفاعل بين عدد من الأسباب المذكورة.

#### 1-5 مظاهر الأزمات :

تتمثل مظاهر الأزمات المالية في ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ الإسراع في سحب الإيداعات من البنوك؛
  - ✓ قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها؛
  - ✓ نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية مما يؤدي إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة، وعجز المقترضين عن سداد دينهم؛
  - ✓ انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا يحدث ارتباك وخلا في مؤشرات الهبوط والصعود؛
  - ✓ انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها، بسبب نقص السيولة؛
  - ✓ ازدياد معدلات البطالة بسبب توقف وإفلاس وتصفية الشركات والمؤسسات فيصبح كل موظف أو عامل مهدد بترك وظيفته؛
  - ✓ ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.
- أضف إلى ذلك انخفاض في معدلات الاستهلاك، الإنفاق، الاستثمار والادخار. وكل المؤشرات الاقتصادية.

<sup>1</sup> سليح مجلح & وليد بشيشي، «الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وأثرها على الدول النامية. دراسة حالة الجزائر». دار الكتاب الجامعي، ط1، 2016، ص: 44.

1-6 مؤشرات الأزمات :

يمكن تصنيفها إلى نوعين كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم 01: المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية والاقتصادية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية والبنوية
ارتفاع معدل التضخم.	جمود معدلات التبادل
نمو السريع في تدفق النقدي	إستراتيجية النمو المتزايدة في الصادرات
انخفاض الحقيقي لنمو الصادرات	قطاع التصدير أكثر تركيزاً
النمو السريع في الاعتمادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	ارتفاع معدل التغير في الديون الخارجية
ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض	ارتفاع في حجم الدين الخارجي قصيرة الأجل
ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	تحرير سوق المال الحديث
النمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية	إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها
ارتفاع معدل الفائدة محلية وارتفاع معدل البطالة	أسواق المال مضمونة بأصول مالية أو عقارية
انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي	سيطرت بعض المؤسسات على سوق الأسهم

المصدر: الشرقاوي عبد الحكيم، «العولمة المالية وإمكانية التحكم - عدوى الأزمات المالية-»، دار الفكر الجامعي،

الإسكندرية، 2005، ص : 39.

## 2- الأزمة الكساد العالمي (1929-1933)

عرف القرن العشرون عديد من الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي مست كثيرا من بلدان العالم أهمها أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933) ، ولقد طرح الاقتصاديون والمؤرخون والسياسيون العديد من علامات الاستفهام حول مشكلة أزمة الكساد العالمي - موضوع بحثنا - التي أصابت مركز الرأسمالية في العالم الولايات المتحدة الأمريكية ونقلت العدوى في ظاهرة مقلقة ومثيرة للاهتمام إلى مختلف دول العالم، مخلفة آثار سلبية خطيرة هددت الاستقرار السياسي والاقتصادي لتلك الدول.

### 1-2 عرض بعض الأزمات التي سبقه الأزمة الكساد العالمي (1929-1933)

نقوم في هذا العنصر بإعطاء أهم الأزمات التي عرفت قبل سنة 1929 باختصار عن طريق الجدول

التالي :

جدول رقم 02 : عرض أولى على أزمات (1637، 1720، 1797)

الأزمة	الأسواق المالية المعنية	الميكانيزمات
أزمة 1637	السندات الأجل	فبراير 1637، بعد عدة سنوات من المضاربة بأوربا انخفاض الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين واعتبرها المؤرخون أولى أزمات المالية الناتجة عن المضاربة
أزمة 1720	الأسهم	"أزمتين متتاليتين تفرق بينهما بعض أشهر بفرنسا وإنجلترا بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديدة" في ديسمبر سنة 1720 حدث أزمة في بريطانيا إثر مخاوف تسببت في إفلاس شركة "بحور الشمال" و"بنك لوو" بريطاني
الأزمة النقدية 1779	البنوك	"26 فبراير 1797، تعرض بنك إنجلترا لانحصار في الاحتياطي ويقرر تعليق التخليص نقدا مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وودائعهم وأرباحهم من البنوك وتسببت بإفلاس جماعي وهي



أولى أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي.		
" بعد انحصار انجلترا من طرف نابليون، سقط نظام الائتمان بها خاصة وأنها لم تستطيع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة لمواجهة بطالة.	البنوك	أزمة 1810
واجه النظام الرأسمالي الذي تأسس سنت 1740 لأول أزمة المالية وإن كان سببها يرجع إلى نقص في المخزن السلعي.	البنوك	أزمة 1812
" هي أول أزمة مالية بالولايات. م. أ نتجت عن صرف الأموال في حرب 1812. وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي."	البنوك	أزمة 1819
" بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تصليح السفن، بناء القنوات....) انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندن فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة، رغم أن هذه الأزمة ارتكزت في بريطانيا العظمى إلا إنها تعتبر أولى الأزمات التي مست البورصة"	الأسهم	أزمة 1825
" شهدت انهيار أخرا للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي اندرو جاكسون اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة وهو شكل ضربة قاضية للمضاربة في السوق العقاري الأمريكي وبمان البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة قبل أن تنتقل	الأسهم والبنوك	أزمة 1836



الأزمة إلى أمريكا في حد ذاتها سنة 1837.		
انهيار 1837	الأسهم	9 ماي 1837، بورصة فيينا والنمسا مرتا بفترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدنية بالإضافة إلى أنها لم تكن مغطاة بإنتاج حقيقي مما سبب انهيار كليا انتشر على ألمانيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية".
أزمة 1866	البنوك والأسهم	تعرضت عدة بنوك الانجليزية للإفلاس مما أدى إلى أزمة مالية عاصفة باستقرار نظام المالي البريطاني، وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم.
أزمة 1882	البنوك والأسهم	انهيار البنك الإتحاد الفرنسي وتسبب في إفلاس العديد من البنوك، واهتزت بورصتا ليون وباريس وغرفت فرنسا في أزمة مالية.

المصدر : داودي ميمونة، « ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008) »، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013، ص ص : 57-59.

## 2-2 التعريف بالأزمة الكساد لسنة 1929:

أزمة 1929 هي أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور الأسعار، ثم تدهورا كبيرا في الإنتاج العالمي لقلة الطلب عليه، فبين (1929-1932) تناقص إنتاج الفحم في العالم (1332 مليون طن إلى 960 مليون طن) وإنتاج السيارات (3.6 مليون سيارة إلى 1979000 سيارة فقط). وتناقص سعر القطن والنحاس وفي البرازيل مرت الدولة بحرق الإنتاج الفائض من القهوة (9 سنوات أحرقت 3 ملايين و500 مليون كلغ من القهوة).

وبدأت الأزمة بفيض الإنتاج لتنتهي بتدمير الفائض منه والتقليل من حجم الإنتاج مستقبلاً، بعد إفلاس الآلاف وبطالة الملايين من العمال (15 مليون عاطل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1932 و6.2 مليون في بريطانيا و7 مليون في ألمانيا و300000 في فرنسا)<sup>1</sup>.

## 2-2-1 نشأة الكساد :

يأتي الكساد عادة في أعقاب الرواج وفي أثناء الرواج يحدث ما يلي :

- ✓ تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛
- ✓ تتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات؛
- ✓ تصدر الشركات سندات جديدة وقد تلجأ إلى الاقتراض؛
- ✓ تزداد الدخول ويزداد الطلب على الاستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.

## 2-2-2 أسباب كساد سنة 1929

هناك عدة عوامل أدت إلى الكساد العالمي لسنة 1929 نذكر منها ما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر 1929 ، فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشائمون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة التشاؤم والسعي نحو بيع الأوراق، مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع؛
- ✓ يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الاستثمار سنة 1929 حيث ان النشاط الاقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالاً آخر للاستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد؛
- ✓ نقص الاستهلاك، يقول البعض ان نقص الاستهلاك كان سبباً هاماً في حدوث الكساد، إلا ان نقص الاستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الاستهلاكية وبالتالي خفض استثماراتها مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية ؛
- ✓ وكان من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل من وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

## 2-2-3 خصائص الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 :

تميزت خصائص الأزمة الاقتصادية بالخصائص التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> المرجع السابق لداودي ميمونة، ص ص : 62-63.

<sup>2</sup> المرجع السابق لخبايه عبد الله & بقرة رايح، ص ص : 80-81.

<sup>3</sup> بن السعدي مريم & عمراني فريد، «الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات»، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص ص : 21-22.

✓ تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بأكمله وكان لها صفة دورية انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في نظام الرأسمالي حيث استمرت هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً استغرقت حوالي 4 سنوات؛

✓ عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي ففي اليوم أمثلاً انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار مرتين، وكان عدد البنوك التي أقفلت منذ بداية عام 1929 وحتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنك، أي حوالي 405 من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية بسبب انهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66% في ألمانيا، و980% في الو.م.أ؛

✓ الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة خلال الفترة 1930 - 1933 م كان سعر الخصم لدى بنك إنجلترا بحدود 3.6% مقابل 5.5% في عام 1929 ومنه فإن المستويات المتدنية للأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة كما ان المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الإقراض؛

✓ كما ان الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 أصابت جميع الطبقات فلم تتأثر بها الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العمال فحسب ولكنها أصابت أيضاً الطبقات المتوسطة نظراً لانتشار البطالة، وكذلك إضافة إلى كل هذا انخفاض أجور العمال الصناعيين مما أدى إلى عجز المزارعين عن تصدير منتجاتهم وكذلك تسببت في هبوط القيمة الشرائية للنقود كما ان الأزمة ترافقت بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار نظام النقد الذهبي في معظم الدول، وهو هبوط لم يكن لخدمته والتصدي له الإصدار قرارات تخفيض سعر العملات، بين (1929-1933) انهيار استمر في هبوط أسعار في الدول المحافظة على قاعدة الذهب إلى سنة 1935 م وبلغ 32% من الأسعار التجارية لدى إنجلترا، 27% في الو.م.أ، 24%، ألمانيا 49% في فرنسا كما انخفضت أسعار الذهب 56% وتراجعت المبادلات التجارية إلى ان بلغت 25.5%؛

✓ ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلكين مما أرغمهم على التوقف على شراء وكذلك توقف الطلب وكساد السلع المعروضة للبيع بسبب انخفاض القدرة الشرائية بعد تسريح العمال؛

✓ انخفاض شديد في الاستهلاك والاستثمارات في جانب القطاع الإنتاجي. وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة لم يسبق الرأسمالية ان عرفتتها حيث بلغ أكثر من 35% .

## 2-2-4 تفسير الأزمة الكساد العالمي لجون ميناركينز :

أصدر كينز كتاب تحت عنوان " النظرية العام للتشغيل وسعر الفائدة والنقود" سنة 1936 يوضح فيه

تفسير الأزمة وهي كالآتي :

✓ نقص الطلب الفعال الناتج عن التوزيع التعسفي وغير المنصف للثروة والدخل؛

- ✓ فوضى السوق التي لا تحقق التشغيل الكامل ولا التوازن التلقائي والأوتوماتيكي، ولا تضمن التخصيص الأمثل للموارد كما تزعمه المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية؛
- ✓ التوازن الاقتصادي الكلي لا يمكن ان يتحقق بفعل الأفراد لان مصلحة الفردية يمكن ان تتعارض والمصلحة الجماعية

## 2-2-5 اقتراحات كينز لمعالجة أزمة الكساد :

- من بين أهم الإجراءات التي اقترحها لمعالجة الكساد العالمية وهي كما يلي :
- ✓ الطلب هو الذي يدفع النمو والإنتاج(عكس ما يؤكد قانون ل ساي) لذا فالانطلاقة تتحقق بدفع الطلب الفعال؛
- ✓ شرعي تدخل الدولة لدفع الطلب الفعال والاستثمار غير مزج في ان واحد بين <sup>1</sup> :
  - ⊖ سياسة توسعية للميزانية : ومالها من آثار (المضاعف والمعدل) وذلك عبر الرفع من الإنفاق العمومي والاستثماري والإنفاق الاجتماعي؛
  - ⊖ سياسة نقدية سائبة : تهدف لتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار، فالنقود حسب كينز ليست حيادية بل تلعب دوراً نشطاً، والسيولة النقدية وان كانت تولد تضخماً، فهي تسهل الاستثمار؛
  - ⊖ سياسة مالية : تهدف لتحقيق الضرائب على المنتجين وتكون أكثر صرامة على المضاربة والربوع .

## 2-2-6 سياسات والطرق للمعالجة الأزمة الكساد لسنة 1929 :

- سنعرض لأهم الإجراءات التي قامت بهيا الدول الصناعية الكبرى آنذاك، للخروج من الأزمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، فرنسا وألمانيا، والتي تتمثل في :
- 2-2-6-1 خطة التحرك الجديد لمولايات المتحدة الأمريكية (New Deal): هي خطة إجراءات تهدف للخروج السريع من الكساد، من خلال :

2-2-6-1-1 الأولوية الأولى لمحاربة البطالة : عبر إنشاء مجموعة من الوكالات الفدرالية لتشغيل البطالين في نشاطات المنفعة العامة. كما أطلقت الحكومة عدد من المشاريع العمومية الضخمة بما قيمته 1.1 مليار دولار، إضافة إلى إنشاء وكالات محلية لإدارة وتوجيه الأشغال على المستوى الجهوي. من جهة أخرى، تدعي الإعانات المقدمة للبطالين باحتساب أفراد عائلاتي، حيث قدمت مساعدات الدولة ل 20 مليون شخص سنة 1934.

2-2-6-1-2 الأولوية الثانية لمحاربة فائض الإنتاج وانخفاض الأسعار : استهدفت الحكومة الرفع السريع للأسعار، كشرط لتجديد قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح.

<sup>1</sup> المرجع السابق ل. أمين شفيق، ص ص : 299-301.

وتمثل سياسة الأسعار الجوهر الأصلي للخطة، وفي هذا المجال تم سن قانونين أساسيين يعملان على الحد من انخفاض الأسعار. الأول، متعلق بمحاولة إنعاش أسعار السلع الزراعية، من خلال تشجيع المزارعين على الإنتاج بتقديم منح مادية. الثاني، متعلق بمحاولة رفع أسعار السلع الصناعية، بحيث اقترحت الحكومة على الصناعيين والتقابات العاملة في نفس القطاع إبرام اتفاقات منافسة قانونية تُحدد الأجر الأدنى، تمتاز بتخفيض ساعات العمل، الحد الأقصى للإنتاج، والحد الأدنى لأسعار السلع. وفي المقابل تقدم مساحات إعلانية مجانية للمؤسسات الصناعية لتحفيز المستهلكين على شراء منتجاتهم.

وبالفعل، ارتفعت أسعار السلع الزراعية بـ 15% من 1932 إلى 1934، فيما زاد الإنتاج الصناعي بـ 60% من 1932 إلى 1937، أما عدد البطالين فقد انخفض إلى 7.7 مليون شخص.

2-2-6-2 تخفيض قيمة العملة في إنجلترا : عند بداية الأزمة وانحسار التجارة الخارجية انخفضت الصادرات بـ 46% بين 1929 و 1931، حاولت إنجلترا أولاً: دعم عملتها بالاقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. لكن في سبتمبر 1931 قامت بتعويم الجنيه الإسترليني ولم يستقر انخفاضه إلا نهاية السنة بعد أن تدنى بنسبة 31%، ورافق هذا التدني انخفاض كبير لأسعار الفائدة ( وصلت إلى 2%).

قامت هذه السياسة إلى نتائج فورية. فابتداء من 1932 ارتفع الإنتاج الصناعي بـ 10%، كما انخفض معدل البطالة بـ 7%.

2-2-6-3 الاقتصاد الألماني في يد النازية: اعتمد الحزب النازي على سياسة إنعاش طوعية مؤسسة على الطلب الداخلي بدل الاستيراد. فتبنت خطة أولية للإنعاش سنة 1933 بضخ النقود في الاقتصاد في شكل مساعدات مالية لبناء المساكن والأشغال العمومية الكبرى خاصة الطرق. وقد تزايدت هاته الإعانات من 2.5 مليار مارك سنة 1933 إلى 10.3 مليار مارك سنة 1932، وقد سمحت هذه السياسة بتخفيض معدلات البطالة إلى 3 ملايين سنة 1935. وابتداء من 1935 تبنت خطة رباعية (لمدة أربع سنوات) واستهدفت<sup>1</sup> :

✓ تشكيل مخزون من المواد الأولية الإستراتيجية؛

✓ رفع إنتاج الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية؛

✓ تكثيف سياسة الإحلال.

أدى هذا البرنامج إلى نتائج معتبرة، فارتفع إنتاج الصلب ومعها الناتج المحلي الوطني بـ 4.4% سنوياً، وفي 1939 زالت البطالة تماماً.

2-2-6-4 برنامج اليسار الفرنسي : تبنت الحكومة برنامجاً لإنعاش الاقتصاد، يعتمد على ثلاث نقاط رئيسية:

✓ إنعاش الإنتاج عبر رفع المداخل والقيام بالمشاريع الضخمة؛

✓ تخفيض ها في ساعات العمل ( دون تخفيض الأجور)؛

✓ رفض خفض قيمة العملة.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ أسيا سعدان، ص ص : 50-52.

كانت نتائج البرنامج مقبولة، فقد ارتفع الإنتاج الصناعي ب16% في سنة واحدة، وانخفضت البطالة ب18% بين 1935-1938.

### ثالثاً- النظام الاقتصادي الاشتراكي :

ان النظم الاقتصادية الاشتراكية، التي يستند أسسها الفكرية العامة من الاشتراكية الماركسية، والتي ترجع صورتها الأولى إلى كار ماركس وفريدريك انجلترا. كما تستمد هذه الأسس من واقع التجارب الاشتراكية، خاصة تجربة الاتحاد السوفيتي، باعتباره أول دولة تنجح في إقامة نظام اقتصادي اشتراكي وتجربة الصين الشيوعية<sup>1</sup>. ان للاشتراكية عدة تعريفات، ومن أشهرها هي حسب الاقتصادي جوزيف شيمتر بأنها نموذج قانوني يتم فيه التحكم في وسائل الإنتاج بواسطة السلطة المركزية أو انه نموذج تؤول فيه الشؤون الاقتصادية للمجتمع على أساس العام وليس الخاص، وتؤول العوائد الناتجة عن استخدام رأس المال الطبيعي في العملية الإنتاجية إلى الدولة وتستخدم الموارد وتخصص من خلال نظام يدار ويتجدد مركزياً<sup>2</sup>.

**1-2 الخصائص النظام الاشتراكي :** هناك عدة خصائص للنظام الاشتراكي تميز عن نظم الاقتصادية الأخرى، وهذه الخصائص هي :

#### **1-1-2 الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج :** يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل

الإنتاج وهي لا تتحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاج ذات ساعات اقتصادية كبيرة، وقد يقتضي ذلك تأميم وسائل الإنتاج وتأميم وحدات الإنتاج كبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج. وتتخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل قطاع عام، وصورة ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين.

<sup>1</sup> المرجع السابق لزينب حسين عوض الله سوزي عدلي ناشد، «مبادئ علم الاقتصاد»، ص : 166.

<sup>2</sup> المرجع السابق لزياد محمد عيد، ص : 28.



2-1-2 الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج : تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية القومية لخدمة المجتمع.

3-1-2 توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل : يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبات نقدية حسب عمل كل فرد أخذاً في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخي عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.

4-1-2 التوجيه الاقتصادي للموارد القومية : يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة اقتصادية قومية شاملة وتوضح لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كماً ونوعاً وبين الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعاً يتفق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على المشكلتي البطالة والأزمات الاقتصادية التي قدي تعرض لها النظام الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

5-1-2 هدف النظام الاقتصادي الاشتراكي : يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها وليست القدرة الشرائية للأفراد، ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد السلع التي سيجري إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضرورتها وتحدد أثمانها بحيث يكون في مقدور كل فرد ان يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله<sup>1</sup>.

## 2-2 تقييم النظام الاشتراكي :

هناك عدة مشاكل اقتصادية عرفتھا الدول الاشتراكية منها ما تعلق بالتوجهات الاقتصادية ومنها ما تعلق

بألية التخطيط ومن المشاكل المتعلقة بالتوجهات الاقتصادية نذكر ما يلي :

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ أحمد فوزي ملوخية، ص ص : 18-19.



✓ صعوبة تحقيق التوازن بين قطاعات التنمية الاقتصادية وقطاعات الخدمات؛

✓ ظهور الفئات الاجتماعية التي أصبحت لها امتيازات مادية ومعنوية حيث فرضت رغباتها على الاقتصاد

الوطني؛

✓ صعوبة تحقيق التوازن بين المداخل وإنتاج سلع الاستهلاك حيث ان ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب

دون القدرة على زيادة العرض؛

✓ الانفتاح على العالم الخارجي وما نتج عن من تناقضات داخلية وخارجية؛

✓ انعدام حرية المستهلكين في اختيار السلع طبقاً لمعاييرهم الخاصة في التفضيل والقيود التي توضع على

المؤسسات والأفراد وهو ما نجده في الحرية الاقتصادية والاجتماعية؛

✓ تركيز الإمكانات الاقتصادية في يد الدولة قد يؤدي إلى تركيز القوة السياسية في يد جماعة قليلة في

السلطة.

ومن مشاكل المتعلقة بالتخطيط المركزي نذكر ما يلي :

✚ اضطرابات جهاز التخطيط لاعتبارات يحرص عليها النظام الاشتراكي إلى توظيف الموارد المادية والبشرية بشكل مبالغ فيه وهو ما يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد عوض استخدامها في مجالات أكثر إنتاجية؛

✚ استنفال البيروقراطية الناتجة عن التخطيط بسبب الوقت الضائع في المراحل المختلفة التي تستغرقها صعوداً ونزولاً، وهو ما يعكس ارتفاع في التكاليف وانخفاض في الإيرادات؛

✚ تركيز كل السلطات في يد الحكومة مما يفقد جهاز التخطيط المرونة التي تتطلبها الديناميكية الاقتصادية؛

✚ تركيز التخطيط على كمية في إنتاج السلع على حساب النوعية وبما ان الدافع الرئيسي للنشاط في هذا النظام ليس الربح، بل إشباع الحاجات الاجتماعية، فقد لا يتحقق الابتكار والتطور؛

✚ ظهور فئة من كبار الموظفين في الدولة ابتعدوا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الابتعاد عن لا

مركزية التخطيط مما أدى إلى ظهور علاقة شخصية أزلت الموضوعية التي تعتبر سمة من سمات

النظام الاشتراكي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ علي خلفي، ص ص : 90-91.

## المحور السادس :

الوقائع الاقتصادية المعاصرة

## المحور السادس : الوقائع الاقتصادية المعاصرة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية تم وضع نظام اقتصادي يتكون من منظمات اقتصادية دولية والشركات المتعددة الجنسيات والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتبقى المنظمات الاقتصادية هي العمود الفقري للنظام الاقتصادي الدولي الذي يتشكل من (النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي) ، ويسمى هذا النظام بـ بريتن وودز ، ومن خلال هذا المحور نتعرض للمؤسسات التي تشكل هذا النظام وهي : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

### أولاً- نظام بريتن وودز

#### 1- نشأة نظام بريتن وودز :

اجتمعت وفود 44 دولة في بريتن وودز لحضور المؤتمر النقدي والمالي والهدف هو تصميم نظام نقدي دولي جديد لغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي حدثت بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية كالتضخم والكساد والانكماش وتداعي قاعدة الذهب، وقد تم التوقيع على اتفاقية أصبحت فيما بعد أساس للنظام النقدي الحديث، و أصبح الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية.

وكان التحدي الذي واجه خبراء النقد والمالية هو استحداث نظام يتيح للبلدان تصحيح اختلالاتها الخارجية دون اللجوء إلى التخفيضات التنافسية في سعر الصرف المثبطة لذاتها والسياسات التجارية التقييدية التي كانت تستخدم خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين.

تهدف اتفاقية بريتن وودز إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، وتم فيها تثبيت أوقية من الذهب، و م تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي بما يساوي 35 أوقية ذهب ثم تثبيت عملات الدول أمام الدولار الأمريكي عدم السماح لسعر صرف العملة بالتقلب أكثر من 2 بالمائة هبوطاً وصعوداً القيمة الثابتة أمام الدولار<sup>1</sup>.

تضمن مشروع كينز إيجاد مؤسسة دولية تتمتع بسلطة إصدار عملة خاصة بها سميت بالبانكور قابلة للتحويل إلى ذهب، مع تمتع هذه المؤسسة بشيء من السلطة تفرضها على الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء في هذه المؤسسة.

واقترح كينز فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها، وكذلك

على الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازينها إضافة إلى تقدي قروض للدول الأعضاء حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية، ويبدو ان الاقتراحات التي قدمها كينز ترتبط بموقع إنجلترا في الاقتصاد العالمي، إذ كانت إنجلترا وحتى ذلك الوقت تلعب دورا كبيرا في التجارة الدولية وذلك لكثرة مستعمراتها إلا ان الأمريكيين رفضوا اقتراح كينز الداعي إلى فرض عقوبات على الدول الدائنة والمدينة على حد سواء، خاصة وان أمريكا تتمتع

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ لوئيسي لطيفة، ص : 44.

بفائض في ميزان مدفوعاتها، كما رفضوا اقتراح منح القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية، وبدلاً من ذلك اقترحوا أن تمنح القروض حسب حصص الأعضاء في المؤسسة الدولية المنشودة.

أما المشروع الأمريكي لهوايت فقد استهدف إيجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل التي واجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينات في القرن، والتي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على صعيد تنافسي بين الدول، ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى التجارة الدولية، وللتخلص من النقص في الاحتياطات الدولية. كما اقترح أن تكون وحدة التعامل هي اليونيتاس "Unitas" التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس، وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في المؤسسة وستفتح المؤسسات حسابات دائنة ومدينة تقيد فيها الأرصدة Unitas ويمكن سحب العملة بالذهب بالعملات الأخرى. كما اقترح هاري أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوز الدولة من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها الوطني، وهو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت آنذاك تملك أكبر كمية من الذهب العالمي وتحقق أعلى دخل في العالم.

وعموماً تشابه المشروعان من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منهما<sup>1</sup>:

✓ إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية؛

✓ توفير ائتمان دولي للأعضاء؛

✓ السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية؛

✓ العمل على استقرار أسعار الصرف.

وقد جاء اتفاق المؤتمرون متأثراً بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثره بالمشروع الإنجليزي، وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها العسكرية ووقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها وبهذا استطاعت التغلب على معارضيها في مؤتمر بريتون وودز، وتمخض عن هذا المؤتمر إرساء نظام نقدي عالمي جديد، إلى جانب إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

## 2- مبادئ مؤتمر بريتون وودز :

وقد انتهى مؤتمر بريتون وودز بالاتفاق على مجموعة من المبادئ أهمها :

✓ أن سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف، على الأقل في المدة القصيرة، مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف إذا ظهر ما يستوجب ذلك؛

✓ من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دول، حتى لا تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات وسياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ آسيا سعدان، ص ص: 57-58.

✓ ان تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية للعالم يتطلب إيجاد نظام للتجارة متعددة الأطراف وتحقيق  
القابلية لتحويل العملات؛

✓ ان أفضل الطرق لتحقيق هذا التعاون النقدي هو إنشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة؛

✓ في كثير من الأحوال، تكون الاختلالات النقدية راجعة إلى أسباب غير نقدية، ومن هنا يجب على  
المنظمات النقدية ان تتعاون مع المنظمات الأخرى لعلاج هذه الاختلالات؛

✓ ان زيادة الاستثمارات الدولية هي أمر حيوي للاقتصاد الدولي.

3- مؤسسات بريتون وودز : وتشمل ما يلي :

### 1-3 صندوق النقد الدولي :

يعد صندوق النقد الدولي أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة، الذي نشأ مع نهاية الحرب العالمية  
الثانية فهو عبارة عن منظمة عالمية نقدية تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة  
بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات لدول الأعضاء .

انشأ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945 بموجب اتفاقية بروتون وودر الموقعة في جويلية 1944  
بحضور ممثلي 44 دولة إلا ان عدد دول الأعضاء وصل سنة 1995 إلى 179 دولة.

يهدف صندوق النقد الدولي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية :

✓ تعزيز التعاون النقدي الدولي الذي يكفل بتحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.

✓ توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على تنشيطها وتسهيل نموها.

✓ تقليل درجة الاحتلال في ميزان المدفوعات.

ولكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بالوظائف و المهام التالية<sup>1</sup> :

✦ تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها .

✦ إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط  
التجارة الدولية.

✦ تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الأعضاء لإتاحة الموارد للأزمة لتمكينهم من تصحيح  
الاحتلال دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية.

✦ توفير السيولة الدولية لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطات الدولية.

✦ التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على  
عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية  
على مستوى الاقتصاد ككل.

### 2-3 البنك العالمي :

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ جرحو سعاد، ص : 92.

ينظر للبنك الدولي على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي انشئ في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاتفاقية "بزيوتون وودر" ومن منظور الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكامل عمل الصندوق.

البنك الدولي هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية والاستثمارات ولذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسة التنمية والاستثمارات والجدارة الائتمانية، لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في جويلية 1944 وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظة البنك في الفترة من 08 إلى 14 مارس 1946 في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية، وبدأ أعماله رسميا في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 جوان 1946 باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة والتي تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية سواء للدول المتقدمة والنامية.

### 3-2-1 أهداف البنك الدولي : و تتلخص أهدافه في ما يلي :

✓ ترسخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة بغرض زيادة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

### 3-2-2 وظائفه : وتتلخص فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة الدول النامية؛  
✓ تقديم المساعدات المالية الخاصة بالدول النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولار سنويا؛

✓ العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشاريع الكبيرة؛  
✓ القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع.

### 3-3 منظمة التجارة العالمية :

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل هذه المنظمة الركن الثالث من أركانه، ومن ثم تعمل المنظمة مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة الأسواق العالمية، ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة.

المنظمة العالمية للتجارة هي عبارة عن منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل ضمن منظمات النظام الاقتصادي العالمي على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، «العلامة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداخيلها»، الدار الجامعية، ص 68-92.

أعدت الحكومة الأمريكية في عام 1945 مشروع لإنشاء هذه المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إطار اتفاقية "بريتون وودز" إلا ان الكونجرس لم يوافق على هذا المشروع.<sup>1</sup> وفي عام 1947 تم إعلان الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1948 وتوالت جولاتها من أجل إجراء التخفيضات الجمركية، ومن جولاتها جولة الاروغواي 1986-1993 والتي من أهم مقرراتها تطوير قواعد اتفاقية GATT. وقد عقدت الجولة الحاسمة في مراكش حيث وقعت 117 دولة على محضر الاروغواي في عام 1994 ليصبح ساري المفعول مند بداية 1995 ضمن اتفاق لإقامة منظمة التجارة العالمية لتصبح خليفة GATT وهذا للأسباب التالية:

1- تولي المنظمة التجارة العالمية على إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولاً على غرار GATT، وذلك من خلال التوسع في المجالات العالمية على نطاق السلع الزراعية والصناعية، والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار، بل قد تشمل الجوانب البيئية المؤثرة على التجارة كما هو واضح للمناقشة من الدول المتقدمة التي تسعى إلى تضمينها في اختصاصات منظمة التجارة العالمية ومن موضوعها عملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي.

2- تتميز المنظمة التجارة العالمية بآلية فض المنازعات ومراجعة السياسات التجارية أي أنها تتميز بصلاحيات أقوى من GATT في هذا المجال.

3- فرض المنظمة لعقوبات كانت تعجز عن فرضها GATT .

وتتلخص أهداف المنظمة فيما يلي:

\* تحرير التجارة الدولية

\* خلق وضع تنافسي دولي في التجارة تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

\* توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدفع، وزيادة نظافة التجارة العالمية كما تقوم

3-3-1 المنظمة على المبادئ والأسس التالية :

تتمثل مبادئ منظمة التجارة العالمية فيما يلي :

3-3-1-1 مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : بمعنى ان أهم ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لدولة أخرى غير

عضو فيها ينبغي ان تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيود لباقي الدول؛

3-3-1-2 مبدأ التحرير التدريجي : وفقاً لهذا المبدأ فإنه يمكن لكل عضو القيام بتحرير تجارته من القيود

والتشريعات بشكل تدريجي يضمن حماية اقتصادها؛

3-3-1-3 مبدأ الشفافية : طبقاً لهذا المبدأ فإنه يتعين على كل دولة عضو في الاتفاقية الالتزام بالإعلان عن

جميع القيود والتشريعات السارية المتعلقة بتنظيم التجارة في جميع القطاعات، كما يجب إخطار المنظمة بأية

قوانين جديدة أو تعديلات في القوانين السارية المفعول؛

<sup>1</sup> أحمد سليمان خصاونة، «المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها»، عالم الكتب الحديث للنشر، ط1، 2008، ص: 44



3-3-1-4 مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية : وهو نفس المبدأ المعمول به في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ولكن بإضافة الجزء الرابع لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1966، ويخص هذا الجزء بحث الدول المتقدمة على تقديم مزايا تفضيلية إلى الدول النامية دون المطالبة بالمثل، ويهدف توفير الظروف الملائمة لتنمية هذه البلدان.

3-3-1-5 مبدأ عدم التمييز : حسب المادة الثانية من الاتفاقية فان المنتج المستورد من ان دولة متعاقدة يعامل بنفس الطريقة التي يعامل بيها المنتج المستورد من أي دولة متعاقدة أخرى، أي ان التعامل بين الأعضاء المتعاقدين يكون دون تمييز في استيراد السلع.

### 3-3-2 شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

يحق لأي دولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفقا للشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدولة وبين أعضاء المنظمة، ويعني الانضمام إلى المنظمة القبول الكلي للاتفاقيات التجارية والبروتوكولات والملاحق ويتخذ المؤتمر الوزاري قرار العضوية بأغلبية ثلثي الأعضاء، ولم يعد الانضمام سهلا لأنه أصبح خاضعا لإجراءات ومفاوضات طويلة يجب على أي دولة ترغب في الانضمام إتباعها وهي<sup>1</sup> :

✓ التقدم بطلب رسمي إلى الأمانة العامة للمنظمة في جنيف مرفق بالوثائق التالية :

✎ دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية وسياساتها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدرين؛

✎ الأنظمة الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير المعمول بها؛

✎ جداول التعريفات الجمركية للسلع والخدمات.

✓ يجمع فريق العمل نتائج مفاوضات المسارين ويقدم تقريرا إلى مجلس المنظمة ويتخذ المجلس الوزاري قرار قبول العضو أو عدم قبوله؛

✓ تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإعلان الدول الأعضاء في المنظمة والتي لها علاقات تجارية مع الدول طالبة العضوية بهدف عقد مشاورات بشكل ثنائي وتحت إشراف المنظمة، حيث يشكل مجلس المنظمة فريق مهمته دراسة السياسات الاقتصادية والتجارية لهذه الدولة؛

✓ تجري مفاوضات الانضمام على مسارين الأول المشاورات الثنائية والثاني متعدد الأطراف؛

✓ إذا حصل طالب الانضمام على موافقة ثلثي الأصوات، يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية ان يوقع بروتوكول الانضمام، ويصبح الانضمام نافذا بعد 30 يوما من تاريخ التوقيع ويتم بعد ذلك تصدير البروتوكول من السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية؛

✓ يطلب عادة من الدولة طالبة الانضمام إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تتفق مع أحكام المنظمة وإعادة النظر في هيكله المؤسسات المصرفية والنقدية واعتماد نظام الجودة

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حركاتي فاتح، ص ص : 107-109.

- والمواصفات العالمية والرقابية على عملية الإنتاج، وتحسين المناخ الاستثماري وتطوير البنية الإنتاجية، مع دعم وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير الاقتصاد الوطني من كافة قيود الاستثمار.
- ✓ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والذي يقضي بأن تتعهد الدولة العضو بمنح جميع المزايا التي تعطيتها للدول الأخرى المستقبل أو في الماضي إلى الدول الأعضاء في المنظمة سواء ما يتعلق بإقامة اتحادات جمركية أو مناطق حرة.
- ✓ مبدأ الحماية من خلال التعريف الجمركية إذا اقتضت الضرورة ذلك دون استخدام القيود الكمية.
- ✓ مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية بحيث تحل كل المشاكل من خلال أسلوب المفاوضات التجارية لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

#### 4- انهيار نظام بريتون وودز :

طبق لدرجة استقرار الدولار العملة الدولية الأولى في هذا النظام، يمكن تقسيم الفترة التي طبق فيها هذا النظام إلى فترتين الأولى منذ بداية العمل حتى نهاية الخمسينات، والتي يمكن وصفها بأنها فترة الاستقرار والفترة الثانية وهي فترة الأزمات النقدية، والتي انتهت بسقوط الدعامة الأساسية لهذا النظام بإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب في أوت عام 1971، ويمكن وصف الفترة الثانية بأنها فترة اختبار حقيقي لكفاءة للنظام بالمقارنة مع الفترة الأولى، حيث سادت أساليب الرقابة على الصرف وتقييد تحويل العملات، ومع نهاية الفترة الأولى هذه تمكنت دول السوق الأوروبية من إطلاق حرية عملاتها للتحويل في عام 1950، وتعرض فيما يلي أسباب فشل نظام بريتون وودز وإلى محاولة إصلاح هذا النظام كآتي:

#### 4-1 أسباب فشل نظام بريتون وودز : نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- لم يسمح في ظل هذا النظام بأي نوع من أنواع التصحيح التلقائي للاختلال في موازين المدفوعات الدولية؛
- ✓ استهداف هذا النظام تطبيق ما يسمى بمبدأ المرونة المدارة في أسعار الصرف، ولكن هذا المبدأ تحول في التطبيق إلى حالة من أسعار الصرف الثابتة التي ترغب الدول على تغييرها تحت وطأة الأزمات النقدية؛
- ✓ لم يكن نظام بريتون وودز معداً ليأخذ في الحسبان ازدياد الأهمية النسبية للعملات دول أوروبا الغربية واليابان، رغم التناقص النسبي والتدريجي في مركز الاقتصاد الأمريكي، ورغم استمرار وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي؛
- ✓ منذ عام 1958 بدأت تبرز مشكلة السيولة الدولية متمثلة في تراجع معدل النمو في الاحتياطات النقدية الدولية على مسايرة النمو في التجارة الدولية.

#### ثانياً- بروز الاقتصاديات الآسيوية :

من منتصف ستينات القرن العشرين برز ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية الآسيوية ابتداء من 1965، و قد أطلق عليها ما يسمى بالنمو الآسيوية أو الدول الاقتصادية الحديثة، وتعتبر تجربة رائدة في التصنيع، وتشمل

<sup>1</sup> بن حمودة سكيطة، «مدخل لعلم الاقتصاد»، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص : 191-192.

هذه المعجزة دول شرق وجنوب شرق آسيا وهي : هونغ كونغ ، تاوان ، كوريا ، اليابان ، اندونيسيا ، سنغافورا ، ماليزيا ، تايلند .

### 1- تعريف الاقتصاديات الآسيوية :

ان الاقتصاديات الآسيوية من القوى الصاعدة والتي تعرف على أنها : " تلك القوى التي تشيد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى نذكر اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، والبرازيل"، وسميت بذلك للأسباب التالية<sup>1</sup>:

✓ تحقيق خطوات إيجابية وتنمية ناجحة نظرا لارتفاع نسب النمو الاقتصادي كارتفاع مؤشرات التنمية البشرية؛

✓ القدرة على التكيف مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي الليبرالية وعولمة النظام الدولي؛  
✓ سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا.

### 2- عوامل نهوض دول شرق و جنوب شرق آسيا :

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في نهوض دول شرق و جنوب شرق آسيا جعلت منها معجزة اقتصادية نوضحها كما يلي:

#### 2-1 العوامل الداخلية : وتتمثل هذه العوامل في :

2-1-1 دور الدولة : تتمثل في المركزية السياسية التي كانت قائمة في هذه البلدان حتى منتصف الثمانينات والمرتبطة بواقع الانجاز الاقتصادي بقيام الدولة بوظيفتها السياسية والإدارية والاستقرار السياسي والتي ساعدت هذه الدول على التحكم بمصادر التمويل المصرفي و تخطيط الأولويات الاستثمارية؛

2-1-2 التنويع الاقتصادي : أي تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع قاعدة الإنتاج من السلع والخدمات وتنويع الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية مع أكبر عدد من الدول وكذلك تنويع الإطار المؤسسي للنشاط الاقتصادي ؛

2-1-3 القيم الآسيوية : يتميز الآسيويون بالتزامهم بتقاليد الطاعة الشديدة للسلطة السياسية واحترام القانون العام؛

2-1-4 التوجه إلى التصدير : تبنت هذه الدول خلال الستينات إستراتيجية إحلال الواردات، وخلال السبعينات تبنت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير باعتبارها مفتاح النمو الاقتصادي وساعدت سياسة الحوافز الاقتصادية المعتمدة من قبل هذه الدول في نجاح هذه الإستراتيجية كالإعفاءات الجمركية للاستثمارات الصناعية

<sup>1</sup> عادل جارش، «القوى الصاعدة : دراسة في أبرز المضامين والدلالات، المركز الديمقراطي العربي ، للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية»، متاح على الخط : <https://democraticac.de/?p=38993> تاريخ الاطلاع : 2020/05/23.

التصديرية و تقديم الإعانات و الاعتماد على التخصص النوعي و الأداء المتقن للوصول إلى مستوى عال من الجودة و الكفاءة ، و بلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول نحو 12.1% خلال الفترة (1983-1993) وشكلت الصادرات الصناعية حوالاً 54.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1983-1993)؛

2-1-5 تعزيز القدرة التنافسية و اكتساب التقنية : لجأت دول شرق و جنوب شرق آسيا إلى تعدد مصادر اكتساب التكنولوجيا وأهمها استيراد السلع الرأسمالية والإنتاجية خاصة عند بداية التسعينات من القرن العشرين، إذ ازدادت نسبة هذه السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك اعتمدت هذه مبدأ التعاون التكنولوجي محلياً فيما بينها لحل المشكلة التكنولوجية و الدخول إلى أجزائها الدقيقة، إضافة إلى ذلك فإن هذه الدول اكتسبت التكنولوجيا عن طريق التعاون و التراخيص ؛

## 2-2 العوامل الخارجية :

أما العوامل الخارجية فتمثلت في <sup>1</sup>:

2-2-1 الاعتماد على تدفق رأس المال الأجنبي وبدرجة كبيرة : فقد ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.4% إلى 6.7% خلال الفترة (1986-1996)، وفي تايلندا على سبيل المثال وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-1996)؛

2-2-2 النظام الاقتصادي العالمي الجديد : الاقتصاد الآسيوي عرفت انطلاقة قوية لما فتحت الولايات الأمريكية المتحدة أسواقها أمام المنتجات الأمريكية ، وكانت هذه الأخيرة قد شجعت كوريا على تصنيع معدات وبضائع عسكرية تستفيد منها في الحرب الفيتنامية وقد ساعدت العولمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد على تخطي الكثير من القيود أمام الاستثمارات الأجنبية.

2-2-3 الشركات المتعددة الجنسيات : لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دوراً كبيراً في أحداث التقدم الاقتصادي لدول شرق و جنوب شرق آسيا إضافة إلى دور الاستثمارات قصيرة الأجل ، في حين ساهمت الثورة المعلوماتية و الاتصالات إلى إيجاد سوق عالمية للأسهم و السندات و تجارة العملة.

### 3- العراقيل التي تواجه الاقتصاديات الآسيوية الناشئة :

لا زالت الاقتصاديات الآسيوية الناشئة في مرحلة تحتاج الكثير من العمل على تحسين أوضاعها الاقتصادية للعب دور بارز على المستوى الإقليمي والدولي نظراً لعدة نقاط أبرزها ما يلي <sup>2</sup>:

✓ نقص التأثير السياسي والعسكري مقارنة بالقوى الكبرى كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتطلب هذه الحالة مثلاً على ماليزيا، اندونيسيا، هونغ كونغ، تايبان وغيرها، في حين تتواجد لدى قوى صاعدة أخرى ووزن وثقل سياسي كبير مثل الصين خاصة على المستوى الإقليمي؛

✓ تعزز طرح المسار التعددي مستقبلاً نظراً لنسب النمو المرتفعة بالقوى الصاعدة يعزز التنافس، وقد يؤدي

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ لونيبي لطيفة، ص ص : 48-49.

<sup>2</sup> المرجع السابق لـ عادل جارش.

- ✓ إلى تطور مسار السلوك النزاعي بين هذه القوى لاسيما إذا تعمل الأمر بالطاقة؛
  - ✓ تضارب المصالح والمشاريع وما تحمله من أبعاد بين القوى الصاعدة والكبرى.
- 4- التجربة التنموية الماليزية :

تعتبر التجربة الاقتصادية الماليزية من التجارب البارزة والرائدة عالميا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمتاز هذه التجربة بخصوصيتها ومدى أهميتها بالنسبة لدول العال النامي، فمنذ حصولها على الاستقلال، تحولت ماليزيا من دولة زراعية تصدر بعض المواد والسلع الزراعية، وتقوم بتعدين القصدير، إلى دولة صناعية فاقت صادراتها نسبة 80% والتي هي عبارة عن منتجات مصنعة. فقد استفادت من الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج ومن خلال سياستها المركزة أساسا على المورد البشري الكفؤ والفعال.

#### 4-1 عوامل نجاح التجربة التنموية الاقتصادية في ماليزيا :

- لقد ساهمت العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية في نجاح عملية التنمية في ماليزيا ويمكن ذكر أهمها في التالي :
- ✓ توفر الظروف السياسية الملائمة؛ حيث ان دول ماليزيا لم تتعرض لانقلابات عسكرية، كما ان قاداتها السياسيين مؤمنين بالتغيير والإصلاح؛
  - ✓ تتمتع ماليزيا بديمقراطية عالية، حيث تقوم الأحزاب السياسية في البلاد على أساس عرقي، كما يتم اتخاذ القرارات بالرجوع إلى المفاوضات؛
  - ✓ توجه ماليزيا نحو المشاريع التنموية بدل التسابق نحو التسلح وزيادة الترسانة العسكرية، وخاصة كونها بلد مسلم ينسج علاقات صداقة وسلام مع جميع الدول، ولا يتدخل في أي صراعات مهما كان نوعها؛
  - ✓ انتهاج ماليزيا إستراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة ومن خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين؛
  - ✓ التعامل مع الاستثمار الأجنبي بشكل يعود عليها بالمنفعة، والمصلحة الوطنية؛
  - ✓ وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (صناعات رأسمالية، استهلاكية وسيطة)، وكان بمثابة نجاح لسياسات التنمية في ماليزيا إذ أعتبر سببا ونتيجة في نفس الوقت.

#### 4-2 المحاور الأساسية التي اعتمدها ماليزيا :

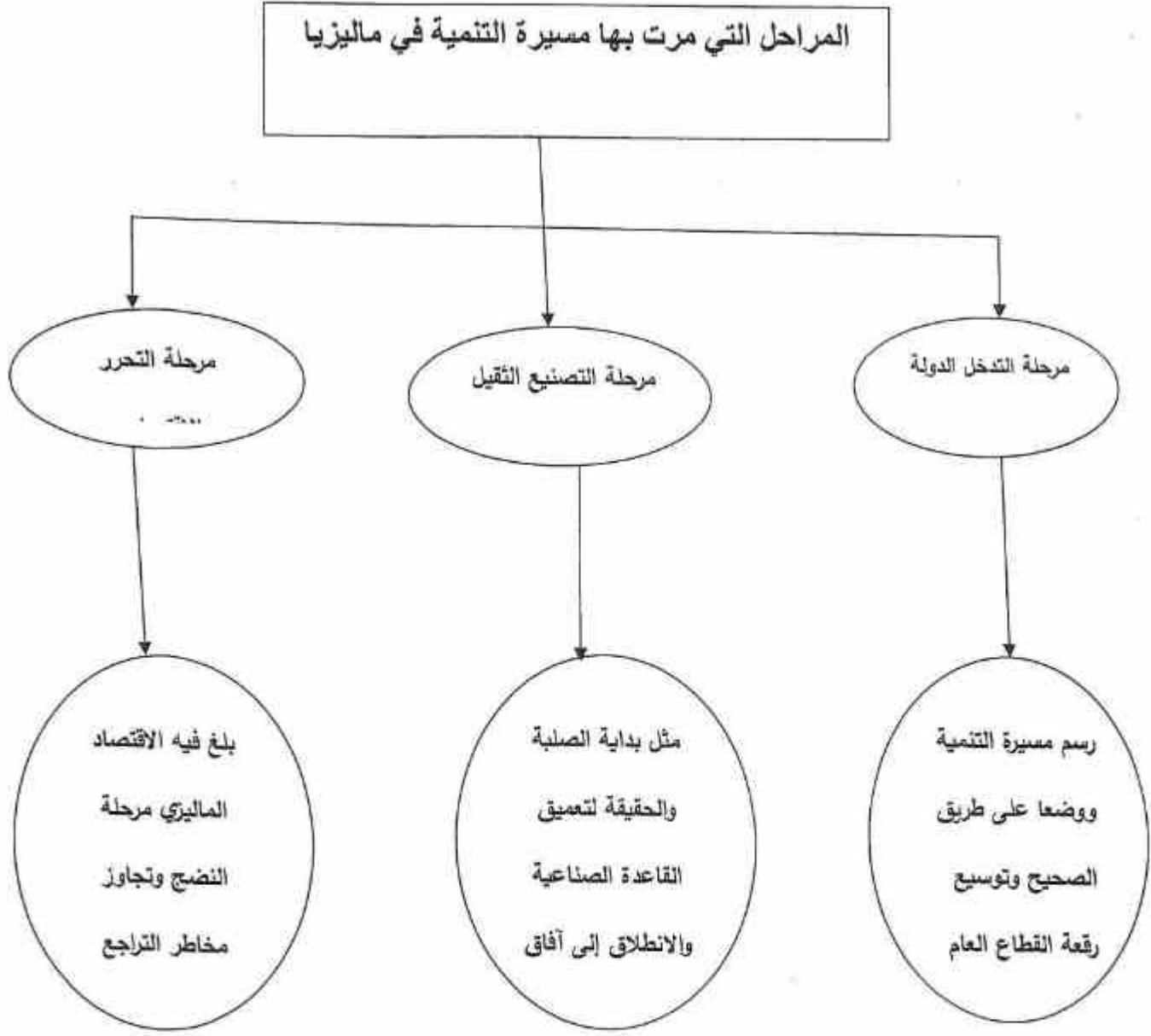
اعتمدت ماليزيا على إستراتيجية تنموية ارتكزت على النقاط التالية<sup>1</sup>:

- ✓ تحمل القطاع الخاص دور مهم وأساسي في عملية التنمية؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حرکاتي فاتح، ص ص : 127-129.

- ✓ مساندة واضحة من الحكومة للقطاع الخاص؛
- ✓ تهيئة المناخ لأعمال قوى السوق؛
- ✓ التخطيط الاقتصادي المنظم للهادف لإحداث عمليات التنمية؛
- ✓ وضع سياسة التصنيع القومية من أجل التحول من إنتاج وتصدير السلع الأولية إلى إنتاج وتصدير السلع الصناعية؛
- ✓ تخفيض معدل البطالة؛
- ✓ تحويل العمالة غير ماهرة إلى عمالة ماهرة؛
- ✓ تحفيز وتعبئة الاستثمارات الأجنبية في معظم القطاعات؛
- ✓ تطبيق سياسة الخصخصة لجذب رؤوس الأموال إلى القطاعات المتقدمة؛
- ✓ رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ وضع رؤية إستراتيجية حتى عام 2020 ذات أهداف واضحة؛
- ✓ سياسة تطوير النشاط الزراعي ليساهم في خلق فرص عمل حقيقية للعمالة بجانب تنمية الصادرات الزراعية من بعض المنتجات ذات الميزة التنافسية؛
- ✓ التزام الحكومة بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ وتوجيه الموارد؛
- ✓ طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال قنوات الديمقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشات لجميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.
- ويمكن تتبع المراحل والإستراتيجيات التنموية الماليزية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 01 : إستراتيجيات النموذج التنموي الماليزي



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، «نماذج تنموية معاصرة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013 ،

ص 22 .



### ثالثا- انهيار المعسكر الاشتراكي :

شهد العالم سنة 1991 انهيار إحدى أهم القوى السياسية والاقتصادية ألا وهي الاتحاد السوفيتي، والذي يمثل الركيزة الأساسية للنظام الاشتراكي، وزوال ما يسمى بالثنائية القطبية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل الطرف الثاني فيها، الأمر الذي يستدعي دراسة أهم أسباب ونتائج انهيار الاتحاد السوفيتي<sup>1</sup>.

#### 1- أسباب والعوامل على انهيار المعسكر الشيوعي :

هناك عدة عوامل التي أدت إلى انهيار المعسكر الشيوعي نذكر منها ما يلي :

##### 1-1 العوامل الداخلية :

- ✓ اتساع المساحة وصعوبة التضاريس مما عقد من تحقيق التنمية في مختلف أرجائه؛
- ✓ تعدد القوميات (حوالي 32 قومية) مما خلق فتن ونزاعات داخلية كثيرة؛
- ✓ فشل التسيير الاشتراكي والركود الاقتصادي وغياب الديمقراطية؛
- ✓ الحكم المركزي: طبق الصوفيات في موسكو و هي عاصمة الاتحاد-حكما مركزيا لا حرية فيه لباقي جمهوريات الاتحاد التي تتلقى أوامر فوقية من العاصمة موسكو؛
- ✓ فشل النظام الاقتصادي: فوق كونه نظاما لم يتح الحرية الفردية، ولم يوفر مواد استهلاكا ضرورية فانه كان "اقتصاد حرب" أي ان كل الموارد الاقتصادية كانت موجهة للإنتاج الحربي على حساب ضرورات العيش للسكان؛
- ✓ ضخامة نفقات التسلح والتدخلات العسكرية مما أدى إلى إفلاسه؛
- ✓ ضعف حلفائه والاعتماد التام عليه في دعم المعسكر الشرقي؛
- ✓ فشل إصلاحات الرئيس "ميخائيل غورباتشوف" والمعروفة بـ "البريسترويكا والغلاسنوست" سنة 1985.

##### 2-1 العوامل الخارجية :

- ✓ دور الوم.أ والمعسكر الغربي في حصاره وإثارة المعارضة داخله ودعمها إعلاميا وسياسيا...
- ✓ سياسة الاحتواء والتطويق التي مارسها الغرب ضد الاتحاد س؛
- ✓ تورط الجيش الأحمر السوفيتي وانهزامه في الحرب الأفغانية (1979/1989)؛
- ✓ دعم المعسكر الغربي للحركات الانفصالية في الاتحاد س وأوروبا الشرقية وتشجيع المعارضة؛
- ✓ فشل الاتحاد السوفيتي في تحقيق أمنه الغذائي مما عرضه لضغط السلاح الأخضر الأمريكي؛

<sup>1</sup> المرجع السابق، آسيا سعدان، ص : 67.

✓ ظهور حركة عدم الانحياز التي كان لها دور كبير في التخفيف من شدة الصراع بين المعسكرين.

## 2- مظاهر التفكك :

ان تحول من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية أجرت عدة مظاهر نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

✓ تحطيم جدار برلين 09 نوفمبر 1989 ثم توحيد الألمانيتين في 03 أكتوبر 1990؛

✓ انعقاد قمة "مالطا" في 03 ديسمبر 1989 وإعلان الزعيمين، السوفيتي ميخائيل غورباتشوف والأمريكي

رونالد ريغن عن نهاية الحرب الباردة رسمياً في مؤتمر باريس (ندوة باريس للأمن والتعاون الأوروبي) في

23 ديسمبر 1990؛

✓ سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية ما بين (1990/1989) وتحول أوروبا الشرقية إلى النظام

الرأسمالي وانضمامها إلى حلف الناتو تبعاً؛

✓ حل منظمة الكوميكون 28 جوان 1991 وحلف وارسو 01 جويلية 1991؛

✓ إعلان الجمهوريات السوفيتية استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في قمة "أما-آتا" 21 ديسمبر 1991

بكازاخستان وإعلانها الانفصال وتخليها عن الشيوعية إلى الليبرالية.

## رابعاً- النظام العالمي الجديد :

### I- مفهوم النظام العالمي الجديد :

يعرف النظام العالمي الجديد على أنه : «مجموعة القواعد والأسس والاتفاقيات والمعاهدات التي يراد من خلالها تسيير العال بعد الحرب الباردة، وهذا بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين من جهة، ومن جهة أخرى تجسيد وتدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية داخل الدول ذاتها ولو على حساب سيادتها الوطنية».

ويعرف أيضاً بذلك النظام الذي يتميز ببروز شبكة من المؤسسات المالية والتجارية العالمية الضخمة المترابطة والتي تظم بالإضافة للدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل كلها من أجل إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالح الدول الفاعلة في ذات النظام، وتوجيهاتها للقيم السائدة فيها .

<sup>1</sup> حوري مديحة، «من الثنائية إلى أحادية القطبية»، مدونة الدروس الاجتماعية، متاح على الخط : <https://hourinotes.wordpress.com> ، تاريخ الاطلاع : 2020/05/20.

## 2- خصائص النظام العالمي الجديد : يتميز النظام العالمي الجديد بجملة من الخصائص أهمها<sup>1</sup> :

- ✓ الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، انطلاقاً من تصور أمريكي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وأنه يسمح لجميع دول العالم؛
  - ✓ الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة من قبل أمريكا عبر الحديث عن دور أمريكي مباشر في تأديب أو مكافأة الدول اقتصادياً وعسكرياً. وتعاملت الولايات المتحدة مع المنظمة عبر أسلوبين أولهما الضغوط المالية والامتناع عن دفع المستحقات الواجبة عليها والتي بلغت مليارات الدولارات، ومن جهة أخرى عملت على تطويع مجلس الأمن ليصبح أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية؛
  - ✓ التأكيد على دور الولايات المتحدة كقائد للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، بفعل التمركز؛
  - ✓ الشدائد للإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي؛
  - ✓ ظهور صراع اقتصادي بين ثلاثة أقطاب ( أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي، اليابان وحليفاتها الآسيوية) بدل من الصراع العسكري؛
  - ✓ التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول والشعوب تحت شعار حقوق الإنسان وحماية الأقليات والديمقراطية وذرائع أخرى، واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط؛
  - ✓ النظام الدولي الجديد يدير أزمات العالم الثالث بدلاً من حلها.
- 3- آثاره وانعكاساته : ويشمل كما يلي :

### 3-1 الآثار السلبية : هناك عدة آثار سلبية أهمها ما يلي :

- ✓ وقوع دول العالم الثالث تحت سيطرة الدول الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات؛
- ✓ تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب؛
- ✓ إيجاد نوع من الصراع بين الحضارات ( اصطدام الحضارات =/ حوار الحضارات )؛
- ✓ تنفسي ظاهرة الاستهلاك المفرط وخاصة في الدول المتخلفة؛
- ✓ توسع نشاطات التجارة غير الشرعية ( المخدرات - تجارة تبييض الأموال - تجارة الأطفال )؛
- ✓ استمرار قمع الشعب الفلسطيني ودعم الكيان الصهيوني؛

<sup>1</sup> المرجع السابق، أسيا سعدان، ص ص : 70-71.

✓ استمرار هجرة الأدمغة والكفاءات من عالم الجنوب نحو عالم الشمال.

### 3-2 الآثار الإيجابية : هناك عدة آثار ايجابية أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

✓ إحداث ثورة في عالم التكنولوجيا وما انجر عنه من ثورة في المعلوماتية والاتصال؛

✓ توسع الأسواق وتحرير التجارة العالمية؛

✓ الزيادة في حجم التجارة الدولية؛

✓ نمو نزعة التكتل والاندماج؛

✓ توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات؛

✓ زيادة تنقل الأفراد (السفر) والمعلومات (الانترنت) والسلع والخدمات بين الدول؛

✓ ارتفاع حجم صادرات المواد الأولية في الكثير من البلدان النامية.

## خامسا - ماهية العولمة :

### 1- نشأة ومفهوم العولمة

يمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما إذا نظرنا إلى المجتمعات التي عرفها التاريخ قديما وبالتالي فهي ليست نتائج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر و التي اختلف المؤرخين حول التحديد الدقيق لميلادها بالرغم من التفاهم الجماعي على مكان انطلاقها و بداية تطورها الذي كان أوربا كنتيجة حتمية للثورة الصناعية التي شهدتها أوربا

و سنحاول من خلال هذا البحث دراسة النشأة التاريخية لظاهرة العولمة ، مراحل نشؤها وأخيرا مفهومها<sup>2</sup>.

#### 1-1 النشأة التاريخية للعولمة :

يرجع بعض المؤرخين نشوء ظاهر العولمة إلى حوالي 05 قرون على الأقل، وكان ارتباط وثيق بالتقدم التكنولوجي والإعلامي و التجاري وذلك من اختراع البوصلة إلى اختراع الأقمار الصناعية، كما يفرق البعض الآخر من المؤرخين انطلاق وظهور العولمة البيان الشيوعي لكارل ماركس و فريدريك انجلر أي إرجاع الظاهرة إلى 150 سنة مضت حيث كاد حال هذه الفقرة التاريخية ان يرسمها بدقة معالم هذه الصورة من العولمة التي نعيشها بحق اليوم في بداية القرن 21 في بنائها الصادر سنة 1948 و الذي جاء فيه ان البرجوازية تكشف

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حورية مديحة.

<sup>2</sup> مقدم عيرات & عبد المجيد قدي، «العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي»، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01 ، 2002، ص : 36-37.

الأرض بأسرها مدفوعة بحاجتها إلى أسواق جديدة فلا بد أن تعيش و تشتغل في كل مكان و ان تقيم العلاقات في كل مكان، أعطت البرجوازية باستغلالها للسوق العالمية طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان و استهلاكها.

أما الفكر الغربي فيرجع نشأة العولمة إلى لحظة انتصار الغرب التاريخي وهذا بانتهاء المعسكر الاشتراكي بزعامة الإتحاد السوفيتي و السقوط المدوي لجدار برلين مستخدمين في ذلك أقوى عبارات معلنين نهاية التاريخ، ان هدوء الضجيج الإعلامي المثار حول هذه الظاهرة يدفعها إلى التفكير عميقا في حقيقة هذه النشأة، حيث يتضح جليا ان العولمة صاحبت الإنسان في كافة مراحل تاريخه على هذا الكوكب الذي يعيش فيه فاستمدت منه أسماها "الأرض" ولتصبح العولمة قريبة الأرضية .

كما يمكن القول ان للعولمة تاريخا قديما ، وبالتالي فهي نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها في السياسة والاقتصاد والاجتماع و الثقافة ولعل ما جعلها تبرز أثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم هو تعمق أثار الثورة العلمية و الثقافية من جانب و التطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال منذ خلال تطور الحاسب الالكترونية وظهور شبكة الانترنت.

## 1-2 مفهوم العولمة :

كثرت تعريفات العولمة ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجيا والمعلوماتية. بل ان المسألة هي ان العولمة تنطوي على مفهوم ديناميكي يتحرك ويتشكل مع التغيرات العالمية التي تحدث حتى ان السنوات القليلة وخاصة مع منتصف التسعينات في القرن العشرين التي طبقت فيها العولمة أبرزت الحاجة إلى البحث في مفهوم للعولمة أكثر وضوحا وأكثر عدالة، وهذا ما يسعى إليه الجميع مع بداية الألفية الثالثة التي بدأت في سنواتها الأولى.

يقابل مصطلح العولمة في اللغة العربية مصطلحات متعددة منها الكوكبة، الكونية، الشمولية، القولية، البلورة، و لكن استقر الأمر على العولمة لتكون مقابل الكلمة الانجليزية **Globalisation** حيث أنها مشتقة من كلمة العالم ويتصل بها عولمة على صيغة "فعل" والتي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي<sup>1</sup>.  
وعليه يمكن تعريف العولمة كما يلي:

**التعريف الأول:** هي ازدياد درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال تدفق السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا والقوى البشرية والمعلومات<sup>2</sup>.

**التعريف الثاني:** هي ظاهرة اقتصادية وسياسية وثقافية ومعلوماتية وتاريخية ظهرت لإحكام السيطرة على العالم بأسره ولصالح القوى ضد مصالح الأطراف المسيطرة عليها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، «العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركتها - تداعياتها)»، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 14.

<sup>2</sup> محي محمد مسعد، «عولمة الاقتصاد في الميزان - الايجابيات والسلبيات»، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 55.

<sup>3</sup> مقدم عبرات & قدي عبد المجيد ، «العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي»، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص 37.

التعريف الثالث: هي أحادية القطبية وسيادة النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه أمريكا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>1</sup>.

التعريف الرابع: كما يعرفها الكاتب الفرنسي دولفاس بأنها "تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساس إلى تفاعلية للإنسانية بإكمالها"<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابق يمكن ان نعطي تعريف على النحو التالي:

تعرف العولمة على أنها ظاهرة إيديولوجية جاءت تتزعم العالم في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمعلوماتية.

## 2- مراحل تطور العولمة :

يمكن ان نعتبر العولمة بأنها نتاج مراحل من الزمن تطور فيها مفهوم العولمة وانتشر عبر أفراد المجتمع الدولي، وهو ما يؤكد لنا ان للعولمة تاريخاً قديماً. ولقد أصبح مفهوم العولمة أحد المفاهيم الأساسية لتحليل المعالم الرئيسية لها، والتي تتمثل في الجانب الاقتصادي والسياسي والجانب الثقافي والاجتماعي، ولعل ما جعل العولمة تغرس أثاراً في هذه الفترة التاريخية التي يمر بها العالم، هو انتشار وتعمق مفاهيم وأثار الثورة التقنية والتكنولوجية من جهة، ومن جهة أخرى التطورات الكبرى التي حدثت في مجال الاتصال والتي أحدثت توسع في العالم من خلال تطورات الأقمار الصناعية والحواسيب الإلكترونية وبروز شبكة الانترنت بكل ما تحمله من مزايا للإنسان وما تقدمه له كوسيلة اتصال عبر كامل أنحاء العالم .

وعند معرفة تطور العولمة وتوسعها يمكننا الرجوع إلى نموذج " رولاند روبرستون " في دراسة " تخطيط الوضع الكوني : العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي و الذي أراد من خلاله تتبع مراحل تطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان، ويرى في ذلك روبرستون ان نقطة الانطلاق هي ظهور الدولة القومية الموحدة معتمدا في ذلك على أساس هذه النشأة تسجيل نقطة تاريخية خاصة من تاريخ المجتمعات المعاصرة و الذي يتمثل ببنية تاريخية فريدة ، وهذا كون ان قومية الدولة تتمثل في مجموعة من العوامل منها التجانس الثقافي، ومن جهة أخرى فان انتشار المجتمعات اليومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، كما ان هناك عاملان مكونان للعولمة يعتبران بالإضافة إلى عامل الدولة القومية هما " الأفراد والإنسانية " .

وبناء على ما سبق من اعتبارات حاول روبرستون صناعة نموذج من خلال التطور الزمني و الذي أوصلنا إلى الوقت الراهن بتقسيمه إلى خمسة مراحل يمكن سردها فيما يلي :

<sup>1</sup> أحمد سليمان خصاونة، « المصارف الإسلامية»، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008، ص 23.  
<sup>2</sup> المرجع السابق لـ بشير بن عيشي مع عالم عبد الله، « آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية - إشارة خاصة للمصارف الإسلامية»، بدون صفحة.



## 2-1 المرحلة الأولى : الفترة الجنينية

وقد بدأت هذه الفترة في أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن من عشر، وتعتبر هذه الفترة نمو المجتمعات القومية وإضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية حيث بدأت فيها الجغرافيا الحديثة.

## 2-2 المرحلة الثانية: فترة النشوء

تعتبر هذه المرحلة اللاحقة للأولى، حيث بدأت واستمرت في أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وقد عرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت في هذا الشأن تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، و بالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، وفي هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية وزاد إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية .

## 2-3 المرحلة الثالثة: فترة الانطلاق

وتعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870 واستمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل " خط التطور الصحيح " و " المجتمع القومي المقبول"، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية " حقوق الإنسان " ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في سرعة الأشكال الكونية بالاتصال، ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم.

## 2-4 المرحلة الرابعة : فترة الصراع من أجل الهيمنة :

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم و المصطلحات الناشئة و المتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصورة الحياة المختلفة، وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان و بروز دور الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

## 2-5 المرحلة الخامسة : فترة عدم اليقين :

بدأت هذه المرحلة مع مطلع الستينيات وأحدثت اتجاهات و أزمات في التسعينات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي و تعمقت فيها القيم ما بعد المادية كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة النووية، وتوسعت المؤسسات الكونية و الحركات العالمية. وقد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة وما بعدها مشاكل عديدة منها تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع الواحد، كما ظهرت الحقوق

<sup>1</sup> المرجع أعلاه، ص ص : 37-38.



المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة حيث أصبحت معظم الشعوب تتغنى بها خاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان، وانتهى النظام الثنائي القومية وأصبح المجتمع العالمي يحظى باهتمام بالغ.

**3- خصائص العولمة ومنظمتها : للعولمة عدة خصائص ومنظمات أهمها ما يلي :**

### **1-3 خصائص العولمة :**

لعل التأمل في المحتوى الفكري بل و التاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية و لعل أهم هذه الخصائص ما يلي:<sup>1</sup>

### **1-3 سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:**

ان أهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق واقتنائها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القدرات في إطار من التنافسية والأمثلة والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية ونوره الاتصالات والموصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة منشة وبأحسن جودة منشة وبأعلى إنتاجية والبديع بسعر تنافسي على ان يتم ذلك بأقل وقت ممكن.

### **2-3 ديناميكية مفهوم العولمة :**

لعل كثرة التعريفات التي أوردها بل و التعريفات الجامع بشير إلى خاصة أساسية وهي ديناميكية العولمة التي تتأكد يوما بعد يوما بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة على أساسها في المستقبل وان التنافسية تواجه الجميع وليس عدد من الدول، وتعمق ديناميكية العولمة في أنها سعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

### **3-3 تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل :**

ما يعمق من هذا الاتجاه هو ما أسفرت تحولات عقد التسعينات من اتفاقية تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدخل مع ما يعنيه ذلك من تزايد إمكانيات التأثير و الناثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة حيث يتم تصنيع منتج نهائي في أكثر من مكان واحد .

وينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاضد التشابك بين الأطراف المتاجرة ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلدان فإذا كانت التبعية الاقتصادية تتطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر وبالتالي يكون أحدهما تابعا والآخر متبوعا وعليه فان الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني تأثير كل من الطرفين على الآخر بمعنى كلاًهما يكون تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

### **3-4 وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل و الدفع :**

تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية ان تستقل بمفردها لهذا المنتج وإنما أصبح

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، «النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة الدول العربية، الطبعة 01، 2003، ص44-55.

من الشائع اليوم ان نجد العديد من المنتجات الصناعية يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط - وهذا بفضل ثورة المعلومات والاتصالات وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات - وهذا ما يعرف بنسب العمل داخل الصناعة الواحدة والذي يقصد به تجزئ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تخصص كل دولة في جزء منها أو أكثر منها، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشد الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد.

### 3-5 تعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات :

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على تأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك العديد من المؤشرات الدالة على تعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في :

✓ التقرير الذي نشرته مجلة فورش في جويلية 1995 عن أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و40% من حجم التجارة الدولية.

✓ ان حوالي 80% من منتجات العالم يتم من خلالها وهذا ما يوضح مركزها في التسويق الدولي.

✓ تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية.

### 3-6 تزايد دور المؤسسات الاقتصادية في إدارة العولمة :

لعل من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية في إدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي الأمر الذي أدى إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي 1995 و من ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تعمل على إدارة هذا النظام من خلال تطبيق مجموعة السياسات النقدية و المالية و التجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي<sup>1</sup> :

✓ صندوق النقد الدولي : المسئول عن إدارة النظام النقدي؛

✓ البنك الدولي : المسئول عن إدارة النظام المالي.

✓ منظمة التجارة العالمية : المسؤولة عن إدارة النظام التجاري، و يلاحظ على هذه المؤسسات

العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين أنها تتجه إلى إدارة العولمة من خلال التنسيق فيما

بينها لضبط إيقاع منظومة العولمة.

<sup>1</sup> عمر صقر، «العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة»، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص9-15.

#### 4- أدوات العولمة :

تشرف على عملية العولمة أداتين ساعدت على انتشارها، ومن بين هذه الأدوات الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا بالإضافة للتكتلات الاقتصادية.

#### 4-1 الشركات المتعددة الجنسيات :

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها تلك الشركات التي تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول كما ان قراراتها واختياراتها واستراتيجياتها ذات طابع دولي ذلك أنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل. ولعل المتأمل في مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات يشير ويكشف عن أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها والمتعملة في:

#### 4-1-1 التركيز في النشاط الاستثماري:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بهذه الصفة من خلال ضخامتها الاستثمارات الدولية التي تقوم بها والتي لا تتعدى في المتوسط حوالي 200مليار دولار سنويا تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى اليابان حيث بلغ نصيب الدول المتقدمة حوالي 85% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، بينما الدول النامية حوالي 15% ويرجع التركيز في النشاط الاستثماري بالدرجة الأولى إلى المناخ الجاذب بالإضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمار وتزايد القدرات التنافسية للدول.

#### 4-1-2 زيادة درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي :

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بهذه الميزة لأنها لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة والهدف من هذه التنوع هو تقليل احتمالات الخسارة .

#### 4-2 التكتلات الاقتصادية :

بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الرئيسية التي أدت إلى تأكيد العولمة هناك أداة أخرى لا تقل شأنًا عن الشركات المتعددة الجنسيات ألا وهي الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة لتكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل لمفردة في الدولة الواحدة عند رسم السياسات للاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ولعل من أهم هذه التكتلات:

#### 4-2-1 الاتحاد الأوروبي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى ان وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي و من أهدافه ما يلي:

✓ خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرات إنتاجية أكثر كفاءة وإلغاء القيود التعريفية والكمية؛

<sup>1</sup> عبد الحسيد عبد المطلب، «النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من أحداث 11 سبتمبر»، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003، ص: 38.

- ✓ تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة؛
- ✓ تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا و إقامة البنك المركزي الأوروبي؛
- ✓ العمل على خفض معدلات التضخم، وزيادة معدلات النمو، وخفض نسبة البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي.

#### 4-2-2 اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA :

يختلف كتل NAFTA عن كتل الاتحاد الأوروبي حيث ان كتل NAFTA يقف عند مرحلة إقامة منظمة تجارة حرة دون ان يتعداها لإقامة إتحاد جمركي أو سوق مشتركة ويضم هذا التكتل كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،كندا ،المكسيك حيث يهدف إلى:

- ✓ زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الأعضاء؛
- ✓ إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية؛
- ✓ زيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة و تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات الأخرى.

#### 4-2-3 التكتل الاقتصادي الآسيوي :

لازال التكتل الاقتصادي الآسيوي في طور التكوين، إلا ان هناك تطورا وتغير مستمرا في هذا الاتجاه وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص سواء من ناحية اليابان أو من ناحية النور الآسيوية الصاعدة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة ورغبة هذه النور في حماية نفسها من موجة الحماية المباشرة باستخدام القيود الكمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أو من خلال الحماية غير المباشرة الناتجة عن قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية أو الاتحاد الأوروبي. ويتكون التكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسيفيكي من محورين<sup>1</sup>:

- المحور الأول: رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN ) الذي يتكون من ستة دخل هي تايلندا،

سنغافورة ، ماليزيا ، بروناي، اندونيسيا والفلبين.

-المحور الثاني: جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية وتتكون هذه الجماعة من اليابان، أستراليا،

الولايات المتحدة الأمريكية كندا، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية ودول رابطة الآسيان.

#### 5- العولمة الاقتصادية

تعتبر ظاهرة العولمة من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة ولاسيما العولمة الاقتصادية

باعتبارها جزء منها.

<sup>1</sup> المرجع أعلاه، ص: 38.

## 5-1 مفهوم العولمة الاقتصادية

يصعب تحديد مفهوم العولمة الاقتصادية حيث انه لا يوجد تعريف واحد وشامل وجامع لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم كما يمكن ان نعطي تعريف مختلف للعولمة الاقتصادية كما يلي:

**التعريف الأول:** هي تحرير التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال على المستوى العالمي والتكيف مع التطورات تكنولوجيا المعلومات والاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول بما يحقق في المدى الطويل لصالح الجميع<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** هي زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، مع تنوع وتكامل المعاملات التي يتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات من خلالها تؤدي بالقرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** يرى GABERIAL WAKEMAN العولمة الاقتصادية على أنها "تعطي حيرة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلال الدولة والمشروع الاقتصادي، أو بالأحرى يغير من علاقة الحكومة مع التنمية الاقتصادية، تصبح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات والحكومة، وتأخذ مكانة جديدة ضمن مسؤوليات لعمليات المراقبة والتنظيم"<sup>3</sup>.

**التعريف الرابع:** هي تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقية تحرير التجارة العالمية والتحول لأليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول الوطنية، وينفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات<sup>4</sup>.

من خلال التعاريف السابق يمكن ان نعطي تعريف على النحو التالي:

هي زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وذلك من أجل تجاوز وتقليص عنصري الزمان والمكان، ونمذجة الأنظمة الاقتصادية وجعلها على شكل نمط واحد، وهذا بفعل سرعة وانتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والتحول لأليات السوق.

تتميز العولمة الاقتصادية بعدة خصائص أهمها<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> مصطفى رجب، «العولمة ذلك الخطر القادم أسبابها- تحدياتها الاقتصادية آثارها التربوية»، ط1، مؤسسة الوراق، 2009، ص 23.  
<sup>2</sup> فارس فضيل، «هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مطهر للعولمة الاقتصادية وإلى أي مدى تبرز أهمية للاقتصادات النامية؟»، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004، ص 206-207.  
<sup>3</sup> ياسين طيب & حداد محمد، «العولمة وموقع الاقتصادية النامية منها»، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004، ص 174.  
<sup>4</sup> المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركتها - تداعياتها)»، ص 23.  
<sup>5</sup> المرجع السابق لـ ياسين طيب & حداد محمد، ص 175-176.

- ✓ سيادة أليات السوق لاكتساب القدرات التنافسية؛
- ✓ نحو سوق عالمي؛
- ✓ تزايد الاعتماد الاقتصاد المتبادل؛
- ✓ تزايد دور أكبر لمنظمات العالمية؛
- ✓ ديناميكية مفهوم العولمة؛
- ✓ وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي؛
- ✓ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

## 6- ظهور العولمة المالية :

ان جوهر العولمة الاقتصادية هو العولمة المالية، فقد زادت في الآونة الأخيرة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية بحيث أصبح العالم بحق قرية مالية واحدة، فإذا كانت العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ظاهرة قديمة، فان العولمة المالية حديثة النشأة.

## 6-1 مفهوم العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.

ومن ناحية أخرى يلاحظ ان جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حسابات رأس المال ويقصد بذلك إلغاء القيود على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة لمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات وتفصيلا لما جاء أعلاه فان العولمة المالية تتضمن المعاملات التالية<sup>1</sup>:

- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم، السندات المشتقات المالية؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين؛
- ✓ المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، ص 35.



- ✓ المعاملات المتعلقة بالمصارف التجارية وهو تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض المصارف من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المحول للداخل أو المتجه للخارج، أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

## 6-2 مراحل تطور العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية حديثة النشأة، حيث تتمثل في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين (1979-1986) لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، ومهما يكن فقد مرت بالمرحلة التالية<sup>1</sup>:

### 6-2-1 مرحلة التدويل غير المباشر :

- ✓ تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المختلفة بصورة مستقلة؛
- ✓ ظهور وتوسع أسواق العملات بين دول المجموعة الاقتصادية الأوربية؛
- ✓ سيطرة المصارف على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بواسطة مصرفية؛
- ✓ انهيار نظام الصرف ثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنبيه الإسترليني، الدولار)؛
- ✓ انهيار نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971، وانهايار ربط الدولار بالعملات الأخرى؛
- ✓ ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل: سندات الخزينة؛
- ✓ زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ✓ إنشاء المصارف الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض.

### 6-2-2 مرحلة التحرير المالي :

امتدت هذه المرحلة من (1980-1985) وتميزت بما يلي:

- ✓ المرور إلى مالية السوق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي؛
- ✓ انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
- ✓ توسيع وتعميق الإيداعات المالية؛
- ✓ التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار.

### 6-2-3 مرحلة تعميم المراجع: ضم الأسواق المالية الناشئة :

- ✓ امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:
- ✓ ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينات من القرن العشرين وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لخبابه عبد الله & قارة رايح، «الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة»، ص 248-250.



- ✓ تحرير أسواق المواد الأخرية وزيادة حجم التعامل فيها؛
  - ✓ زيادة الارتباط بين الأسواق المالية، من خلال استعمالها لوسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية؛
  - ✓ تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاق من بورصة لندن 1946 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big- Bang) ، وبعده تبعها البورصات العالمية ذلك؛
  - ✓ الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من المصارف والمؤسسات المالية.
- 3-6 أسباب ظهور العولمة المالية :

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة المالية لعل أهمها<sup>1</sup>:

أولاً: تنامي الرأسمالية المالية؛

ثانياً: عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية؛

ثالثاً: ظهور الابتكارية المالية؛

رابعاً: التقدم التكنولوجي؛

خامساً: التحرير المالي المحلي والدولي؛

سادساً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.

4-6 العولمة المالية: مكاسب ومخاطر

ان للعولمة المالية عدة مكاسب، ولكن بمقابل ذلك يوجد للعولمة المالية مخاطر متعددة نذكر منها

ما يلي:

1-4-6 1-4-6 مكاسب العولمة المالية: هناك عدة فرص ومكاسب تخلفها العولمة للدول أهمها ما يلي:

1-1-4-6 1-1-4-6 المكاسب بالنسبة للدول النامية:

من بين المكاسب نذكر منها ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> بن عيشي بشير مع غلام عبد الله، «أثر العولمة المالية على الأجهزة المصرفية: إشارة خاصة للمصارف الإسلامية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أبريل 2006، بدون صفحة.

<sup>2</sup> رميدي عبد الوهاب، «العولمة المالية: آثارها على اقتصاديات الدول النامية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، جامعة بئركرة، 20-21 نوفمبر 2006، بدون صفحة.

- ✓ تستطيع الدول النامية من خلال الانفتاح المالي الوصول إلى الأسواق المالية الأولية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، كما يفسح المجال في تحقيق تكاليف التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين؛
- ✓ تحرير وتحديث النظم المصرفية والمالية وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وكذلك الحد من ظاهرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، كما تساهم الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها.

#### 2-1-4-6 المكاسب بالنسبة للدول المتقدمة :

ان المكاسب التي توفرها العولمة المالية للبلدان الصناعية المصدرة لرؤوس الأموال عديدة منها:<sup>1</sup>

- ✓ تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية، وإلى فوائض في رؤوس الأموال الباحثة عن التراكم، وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال، وتنوعاً ضدّ كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأوراق المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة؛
- ✓ ان العولمة المالية عززت من التجارة الدولية، ومن ثمّ النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، كما أنها وفرت المزيد من القروض الكبيرة أمام الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم، وأتاحت عملية تمويل المدخرات لهذه الشركات من تمويل كثير من استثماراتها من أسواق المال المحلية في الدول التي تعمل فيها؛
- ✓ ان زيادة درجة العولمة المالية التي ساهمت في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية، كما أنها رفعت من معدّل العائد الذي أصبحت تحققه تلك الاستثمارات خارج حدودها الوطنية.

#### 2-4-6 مخاطر العولمة المالية :

خلفت العولمة المالية عدد من مخاطر، خاصة التي تنامي اقتصادياتها من الهشاشة والسائرة في طريق النمو، ولعل أهم المخاطر ما يلي :

#### 1-2-4-6 المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:

لقد قدر انسياب رؤوس الأموال سنة 1997 إلى الدول النامية بحوالي 280 مليار دولار. كان أغلبها من جهات خاصة، بحيث شكلت الاستثمارات في الحافظات المالية (3/1) أي ثلث هذا الانسياب، والباقي مقسم بين استثمارات مباشرة وقروض<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق لمحمد زميت، رسالة ماجستير، من 178-179.  
<sup>2</sup> علي بن ساحة، «نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الاقتصاد العالمي»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 6.

وتحليل حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية يتضح ان الاستثمارات الأجنبية في الحافظات المالية تنسم بالحركة السريعة والمفاجئة، وهذا يؤثر بالسلب على الاقتصاد من خلال تدفق استثمارات قصيرة الأجل بكميات كبيرة مفاجئة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف للعملة الوطنية، وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات وزيادة معدل التضخم وزيادة الاستهلاك المحلي. وحينما تخرج الاستثمارات الأجنبية من الاقتصاد بصورة مفاجئة، فإنها تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وتدهور أسعار الأصول وهبوط الأسعار والربح، وفقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية واستنزاف الاحتياطات الدولية.

#### 6-4-2-2 مخاطر التعرض لوجبات المضاربة المدمرة:

فقد جاءت سياسة التحرير المالي المحلي والدولي لتسهيل المضاربة، حيث تم إلغاء القيود على تداولات العملات الأجنبية بهدف رفع كفاءة استخدامها، ولكن الذي حدث ان هذه المعاملات أصبحت تتحرك بسرعة، كما أدت هذه المضاربة إلى خسائر على العملة تتحملها في النهاية المصارف المركزية المصدرة لهذه العملات وذلك مع ارتفاع الأسعار.

وتشير دراسة أعدها الباحثون في إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولي، إلا ان الاندماج السريع والمستمر لبلدان الأسواق الصاعدة في أسواق المال العالمية في التسعينات من القرن الماضي، كان مصحوبا بالعديد من أزمات العملة، وقد أكدت الأزمات المناسرة الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية، ولعل أوضح نموذجين يوضحان التأثير الضار لهجمات المضاربين هما المكسيك عام 1994، وتايلندا عام 1997.

#### 6-4-2-3 مخاطر تعرض أسواق الأزمات :

فقد لوحظ ان من أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال عملية التحرير المالي الصافي أو بعد إتمام هذه العملية ذلك لأنه في ظل العولمة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الجهاز المصرفي للدول مع الأسواق المالية العالمية<sup>1</sup>.

فقد شهد القرن العشرين عددا من الأزمات المالية التي شملت العديد من الدول مثل المكسيك والأرجنتين (1994-1995) جنوب إفريقيا، 1996، دول جنوب شرق آسيا 1997 والبرازيل وروسيا 1998، وأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أدت إغلاق أسواق المال الأمريكية وما نتج عن ذلك من تأثيرات سلبية على أسواق المال في العديد من الدول ولاسيما أسواق الأسهم في بعض الدول العربية. كالسوق السعودي وسوق الكويت، وسوق الأسهم المصري<sup>2</sup>.

كما عرف الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2008 بأزمة مالية تعد من أسوأ الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي، نتجت عن مشكلة الائحة العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحليم، «عولمة الأسواق المالية العالمية»، ص 234-240.  
<sup>2</sup> عطية سميرة & قارة علي، «العولمة المالية: أثرها على الاقتصاد المصري»، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 25، جوان 2006، ص 130-131.

كما عرف الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2008 بأزمة مالية تعد من أسوء الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من مصارف وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، وشملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة ومتتالية للمؤشرات بها وامتدت تأثيراتها إلى جميع أنحاء العالم وإلى جوانب الاقتصاد في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق وانخفاضات في معدل النمو. حتى أصبحت الأزمة المالية عنوانا في مختلف الصحف والمجلات ووسائل الإعلام<sup>1</sup>.

#### 6-4-2-4 مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج :

تعتبر ظاهرة هروب الأموال الوطنية للخارج قديمة في البلاد النامية إلا ان إجراءات التحرير المالي المحلي والدولي أسبغ نوعاً من المشروعية على حرية خروج هذه الأموال وما ينجم عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات وقدرة الدولة على التراكم والاستثمار والتدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية.

#### 6-4-2-5 إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

فمن خلال تزايد درجة اندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع أسواق المال الخارجية فإن المرجح ان تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، أي ان أسعار الصرف والفائدة تتحدد نتيجة لتفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال واستثمارها في نفس الدولة، كما ان الأموال المستثمرة تتجه في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تتخفف فيها الضرائب مثلاً.

ولمواجهة ذلك تتجه الحكومة إلى منح مميزات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية مما يؤثر على الإيرادات السياسية للدولة ويرفع عجز الموازنة العامة للدولة<sup>2</sup>.

#### 6-4-2-6 مخاطر غسيل الأموال:

تعد عملية غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي شهدتها عصرنا الحديث، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف الدول العالم المتقدم منها النامية على حد سواء في ظل التحرير المالي الذي شهده أسواق المال العالمية. ففي ظل العولمة والتجارة والصيرفة الإلكترونية ونمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وقد تعمل هذا في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد & الجوزي جيلة، «الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة- حالة الجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، 08-09 ديسمبر 2009، ص 90.

<sup>2</sup> المرجع السابق لـ المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركتها - تداعياتها)»، ص 241-242.

الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتجارة الرقيق وأعمال الفساد الإداري والرشوة، لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ويطلق على هذه العملية "غسيل الأموال".

وتواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي، ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام والتي تتدفق عبر النظام العالمي، ويعتبر المصرف طرفاً أصلياً مشاركاً في عملية غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد الوطني، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل الأموال من دولة إلى أخرى<sup>1</sup>.

## 7- العولمة المصرفية

بعدما أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي، ارتبطت العولمة أيضاً بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعاداً ومضامين جديدة جعلت المصارف تتجه إلى ميادين جديدة أيضاً، وأدت إلى انتقالها من مواقف وأنشطة ضيقة إلى أنشطة وتصورات أكثر اتساعاً، من أجل تعظيم فرص الربح وزيادة المكاسب المحققة والتطلع إلى المستقبل، وهو ما أدى بالمصارف وخصوصاً المصارف التجارية إلى التحول نحو المصارف الشاملة، وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي مجالات متنوعة، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات.

من هنا يمكن القول أن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال المصارف، أدت إلى ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة عملاقة، والتي بحكم علاقات القوة الاقتصادية الضخمة والحجم الاقتصادي الكبير، امتلكت قدرة كبيرة على التأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاضم النمو والمتسارع في الانتشار، من خلال التواجد في كافة أنحاء العالم<sup>2</sup>، و على هذا يمكن الخروج بالتعريف التالي للعولمة المصرفية فنقول بأنها "عبارة عن حالة كونية فاعلة تخرج بالمصرف من إطار المحلية إلى آفاق عالمية، و تدمجه نشاطياً ودولياً في السوق العالمي بجوانبه و أبعاده المختلفة، بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة و السيطرة والهيمنة المصرفية".

## 7-1 أسباب العولمة المصرفية

يرجع اتجاه المصارف نحو العولمة المصرفية نتيجة لعدة أسباب أهمها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> هارون الطاهر & العقون نادية، «الجهز المصرفي متطلبات العولمة المالية»، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل، 06-07 جوان 2005، بدون صفحة.

<sup>2</sup> عبد المنعم محمد & الطيب حمد النيل، «العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية-»، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية وتحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات -، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 4-5.

<sup>3</sup> أسرار فخري عبد الطيف، «العولمة المصرفية»، مجلة العلوم الإنسانية، [على الخط]، العدد 24، السنة الثالثة، سبتمبر 2005، مقال على: [www.ulum.nl/b16.htm](http://www.ulum.nl/b16.htm)، تاريخ الاطلاع: 30-05-2011، بدون صفحة.

- ✓ التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل المصارف، والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية ضيقة بحيث لا تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية؛
- ✓ مشاركة المصارف في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين على تملك أسهم وسندات شركات مختلفة، و ذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم من جانب، والتعاون مع صناديق وشركات التأمين الوطنية لإنشاء صناديق استثمار تتعامل في أسواق المال من جانب آخر؛
- ✓ تطوير العديد من المصارف لإظهارها المؤسسي وتحولها إلى الصيرفة الشاملة، حيث دخلت هذه المصارف بقوة إلى ميادين عمل جديدة، كالتمول الأجنبي والتأمين المصرفي والخدمات المصرفية الخاصة؛
- ✓ ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسرعة تدفقها من مكان لآخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية، واستحالة تجاهل هذه الموارد، والتناضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة ومستثمرة استثماراً جيداً؛
- ✓ تضخم وتنامي حجم الشركات متعددة الجنسيات، والتي أصبحت معها تحتاج إلى مصارف عالمية تتيح لها خدماتها المصرفية حيث ترغب، خاصة وإن العلاقة ما بين هذه الشركات ومصارفها تستلزم منها أن يكون نشاطها وتعاملاتها المصرفية محصورة في مصرف ضخم يتولى مسؤولية خدماتها و رعاية مصالحها المالية.

## 7-2 أهداف العولمة المصرفية :

تحقق العولمة المصرفية للمصارف العديد من الأهداف التي من بينها ما يلي<sup>1</sup>:

الهدف الأول: أن يصبح المصرف أكثر قدرة على إرضاء الزبون وإشباع رغباته .

الهدف الثاني: أن يصبح المصرف أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته .

الهدف الثالث: أن يصبح المصرف أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها .

وإذا كانت الأهداف الثلاثة السابقة هي في حقيقتها أهداف عامة لكل المصارف فإنها تكتسب وضعاً خاصاً في عملية العولمة ، وضعاً تفرضه طبيعة النطاق ومجال الحركة واعتبارات التواجد والاستمرار، فإذا كانت التغيرات في العلاقات الاقتصادية هي بطبيعتها دالة ورد فعل للتغيرات التي تمت في النمط والنطاق الاقتصادي للإنتاج فإن المصارف بشكل أو بآخر أحد أقطاب هذا التغير ، بل وصانع أصيل في حركته .

سادسا- الأزمة المالية العالمية 2008:

<sup>1</sup> المرجع أعلاه، بدون صفحة.



نتعرض في هذا المحور حول معرفة أسباب الأزمة المالية والتي كان من بين أسبابها مشكلة الرهن العقاري والتي أثرت على الدول العالم، ولكن قبل ان التعرض لهذه الأزمة نسرده بعض الأزمات التي سبقت هذه الأزمة 2008.

### 1- أهم الأزمات المالية العالمية قبل أزمة المالية 2008:

حيث مرت عدة أزمة يمكن سردها في ما يلي :

#### 1-1 أزمة وولستريت 1987 :

##### 1-1-1 ظروف حدوث الأزمة :

ان الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987 ، و لتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، و توقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم (إلى انخفاضات متتالية ومتسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و ان معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشترين.

و قد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لان جزءاً هاماً من الأوراق المالية محرر بالدولار، و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض وتسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

وكان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10 % على الادخارات والاستثمارات تأثيراً سلباً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في م أ في بداية 1986 إلى زيادة إرباح الشركات الأمريكية و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعاً.

ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضاً ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك .

#### 1-1-2 أسباب حدوث الأزمة :

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة أكتوبر 1987 ، فنجد في هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق و أسباب أخرى، وسوف نتطرق لهذه الأسباب فيما يلي<sup>1</sup>:

##### 1-1-2-1 أسباب تتعلق بكفاءة السوق :هناك ثلاث تفسيرات، و هي:

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ قارة ربيع، خبابة عبد الله، ص من 244-245.



✓ الانهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، و انتقال المدخرين من الإستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية؛

✓ الانهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي ان تكون عليها؛

✓ انتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشكة الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

### 1-2-2 أسباب أخرى : من بينها :

✓ استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، و في هذا الصدد فكرت حكومة "ريغان"، بتخفيض العجز ب 23 مليار \$ ، و ذلك بتخفيض النفقات و زيادة الضرائب، وبعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة؛

✓ رفع أسعار الفائدة، بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك اضطر البنك الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، و قد أقدمت كل من اليابان و الدول الأوروبية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها؛

✓ تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة 1985، بنسب جد عالية، وقد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم ، حيث أقر انه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة ، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات و الودائع ذات العائد الثابت؛

✓ اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث ترمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء والبيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما ان التغيرات في أسعار العملات، والأسهم، زادت من عرض الأسهم وانخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.

### 1-1-3 نتائج الأزمة :

استنادا إلى المؤشرات السابق نكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حداثها أزمة 1929 ، و في يوم 17 أكتوبر 1987 ، بلغت أسعار الوراق المالية أدنى مستوى لها ،حيث فقد مؤشر " داوجونز 502 " نقطة مخرفا خسارة تقدر ب 500 مليار \$ ، خاصة و ان بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء ، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس " ريفن " بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر " داوجونز " يفوق 50 نقطة.

و لقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

- ✓ الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية؛
- ✓ التعامل عن طريق أحدث الوسائل والأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة و بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى؛
- ✓ التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق.

1-2 أزمة جنوب شرق آسيا لسنة 1997 : تعرضت الدول الآسيوية (اندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا، تاوان، هونج كونج، تايلاند، لاوس، فلپين، كمبوديا) لأزمة مالية حادة في سنة 1997، حيث شهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهيارا كبيرا بدأ يوم الاثنين 02 أكتوبر 1997 وأطلق عليه يوم الاثنين المجنون، وبدأت الأزمة من تايلاند، وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة.

ومن انعكاساتها على المنطقة ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ انخفاض أسعار العملات والأصول في كل آسيا نتيجة هروب رؤوس الأموال من أسواقها؛
- ✓ تباطؤ قوة دفع الإصلاحات بصورة كبيرة في كمبوديا ولاوس خاصة؛
- ✓ انخفاض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة 91%؛
- ✓ تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية، خاصة المالية منها والسياسية القائمة؛
- ✓ الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية تسبب في الانخفاض في الإنفاق العام والخاص وزيادة العجز وتفاقم المديونية للخارج؛
- ✓ أدى انخفاض عملات الدول التي أصابها الأزمة إلى زيادة عرض منتجاتها في الأسواق العالمية لانخفاض أثمانها؛
- ✓ عرفت كمبوديا اضطراب سياسي أطاح برئيس الوزراء الأول، وقد أثر ذلك على اقتصادها، حيث تراجع الريال الكمبودي بسرعة مقارنة بعملات الدول الآسيوية الأخرى، كما أدى الجفاف والصادرات غير القانونية واسعة النطاق للأرز إلى تايلاند وفيتنام إلى نقص حاد في الأغذية في بعض المناطق؛
- ✓ تأثرت كيب عملة جمهورية لاوس بصورة خاصة بتقلبات أس عار الصرف التي هزت المنطقة حيث فقدت 70% من قيمتها أمام الدولار.

### 1-2-1 آثار الأزمة :

#### 1-1-2-1 آثار الأزمة على الدول المعنية بها:

أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي، ولعل من أهمها:

- ✓ تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية - خاصة المالية منها - والسياسية القائمة؛
- ✓ الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة و خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير؛

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ سليم مجلخ & وليد بشيشي، ص ص : 69-70.

✓ ثم ان هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستسحب إلى خفض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب و تفاقم في المديونية للخارج.

### 1-2-1-2 آثار الأزمة على الصعيد العالمي :

يمكن القول ان آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي يحتمل ان تأخذ البعدين التاليين معا :

✓ أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم و خاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي من المتوقع ان يؤدي ذلك إلى هبوط عام في الأسعار و إلى حدوث بطالة قد تجر إلى ثورات اجتماعية؛

✓ غير ان هذا الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها، وإذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.

✓ وإدراكاً بالآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة و المال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضييق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد ان فرض مشروطيته التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الإستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات السابقة و خاصة في الميدانين التاليين<sup>1</sup> :

✦ إعادة تقييم العملات الآسيوية.

✦ إغلاق عدد من البنوك الآسيوية.

### 2- ماهية الأزمة المالية العالمية 2008 :

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين. فمنذ مطلع العام تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول؛ تكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية؛ أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة؛ وارتفاع معدل البطالة.

ففي يناير 2008 ، ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى 147 دولار للبرميل في يوليو، وذلك قبل ان تبدأ في الانخفاض بعد ذلك. وقد أدى ذلك الارتفاع الذي استمر لفترة إلى قفزة كبيرة في أسعار السلع الأساسية مما هدد بحدوث ركود أو "كساد تضخمي" أما في النصف الثاني من 2008 فقد شهدت أسعار معظم السلع انخفاضاً في ظل التوقع لحدوث كساد عالمي.

من ناحية أخرى، سجلت معدلات التضخم العالمية مستويات تاريخية، حيث كان هناك اتجاه عام في لزيادة عرض النقود خاصة من قبل البنك المركزي الأمريكي محاولة للتخفيف من حدة أزمة ، الرهن العقاري الأمريكية. وقد كان هذا التضخم أكثر قوة في البلاد المصدرة للبترول حيث ارتفعت لديها احتياطات النقد

<sup>1</sup> المرجع السابق لـقارة ربح & خيابة عبد الله، ص ص : 252-253.

الأجنبي، مع الإفتقار إلى حزمة من السياسات النقدية المناسبة - مثل عمليات السوق المفتوحة على سبيل المثال - وذلك للاحتفاظ بالمعدلات المستهدفة لأسواق النقد وأسعار الفائدة، فيما يُسمى بعمليات التعقيم.

## 2-1 تشخيص أزمة رهن العقاري :

رغم أن الأزمة المالية الحالية لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1 %، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادًا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقًا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " الرديئة "، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد. ومع بداية عام 2006 وحدثت حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25.5 %، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءًا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93 %، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وما زاد للطين بلة<sup>1</sup>:

✓ قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التعثر والإفلاس؛

✓ اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية ( تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات. والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها؛

✓ قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول تم إصدار أدوات

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، ص ص : 95-96.

مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى ويتم تداولها منفصلة عن السندات.

وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم.

## 2-2 مظاهر الأزمة المالية العالمية :

تبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي تهدد بالإقتصاد الأمريكي والعالمى ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية<sup>1</sup>:

✓ إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها " بنك أندى ماك "الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار، ومن المتوقع مع منتصف عام 2009 غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي 850 مليار دولار؛

✓ تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثيره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراباً وخلاً في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية ل 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام؛

✓ ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4% ؛

✓ تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009 مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0.9% ، مقابل 0.1% لليابان ، و 0.5% لأوروبا؛

✓ تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل؛

✓ إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي؛

✓ التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك.

## 2-3 آثار أزمة 2008 على اقتصاديات الدول العربية :

تأثرت الدول العربية بأزمة الرهن العقاري شأنها شأن باقي دول العالم، حيث يختلف هذا التأثير من دولة

إلى أخرى، ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> فريد كروئل & كمال رزيق، «الأزمة المالية : مفهومها، أسبابها وانعكاسها على البلدان العربية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، ص: 19.

<sup>2</sup> المرجع السابق لـ جركاني قنحي، ص ص: 143-144.



\*المجموعة الأولى: الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي: (السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات).  
المجموعة الثانية: الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفضة وتشمل: الأردن، مصر، تونس.

\*المجموعة الثالثة: الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدود والتي كانت آثار هذه الأزمة محدودة عمليا.

### 2-3-1 آثار الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي :

ان صادرات الدول الخليجية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل خلال شهر تموز 2007 إلى حوالي 50 دولار في كانون الثاني 2009، أي انخفاض قدر بنحو 65% ، ومما لاشك فيه ان هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معادلات النمو الاقتصادي، وما عرفت معدلات النمو في النصف الثاني من عام 2008 انخفضت مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الثاني من عام 2008 ، ومن ناحية أخرى يعتبر النشاط المالي لدول الخليج في الخارج متوسع، حيث استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط وان دول الخليج تمتلك صنایق سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا.

### 2-3-2 آثار الأزمة على المجموعة الثانية من الدول العربية :

في هذه المجموعة ارتأينا ان نتناول أثر الأزمة على الدولة الجزائرية، يمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية<sup>1</sup> :

1. ان الزيادة المطردة في عجز الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، ومادامت 98% من صادرات الجزائر يتم فوترتها بالدولار، بينما 50% من الواردات تقم باليورو، فإن النتيجة ستكون تراجعا حادا في مداخيل الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة.
2. ان توظيف 43 مليار دولار من احتياطاتنا الأجنبية في سندات الخزينة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتعدى 2%، في ظل التدهور المستمر لسعر صرف الدولار وارتفاع نسبة التضخم في الاقتصاد الأمريكي، سيؤدي إلى خسارة ما يقارب ثلث احتياطاتنا من الصرف الأجنبي.
3. ان احتياطات الصرف من غير الدولار الموظفة في بنوك الدرجة الأولى المصنفة (AAA)، وباعتراف وزير المالية أمام نواب البرلمان سنة 2007، الذي أكد في تصريحه ان جزءا من احتياطات الصرف تم توظيفه لدى هذه البنوك، دون تحديد دقيق للمبالغ المودعة في الحسابات الخاصة بتلك المؤسسات المالية، تستوجب مزيدا من الشفافية حول مصير تلك الأموال التي تم توظيفها خارج سندات الخزينة الأمريكية، وتتطلب توضيحا للرأي العام حول مدى تأثير تلك البنوك المصنفة (AAA) بالأزمة المالية العالمية.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ قدي عبد المجيد & الجوزي جميلة، ص ص : 97-98.

4. ان دخول الاقتصاد العالمي في كساد سيؤدي حتما إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة والمحروقات بشكل حاد، خاصة وان الاقتصاديات الآسيوية مرتبطة بشكل كامل مع الاقتصاد الأمريكي الذي دخل مرحلة ركود تمتد من سنتين إلى ثلاث سنوات طبقا لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وعليه فان أسعار البترول ستتأثر بشكل كبير وتتهار على إثرها أسعار الغاز الطبيعي، الذي لا يتجاوز سعره الحالي 50 % بالمقارنة مع أسعار البترول، وفي هذه الحالة ستتراجع مداخيل الجزائر إلى مستويات خطيرة.

5. ان تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية (أزمة كساد)، سيؤدي حتما إلى تراجع حاد في وتيرة الاستثمارات الأجنبية بسبب الممارسات الحمائية.

6. ستشهد الجزائر ارتفاعا فاحشا في فاتورة وارداتها السنوية التي قاربت 40 مليار دولار نهاية سنة 2008، وهذا نتيجة للاتجاه التضخمي على الصعيد العالمي والنتائج أساسا عن ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في البنوك والأسواق المالية، والتي لا يقابلها إنتاج حقيقي.

2-3-3 آثار الأزمة على المجموعة الثالثة : هذه المجموعة وما سبق الإشارة تشمل الدول ذات درجة الانفتاح المنخفضة كليا السودان، ليبيا، وبحكم محدودية تفتحها المالي فان آثار أزمة الائتمان العقاري عليها كانت محدودة، وخاصة وان تلك البلدان لا تمتلك أسواقا مالية لتتأثر بالأزمة وان وجدت فهي أسواق مبتدئة وتأثيرها ضعيف على النشاط الاقتصادي لذلك البلاد<sup>1</sup>.

## 2-4 سياسة العلاج ومواجهة الأزمة :

ففي الولايات المتحدة: أوصى كل من محافظ البنك الفيدرالي ووزير الخزانة الأمريكي بضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي. كذلك تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في سوق الأسهم الأمريكية. وتبلغ التقديرات المبدئية للتكلفة المالية للخزانة الأمريكية في المشروع الذي قدمته إدارة "بوش" في سبتمبر 2008 بحوالي 700 مليار إلى تريليون دولار أمريكي. والمفارقة الغربية ان وصفة العلاج التي طرحتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لمواجهة الأزمة تتعارض مع ما تتنادي به دائما من حرية القطاع المالي.

وفي إطار الخروج من الأزمة أيضا فان اللجوء للتأميم بات حلاً مطروحاً كورقة أخيرة في أيدي تلك الحكومات للدفاع عن الاقتصاد القومي. وقد شهد مسلسل تأميم بعض المؤسسات المالية حلقات عديدة، منها تأميم "اندي ماك IndyMac" أحد أكبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في يوليو 2008. فضلاً عن إنقاذ شركة التأمين الكبرى AIG مقابل امتلاك الحكومة لحصة تبلغ حوالي 80% من الشركة.

ولم يختلف الأمر كثيراً في أوروبا، حيث تم تأميم عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأوروبية. فقد شهد سبتمبر 2008 تأميم "برادفورد & بينجلى Bradford & Bingley"، أكبر مؤسسات القروض العقارية في بريطانيا، كذلك قامت حكومة أيسلندا بشراء حصة 75% من "Glitnir Bank"، ثالث أكبر مؤسسة إقراض في أيسلندا.

<sup>1</sup> المرجع السابق لـ حركاتي فتحي، ص: 145.



الخاتمة

هذه الجهود المختلفة تأتي في إطار محاولات الدول استعادة توازنها الذي فقدته في ظل الأزمة المالية الراهنة، والذي كان احد أهم أسبابها - ان لم يكن أهمها على الإطلاق- هو أزمة الرهن العقاري التي وأدها القطاع المالي الذي أصبح - على حد تعبير البعض - "طفلاً يحتاج إلى وصاية"، هذه الوصاية هي التدخل الحكومي<sup>1</sup>.

### الخاتمة :

ان دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تطور التاريخ الإنساني عبر العصور من جانبه الاجتماعي والسياسي والثقافي، لذلك فإن ظهور أي فترة في التاريخ يتبعها تطور و تغير على جميع الأصعدة التي تشكل التاريخ الإنساني ، و تكون أما مؤثراً أو تابعاً في التاريخ.

كانت الحياة الأولى للإنسان حياة وحشية بربرية قائمة على التنقل من مكان لآخر بحثاً عن الطعام وعن الأمان من الحيوانات المتوحشة و من الكوارث الطبيعية و كانت الحاجة للبقاء دافعا للتنقل من مكان لآخر ، معتمدا على نشاط الصيد و التقاط الثمار، لكن مع مرور الزمن لاحظ الإنسان انه بإمكانه ان يستقر في مكان واحد يصاحبه في ذلك نشاط الصيد و الزراعة ، وتربية الحيوانات ، وبذلك أصبح الإنسان يعيش ضمن مجموعات اكبر اتساعا، و خلال هذه الفترة بدأ الإنسان في استغلال أخيه الإنسان ضمن أشنع صور الاستغلال الإنساني و ضمن نظام قائم لآلاف السنين و هو نظام العبودية ، الذي ظهر مع استقرار الإنسان في الأرض ، وأصبح عنصراً مهماً في إنشاء الحضارات الإنسانية، فهو أهم عوامل الإنتاج فيها، وأهم عنصر في بناء الحضارات من جانبها العمراني، ولم يكن للعبيد أي حق من الحقوق الإنسانية.

ان سقوط آخر حضارة غربية و هي الحضارة الرومانية تلاها ظهور حضارة جديدة منطلقة من شبه الجزيرة العربية هي الحضارة الإسلامية عملت على النهي عن العبودية و تعزيز جميع طرق الكسب المشروع حسب الشريعة الإسلامية و تحريم الربا والخذاع في المعاملات ، وقد تعززت كل من الصناعة و التجارة و الفلاحة في الحضارة الإسلامية نتيجة لتنوع المناخ و كبر حجم المساحة الجغرافية للدولة ، و قد ظهر من جديد نظام العبيد مع ازدهار الدولة الأموية و أنشأ ما يسمى الإقطاع و قد توسع بشكل كبير خاصة في حكم الدولة العباسية و بشكل اكبر في أواخرها وقد سبب ذلك في زيادة تشقق و سقوطها.

مع سقوط الإمبراطورية الرومانية أصبحت أوروبا معزولة تجارياً نتيجة لسيطرة المسلمين على جميع المنافذ التجارية لها وأيضاً هجمات الفايغينغ ، وقد أدى ذلك إلى انتشار الإقطاع كنظام سياسي ، اجتماعي ، و اقتصادي و أهم ما يميز هذه الفترة هو تثبيت العبيد في الأرض بإنشاء ما يسمى بالفن، وهو إعطاء جزء من الأرض للعبيد و السماح لهم بالزواج و إنجاب الأبناء و يبقى أبناؤهم عبيداً في الأرض ، بالمقابل يقوم العبيد بالعمل في أراضي السادة مجاناً ، و خلال القرن العاشر ميلادي بدأ تأسيس المدن في أوروبا و قد رافق ذلك بروز

<sup>1</sup> عبد الله شحاتة، «الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، متاح على الخط : [www.pidegypt.org/arabic/azma.doc](http://www.pidegypt.org/arabic/azma.doc) ، تاريخ الاطلاع : 2020/05/05.

نظام جديد وهو النظام الحرفي و رافق ذلك بروز النشاط التجاري ، وقد ساعد ذلك حالة الأمن التي ظهرت في أوروبا بعد.

تشكل الدول القومية ، و بقي الوضع على ما هو عليه إلى غاية نهاية القرن الخامس عشر إلى ان ظهر نظام اقتصادي جديد في أوروبا.

ظهرت الرأسمالية في أوروبا مع نهاية القرن الخامس عشر و كانت في شكلها الأول رأسمالية تجارية و قد برز هذا النظام بدلا من النظام الحرفي بسبب ان النظام الحرفي كان يتعرض لضغوط و قيود من خلال النقابات الحرفية و في نفس الوقت كان التجار يتمتعون بحرية اكبر من حيث المتاجرة و التنقل وتطورت الرأسمالية التجارية لتتخذ أشكال مختلفة في دول أوروبية مختلفة ، و تحولت إلى نظام اقتصادي يسمى النظام الرأسمالي. عرفت أوروبا في القرن الثامن عشر ما يسمى بالثورة الصناعية في بريطانيا وكان ذلك نتيجة للسماح للأمر الإقطاعية الغنية باستثمار أموالها و كذلك التوجه نحو لاستثمار في البحوث العلمية و تطوير الآلات خاصة في قطاع النسيج و نشأ عنها تشجيع إنشاء المصانع و التوسع في الإنتاج و عرض السلع مما أدى إلى ظهور الأزمة العالمية سنة 1929 أو ما يسمى بالأزمة الكساد العظيم ، التي لم تتعافى إلا بعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ظهر مع بداية القرن العشرين نظام اقتصادي جديد في أوروبا و هو النظام الاشتراكي ، يقوم على التخطيط المركزي و الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، و لكن عجز هذا النظام على التقدم بسبب كبحه للحريات الفردية في الإنتاج ، لأنه يكبح روح المبادرة والبحث ومع سقوط حائط برلين سقطت الاشتراكية كنظام اقتصادي ليقب النظام الرأسمالي نظاما اقتصاديا مسيطرا.

مع انتشار الثورة التكنولوجية ظهرت العولمة كمرحلة متقدمة من الرأسمالية أخذت فيها وسائل الاتصال أداة أساسية مصاحبة لها تطور كبير في النظام المصرفي ، وجعل العالم متلاصقا فيما بينه ليشكل الاقتصاد العالمي أجزاء مترابطة فيما بينها حيث ان أي مشكل اقتصادي مؤثر يظهر في اقتصاد لدولة متقدمة تصيب الأزمة جميع بلدان العالم و هذا جعل العلماء يطلقون على النظام الرأسمالي بنظام الأزمات، حيث لاحظ الخبراء الاقتصاديين ان الأزمات المالية تضرب بهذا النظام بمتوسط أزمة كل عشر سنوات ، وكمثال على ذلك أزمات 1989 \_ 1986 و الأزمة المالية لسنة 2008 التي تسمى بأزمة الرهن العقاري.

و تبقى الأحداث الاقتصادية متواصلة متأثرة بما يحدث من تغيرات سياسية ، و مؤثرة في الكثير من الجوانب

الاجتماعية و السياسية.

المراجع العامة

## قائمة المراجع

### الكتب :

1. أحمد سليمان خصاونة، «المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها»، عالم الكتب الحديث للنشر، ط1، 2008.
2. أحمد فوزي ملوخية، «مبادئ علم الاقتصاد»، مركز الإسكندرية للكتاب، 2009.
3. بن طاهر حسين، «مدخل إلى الوقائع الاقتصادية»، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .
4. خالد أبو القمصان، «موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .
5. زينب حسين عوض الله & سوزي عدلي ناشد، «مبادئ علم الاقتصاد»، دار الجامعة الجديدة، 2004
6. سكيبة بن حمود، «مدخل لعلم الاقتصاد»، دار المعهد العامة، الجزائر.
7. سليح مجلخ & وليد بشيشي، «الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وأثرها على الدول النامية- دراسة حالة الجزائر-»، دار الكتاب الجامعي، ط1، 2016.
8. الشرقاوي عبد الحكيم، «العولمة المالية وإمكانية التحكم- عدوى الأزمات المالية-»، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
9. عبد الحميد عبد المطلب، «العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها»، الدار الجامعية.

10. عبد الحميد عبد المطلب، «النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من أحداث 11 سبتمبر»، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003.
11. عبد المطلب عبد الحميد، «نماذج تنموية معاصرة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013 .
12. علي خالفي، «مدخل لعلم الاقتصاد: مفاهيم- مصطلحات- أسئلة»، دار أسامة، 2009.
13. قارة ربح & خبابة عبد الله، «الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
14. مصطفى رجب، «العولمة ذلك الخطر القادم أسبابها- تحدياتها الاقتصادية أثارها التربوية»، ط1، مؤسسة الوراق، 2009.
- 15.

#### الملتقيات والمجلات والمطبوعات:

16. أمين شفير، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2014.
17. أسماء جاسم محمد، «التاريخ الاقتصادي الوقائع الاقتصادية»؛
18. آسيا سعدان، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة قلمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2019.
19. بن عيشي بشير & غالم عبد الله، «أثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية: إشارة خاصة للمصارف الإسلامية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أبريل 2006.

20. بن عيشي بشير & عالم عبد الله، «أثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية: إشارة خاصة للمصارف الإسلامية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أبريل 2006.
21. حركاتي فتحي، «محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة»، جامعة باتنة، 2018-2019.
22. حوحو سعاد، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015.
23. رميدي عبد الوهاب، «العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، جامعة بسكرة، 20-21 نوفمبر 2006.
24. زيدان محمد & حبار عبدالرزاق، « دور المصارف المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة شرق الأوسط وشمال إفريقيا»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم (الجزائر)، 08-09 ديسمبر 2009.
25. ساري نصر الدين، «محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015
26. ساعد مرابط، «العولمة المالية وتأثيرها على الأسواق المالية الناشئة»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006.



27. صادق الهادي، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017؛
28. عبد المنعم محمد & الطيب حمد النيل، «العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية-»، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية وتحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات - ، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.
29. عطيو سميرة & قارة علي، «العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي»، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 25، جوان 2006.
30. فارس فضيل، «هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهر للعولمة الاقتصادية وإلى أي مدى تبرز أهمية للاقتصادات النامية؟»، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004.
31. فريد كرونل & كمال رزيق، «الأزمة المالية : مفهومها، أسبابها وانعكاسها على البلدان العربية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20.
32. قدي عيد المجيد & الجوزي جميلة، «الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة- حالة الجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، 08-09 ديسمبر 2009.
33. لونيبي لطيفة، «محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية»، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
34. مقدم عبيرات & عبد المجيد قدي، «العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي»، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01 ، 2002.

35. هارون الطاهر & العقون نادية، «الجهاز المصرفي متطلبات العولمة المالية»، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، 06-07 جوان 2005.

36. ياسين طيب & حداد محمد، «العولمة وموقع الاقتصادية النامية منها»، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004.

### الرسائل والمذكرات :

37. الأمين معاذ & عثمان صالح، «الأحوال الاقتصادية في عصر الرسول ( ص ) والخلفاء

الراشدين»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2003.

38. بن السعدي مريم & غمراني فريد، «الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات»،

مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2017/2016،

39. بن مسعود نصرالدين، «دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية»، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية، 2009/ 2010، جامعة الجزائر.

40. داودي ميمونة، «ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة

المالية (2007-2008)»، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،

جامعة وهران، 2013/2014.

41. عبد الغاني بن علي، «أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

42. علي بن ساحة، «نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الاقتصاد العالمي»، رسالة

ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/ 2007.

## المواقع الالكترونية :

43. [على الخط]، متاح على : <http://www.onefd.edu.dz> ، تاريخ الإطلاع: 28-11-2016.
44. «أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الأزمة الاقتصادية»، [على الخط]، متاح على : <http://www.startimes.com/f.aspx?i=33205252> ، تاريخ الاطلاع : 2020/5./24.
45. أسرار فخري عبد اللطيف، «العولمة المصرفية» ، مجلة العلوم الإنسانية، [على الخط]، العدد24، السنة الثالثة، سبتمبر2005، متاح على: [www.ulum.nl/b16.htm](http://www.ulum.nl/b16.htm) ، تاريخ الاطلاع: 30-05-2011.
46. جمال أبو عبيد، «إدارة القروض المصرفية غير العاملة»، [على الخط]، متاح على : [www.kantakji.com/media/3542/42012.pptx](http://www.kantakji.com/media/3542/42012.pptx) ، تاريخ الإطلاع : 28-11-2015.
47. حوري مديحة، «من الثنائية إلى أحادية القطبية» ، مدونة الدروس الاجتماعية، متاح على الخط : <https://hourinotes.wordpress.com> ، تاريخ الاطلاع : 2020/05/20.
48. عادل جارش، «القوى الصاعدة : دراسة في أبرز المضامين والدلالات، المركز الديمقراطي العربي ، للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية»، متاح على الخط : <https://democraticac.de/?p=38993> تاريخ الاطلاع : 2020/05/23.
49. عبد الله شحاتة، «الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، متاح على الخط : [www.pidegypt.org/arabic/azma.doc](http://www.pidegypt.org/arabic/azma.doc) ، تاريخ الاطلاع : 2020/05/05.
50. متى عبد الجبار & عبود الخضير، معاهدات السلام»، متاح على الخط : [http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc\\_12\\_27287\\_1401.docx](http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_12_27287_1401.docx) تاريخ الإطلاع : 2020/05/16.